برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الخطوط الإرشادية لإدارة المناطق المحمية في جمهورية العراق

تجميع، ترجمة وإعداد: محمد زعرور

الخطوط الإرشادية لإدارة المناطق المحمية في جمهورية العراق

تجميع، ترجمة وإعداد: محمد زعرور

لا تمثل اسماء المناطق الجغرافية الواردة في هذا الكتيب وطريقة تقديم المواد تعبيراً عن رأي الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية أو أي من المنظمات الاخرى المشاركة بخصوص الوضع القانوني لأية دولة أو منطقة أو سلطاتها أو بخصوص تعين حدودها.

إن وجهات النظر المطروحة في هذا الكتيب لا تعبر بالضرورة عن آراء الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية أو المنظمات الأخرى المشاركة.

يسر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ن يعرب عن تقديره لدعم شركائه في الإطار الذين يقدمون التمويل الأساسي: وزارة الخارجية الدنماركية؛ وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية؛ حكومة فرنسا ووكالة التنمية الفرنسية (AFD)؛ وزارة البيئة بجمهورية كوريا؛ وزارة البيئة والمناخ والتنمية المستدامة، دوقية لوكسمبورغ الكبرى؛ الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (Norad)؛ الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Side)؛ الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) ووزارة الخارجية الأمريكية.

تم إعداد هذا الكتيب ضمن أنشطة مشروع «الخطوات الاولية لإنشاء شبكة محميات وطنية في العراق»، المنفذ من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا بالشراكة مع وزارة البيئة العراقية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (UN Environment Programme) والممول من قبل مرفق البيئة العالمي (GEF).

الناشر: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية: جلاند، سويسرا ووزارة البيئة العراقية: بغداد، العراق وبرنامج الامم المتحدة للبيئة: بيروت، لبنان.

إعداد: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا

حقوق الطبع: © ٢٠٢٣ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية

يسمح بإعادة إنتاج هذا الدليل للأغراض التعليمية وغيرها من الأغراض غير التجارية الأخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من حامل حقوق الطبع شريطة توثيق حقوق المصدر بصورة كاملة.

يُحظر إعادة إنتاج هذه المطبوعة لإعادة البيع وغير ذلك من الأغراض التجارية دون تصريح خطي مسبق من حامل حقوق الطبع.

التوثيق: زعرور، م. (٢٠٢٣). الخطوط الإرشادية لإدارة المناطق المحمية في جمهورية العراق. جلاند، سويسرا: الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية وبغداد، العراق: وزارة البيئة العراقية وبيروت، لبنان: برنامج الامم المتحدة للبيئة.

فريق المشروع: من قبل وزارة البيئة العراقية:

- الدكتور جاسم عبد العزيز الفلاحي: السيد الوكيل الفني لوزارة البيئة / نقطة الارتباط الفنية للمشروع
- الدكتورة نجله محسن حمود: مدير المشروع
- الدكتور باسم محمد حبين: مدير مديرية بيئة ميسان
- الاستاذة ساهرة خليل: مدير مديرية بيئة الديوانية سابقا
- الأستاذ صباح عباس فليح: مدير مديرية بيئة واسط
- الاستاذة دلال علي: عضو فريق الاحتياجات للمشروع

من قبل الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا

- الدكتور هاني الشاعر: المدير الإقليمي لمكتب غرب آسيا
- المهندسة ناتاليا بولاد: مديرة برنامج المناطق المحمية، التراث العالمي والتنوع البيولوجي
- المهندس حنا حداد: مساعد برنامج المناطق المحمية، التراث العالمي والتنوع البيولوجي

من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا

- الأستاذ ميراق الجبوري: المنسق الإقليمي للعلوم والسياسات

مراجعة الترجمة: د. هاني الشاعر

التصميم و صورة الغلاف: ميريام كجو

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال والجداول V

شُكر وتقدير VI

١. ملخص الخطوط الإرشادية التشغيلية للمناطق المحمية ٢

١.١ الخلفية والمبررات ٢

٢.١ مشروع الخطوات الأولية لإنشاء شبكة محميات وطنية في العراق ٢

٢. الخطوط الإرشادية للمناطق المحمية في جمهورية العراق ٤

١.٢ الفئات المستهدفة في الخطوط الإرشادية ٤

٢.٢ لماذا تم تطوير هذه الخطوط الإرشادية ٤

٣.٢ كيف تم تطوير الخطوط الإرشادية ٤

٤.٢ أجزاء ومحاور الخطوط الإرشادية ٥

٥.٢ هيكل وثيقة الخطوط الإرشادية وكيفية الاستخدام ٥

٣. حوكمة المناطق المحمية ٦

١.٣ مقدمة ٧

٢.٣ الجهات الفاعلة المشاركة في إدارة المناطق المحمية ٨

٣.٣ فوائد تبني مفاهيم الحوكمة في المناطق المحمية ٩

٤.٣ أدوات وسلطات الحوكمة ١٠

٥.٣ مستويات الحوكمة ١١

٦.٣ أنواع الحوكمة ١٢

٧.٣ مصفوفة المنطقة المحمية لأنواع الحوكمة ١٥

٨.٣ تقييم نهج الحوكمة في المناطق المحمية ١٨

١.٨.٣ نهج التقييم ١٩

٢.٨.٣ المشاركون في التقييم ١٩

٣.٨.٣ عملية تقييم الحوكمة ٢٠

٤.٨.٣ إطار لتقييم أسلوب الحوكمة لنظام المناطق المحمية ٢٢

٤. تنمية المجتمعات المحلية والاستدامة المالية ٢٦

١.٤ مبادئ المشاركة المحلية ٢٧

الإطار العام لخطة المشاركة المحلية ٢٨

١.١.٤ المرحلة التمهيدية لإعداد خطط المشاركة ٢٨

٢.١.٤ مرحلة جمع المعلومات ٢٩

٣.١.٤ مرحلة تنفيذ عملية المشاركة ٣٥

٤.١.٤ التعامل مع التحديات ٣٦

٢.٤ المناطق المحمية والتمويل ٣٨

١.٢.٤ مقدمة ٣٨

٢.٢.٤ ما هو التخطيط المالي ولماذا هو مهم للمناطق المحمية؟ ٣٩

٣.٢.٤ نهج العمل التجاري للمناطق المحمية ٣٩

٤.٢.٤ الفوائد المتوقعة من المناطق المحمية ٤٠

٥.٢.٤ القيم الاقتصادية للمحميات ٤٠
٦.٢.٤ أصحاب العلاقة في المناطق المحمية ٤٠
٧.٢.٤ إدارة مجموعات أصحاب العلاقة ٤٢
٨.٢.٤ تحديد أصحاب العلاقة وفهمهم ٤٣
٩.٢.٤ الخطة المالية أو التجارية ٤٣
١٠.٢.٤ مصادر التمويل الدولية للمناطق المحمية ٤٥
١١.٢.٤ الآليات على المستوى الوطني ٤٧
١٢.٢.٤ الاليات على مستوى الموقع ٤٨

٥. السياحة المستدامة وإدارة الزوار ٥٠
١.٥ أهداف السياحة المستدامة في المناطق المحمية ٥١
٢.٥ إمكانيات السياحة المستدامة للمناطق المحمية ٥١
٣.٥ سياحة المناطق المحمية في السياقات الدولية ٥٢
٤.٥ آثار السياحة على المناطق المحمية ٥٣
٥.٥ مبادئ السياحة المستدامة وإدارة الزوار ٥٥
٦.٥ النشاطات العامة للسياحة البيئية ٥٧
٧.٥ تعريف السياحة البيئية ٥٧
٨.٥ تطوير الأهداف وأهميتها للسياحة البيئية ٥٧
٩.٥ الاعتبارات المهمة في عملية تطوير الأهداف للسياحة البيئية ٥٧
١٠.٥ خطط تطوير السياحة البيئية ٥٨
١.١٠.٥ مراحل إعداد الخطة العامة لتطوير السياحة ٥٩
١١.٥ خطة تقسيم المناطق ٦١
١٢.٥ تطوير خيارات التطوير ٦٤
١٣.٥ البنى التحتية والمرافق ٦٤
١٤.٥ دخول الزوار وتوزيعهم وإدارتهم داخل المنطقة المحمية ٦٥
١٥.٥ تصميم الموقع كوحدة واحدة ٦٦
١٦.٥ الاعتبارات الاستراتيجية العامة لعملية التطوير السياحي ٦٦
١.١٦.٥ إشراك أصحاب المصلحة ٦٦
٢.١٦.٥ الجدوى الاقتصادية للسياحة البيئية ٦٧
٣.١٦.٥ السعة الاحتمالية (الطاقة الاستيعابية) للموقع ٦٨
٤.١٦.٥ مراقبة أثر العملية السياحية ٦٨

٦. خطة التفتيش وبرامج الحماية ٧١
١.٦ الهدف العام لخطة التفتيش ٧٢
٢.٦ الإجراءات المتبعة في إعداد الخطة ٧٢
٣.٦ الأجزاء الرئيسية لوثيقة خطة التفتيش ٧٣
٤.٦ تنفيذ البرنامج والمتابعة للجولات الميدانية ٧٥
٥.٦ إجراءات تنظيم المضبوطات ٧٦
٦.٦ التقارير الأسبوعية والشهرية والاجتماعات ٧٦
٧.٦ المصادرات ٧٦
٨.٦ تقييم تنفيذ خطة التفتيش دورياً ٧٦
المراجع ٧٨

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال ٧

الشكل ١ محاور وثيقة الخطوط الإرشادية للمناطق ٥
الشكل ٢ الحوكمة المشتركة ١٤
الشكل ٣ استمرارية الحوكمة من منظور وكالة حكومية تجاه أصحاب الحقوق ١٧
الشكل ٤ تواصل الإدارة من منظور أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة المحليين ١٧
الشكل ٥ سلسلة الحوكمة من منظور منظمة غير حكومية داعمة تجاه المؤسسات الحكومية وأصحاب الحقوق المحليين وأصحاب المصلحة المحليين ١٨
الشكل ٦ التسلسل المنطقي لعملية إعداد وتنفيذ خطط المشاركة المحلية في المناطق ٢٨
الشكل ٧ نتيجة الدراسات البيئية للمنطقة المحمية من حيث القيم الطبيعية وأهميتها وتوزيعها ٣١
الشكل ٨ مصفوفة أصحاب العلاقة حسب الأهمية والأثر ٣٤
الشكل ٩ فوائد المناطق المحمية ٤٠

قائمة الجداول ٧

الجدول ١ أسئلة حول تحديد أنواع الحوكمة لمنطقة محمية معينة ١٣
الجدول ٢ أسئلة حول تحديد أنواع الحوكمة لنظام المناطق المحمية (على المستوى الإقليمي أو الوطني أو دون الوطني) ١٣
الجدول ٣ مصفوفة أنواع إدارة المناطق المحمية ونهج الحوكمة وفقا للاتحاد لحماية الطبيعة ١٦
الجدول ٤ مثالاً تطبيقياً على نتائج عملية تحليل أصحاب المصلحة ٣٥
الجدول ٥ أنواع الفوائد الناتجة عن عدد من سلع وخدمات المناطق المحمية ٤٠
الجدول ٦ فرص وتحديات السياحة في المناطق المحمية ٥١
الجدول ٧ الآثار الإيجابية المحتملة للسياحة في المناطق المحمية ٥٣
الجدول ٨ الآثار السلبية المحتملة للأنشطة السياحية على البيئة ٥٤
الجدول ٩ الآثار السلبية المحتملة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ٥٥
الجدول ١٠ مبادئ للسياحة وإدارة الزوار في المناطق المحمية ٥٥
الجدول ١١ مثال على نظام تنفيذ برامج التفتيش في المنطقة المحمية حسب المشاكل والجذور والمناطق ٧٥
الجدول ١٢ قائمة بالمعدات والأجهزة اللازمة للتفتيش ٧٥
الجدول ١٣ محاور عمليات المراقبة والتقييم لخطة التفتيش ٧٧

شُكر وتقدير

يتقدم المؤلف بالشكر الى الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا، و وزارة البيئة في العراق، ومرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعمهم وجهودهم في المراجعات العلمية والتقنية للدليل والمساعدة في عملية النشر. ونخص بالشكر،

من قبل وزارة البيئة العراقية:

- الدكتور. جاسم عبد العزيز الفلاحي: السيد الوكيل الفني لوزارة البيئة / نقطة الارتباط الفنية للمشروع
- الدكتورة نجله محسن حمود: مدير المشروع
- الدكتور باسم محمد حبين: مدير مديرية بيئة ميسان
- الاستاذة ساهرة خليل: مدير مديرية بيئة الديوانية سابقا
- الأستاذ صباح عباس فليح: مدير مديرية بيئة واسط
- الاستاذة دلال علي: عضو فريق الاحتياجات للمشروع

من قبل الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا

- الدكتور هاني الشاعر: المدير الإقليمي لمكتب غرب آسيا
- المهندسة ناتاليا بولاد: مديرة برنامج المناطق المحمية، التراث العالمي والتنوع البيولوجي
- المهندس حنا حداد: مساعد برنامج المناطق المحمية، التراث العالمي والتنوع البيولوجي
- سوزان الكاكي – منسق مشروع برنامج المناطق المحمية والتنوع الحيوي والتراث العالمي سابقاً

من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا

- الأستاذ ميراق الجبوري: المنسق الإقليمي للعلوم والسياسات

١. ملخص الخطوط الإرشادية التشغيلية للمناطق المحمية

Photo by Aram Sabah

١. ملخص الخطوط الإرشادية التشغيلية للمناطق المحمية

١.١ الخلفية والمبررات

تعتبر المناطق المحمية اللبنة الأساسية لحماية وإدارة التنوع الحيوي في العالم، نظرا لدورها الرئيسي والفعال في الحد من تدهور حالة العديد من الأنواع والأنظمة البيئية نتيجة الممارسات الإنسانية غير المستدامة. كما تعتبر المناطق المحمية أحد الركائز الأساسية في التنمية المستدامة، والتي تراعي في إدارتها ليس فقط الجوانب البيئية بل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية نتيجة وضع الإنسان في جوهر عملية التخطيط والإدارة لهذه المناطق. ومن أجل تحقيق اقصى قدر من الفوائد الاقتصادية لبرامج صون الطبيعة، فإنه يجب تصميم المناطق المحمية وإدارتها بعناية فائقة لتشكل جزء لا يتجزأ من خطط الصون والتنمية على المستوى الوطني وايضاً تنفيذاً لقانون حماية وتحسين البيئة والقوانين العراقية الاخرى ذات الصلة.

تسعى جمهورية العراق الى تأسيس شبكة من المناطق المحمية من أجل مواكبة كافة الدول في الحفاظ على الموروث الطبيعي في العالم. حيث يتضمن ذلك ما يلي:

١. الالتزام بالاتفاقيات الدولية من أجل وقف خسارة التنوع الحيوي على المستوى العالمي.
٢. تطوير خارطة الطريق من أجل وقف التدهور وفقدان التنوع الحيوي على المستوى المحلي وإعادة تأهيل الأنظمة البيئية ذات الأولوية.
٣. الحفاظ على التنوع الحيوي من أجل إنعاش الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات المستهدفة في مختلف القطاعات كقطاع الزراعة والغابات والمياه.
٤. الاستجابة إلى الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع العراقي وخاصة فيما يتعلق ببرامج صون الطبيعة.

١.٢ مشروع الخطوات الأولية لإنشاء شبكة محميات وطنية في العراق

بالنظر إلى الأهداف السابقة قامت جمهورية العراق بتطوير مشروع بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستعانت بالاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - مكتب غرب آسيا من أجل تصميم وتطوير شبكة المناطق المحمية تحت عنوان **" الخطوات الأولية لإنشاء شبكة المناطق المحمية في العراق".** ويهدف المشروع إلى تطوير والبدء بتنفيذ خطة متكاملة لتصميم وانشاء شبكة من المناطق المحمية بالإضافة إلى اختيار محميتين كنموذج من أجل تنفيذ عملية إنشاء وإعداد الخطة الإدارية ضمن المكون المخصص بالتنفيذ.

يتضمن المشروع أهداف متعلقة بتحديد الاحتياجات التدريبية لوزارة البيئة من أجل تحسين القدرة المؤسسية للوزارة في مجال تطوير وتنفيذ نشاطات برامج صون الطبيعة بطريقة مستدامة ضمن إدارة المناطق المحمية، حيث تم تحديد أهم الفجوات ونقاط الضعف في القدرة المؤسسية ومن أهمها عدم وجود خطوط إرشادية أو أدلة فنية لمدراء المناطق المحمية في مواضيع الحوكمة والسياحة البيئية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والاستدامة المالية بالإضافة إلى خطط التفتيش ومعتمدة في تنفيذها على النهج التشاركي مع الفئات المستهدفة وأصحاب العلاقة المعنيين.

هناك حاجة ملحة من أجل تطوير الخطوط الإرشادية بناء على أفضل الممارسات والمعايير الدولية من خلال استخدام الأدلة والمراجع الدولية الخاصة بهذا الشأن. كما سيتم تطوير هذه الخطوط الإرشادية لتتناسب مع طبيعة المناطق المحمية والإطار العام المحلي الخاص بجمهورية العراق. ويتوقع أن تسهم هذه الخطوط في تقديم الدعم الفني للتعامل مع المواضيع التي تم إدراجها كفجوات في القدرة المؤسسية للوزارة الخاصة بإدارة المناطق المحمية وتناقش خيارات وحلول لتطوير ذلك. كما تقدم إيضاحات فنية ومنهجية عامة وليس قواعد وتعليمات وذلك لفتح المجال أمام مدراء المناطق المحمية للتفكير وطرح الأسئلة والنقاش وتحفيزهم على الإبداع في مجال إدارة المناطق المحمية.

٢. الخطوط الإرشادية للمناطق المحمية في جمهورية العراق

Photo by Shahin Abdullah

٢. الخطوط الإرشادية للمناطق المحمية في جمهورية العراق

يعتبر تطوير الخطوط الإرشادية للإدارة اليومية للمناطق المحمية من أهم الأولويات الحالية لوزارة البيئة في جمهورية العراق وذلك من أجل توفير وثيقة مرجعية لعمل هذه المناطق وتخدم الأهداف التالية:

١. توفير مصدر رئيسي ومرجعي للمعلومات حول النشاطات اليومية القائمة في المناطق المحمية.
٢. توفير منصة عملية لتبادل المعلومات والخبرات والمعرفة بين الإدارة اليومية بالمحمية والإدارة الرئيسية.
٣. توفير قاعدة معرفية من أجل توثيق العمليات الإدارية للمناطق المحمية.
٤. توفير أداة رئيسية للمراقبة والرصد للإدارة اليومية للمناطق المحمية.
٥. توجيه وارشاد الموظفين الجدد في عملهم وتنفيذ المهام المطلوبة منهم.

تم تطوير الخطوط الإرشادية بناءً على أفضل الممارسات العالمية في إدارة المناطق المحمية. كما اعتمدت الخطوط الإرشادية على المعارف والخبرات المتراكمة لدى فريق الوزارة والمشروع والتي تم العمل على توثيقها من خلال نهج تشاركي.

١.٢ الفئات المستهدفة في الخطوط الإرشادية

تستهدف هذه الخطوط الإرشادية أي شخص / موظف يشارك أو مسؤول عن الإدارة اليومية للمناطق المحمية والرئيسية وخاصة الموظفين الذين يشاركون في إدارة وتنفيذ برامج الحماية والتفتيش وبرامج تطوير المجتمعات المحلية، وبرامج السياحة البيئية، وبرامج الاتصال وإدارة المصادر البشرية، وبرامج المراقبة المؤسسية والتدقيق والتخطيط الإداري وخطة تقسيم المناطق. كما احتوت الخطوط الإرشادية على بعض المعلومات الموجهة نحو إدارة وقيادة حكيمة لإدارة المناطق المحمية.

٢.٢ لماذا تم تطوير هذه الخطوط الإرشادية

تم تطوير الخطوط الإرشادية من أجل توثيق العمليات الإدارية والفنية الخاصة بإدارة المناطق المحمية لتكون مرجعاً رئيسياً للمعلومات والتبادل المعرفي، ودليلاً لموظفي المناطق المحمية، وذلك من أجل توحيد نسق العمليات الإدارية ومعاييرها في كافة المناطق المحمية.

٣.٢ كيف تم تطوير الخطوط الإرشادية

تم تطوير الخطوط الإرشادية باستخدام النهج التشاركي من خلال إشراك كافة الفئات الإدارية والفنية في إدارة المناطق المحمية. حيث اعتمدت مرحلة التطوير على الخطوات التالية:

١. مراجعة وتحليل كافة العمليات الإدارية للمناطق المحمية بالتعاون مع شريحة ممثلة لموظفي هذه المناطق.
٢. مراجعة سريعة لكافة الممارسات العالمية والمحلية في مجال تطوير الخطوط الإرشادية والأدلة الخاصة بإدارة المناطق المحمية.
٣. تحديد وتعريف الفجوات في توثيق العمليات التشغيلية الحالية والاحتياجات والخطوات اللازمة لسد هذه الفجوات من خلال وضع الإستراتيجيات والمصادر اللازمة لذلك.
٤. تطوير الخطوط الإرشادية للنشاطات الرئيسية لإدارة المناطق المحمية.
٥. مراجعة الخطوط الإرشادية مع فريق الوزارة وأخذ التوصيات والملاحظات لتطوير الدليل بصيغة نهائية.
٦. تنفيذ برنامج تدريبي قصير حول تطبيق واستخدام هذا الدليل.

٤.٢ أجزاء ومحاور الخطوط الإرشادية

بناءً على مراحل تطوير الخطوط الإرشادية، تم تحديد أربعة محاور رئيسية حسب الآتي:

١. الحوكمة.
٢. التنمية الاقتصادية الاجتماعية والاستدامة المالية.
٣. السياحة البيئية وإدارة الزوار.
٤. خطط التفتيش.

تم اختيار هذه المحاور بناءً على نقاش مع شريحة ممثلة من موظفي إدارة المناطق المحمية في الوزارة وتم الاتفاق على هذه المحاور بناءً على تشابهها واشتراكها في كافة المناطق المحمية.

٥.٢ هيكل وثيقة الخطوط الإرشادية وكيفية الاستخدام

كل محور من هذه المحاور المذكورة أعلاه سوف يعرض في فصل مستقل كي يسهل استخدامه من قبل مختلف الفئات الوظيفية الإدارية والفنية لإدارات المناطق المحمية. وسوف يحتوي كل محور على مجموعة من العمليات والإجراءات الإدارية والفنية التي توضح كيف يتم تنفيذ موضوع المحور بالإضافة الى خطوط إرشادية عامة وأمثلة تتعلق بخصوصية كل موضوع ضمن المحور الواحد.

تم تصميم الخطوط الإرشادية وتوزيع محاورها بطريقة تسهل استخدامها حيث تعتبر الخطوط الإرشادية كدليل معرفي لمجموعة من المحاور ومصدر للمعلومات حول كيفية التعامل مع وتنفيذ المحور مدار البحث.

وتم وضع الخطوط الإرشادية بهذه الصورة لكيلا يفهم أن المستخدم بحاجة أن يقرأ الدليل من الغلاف الى الغلاف وإنما أن يقرأ المحور أو الفصل المعني بوظيفته أو متطلباته. وفيما يلي الشكل التوضيحي رقم (١) للمحاور والفصول الرئيسية للدليل.

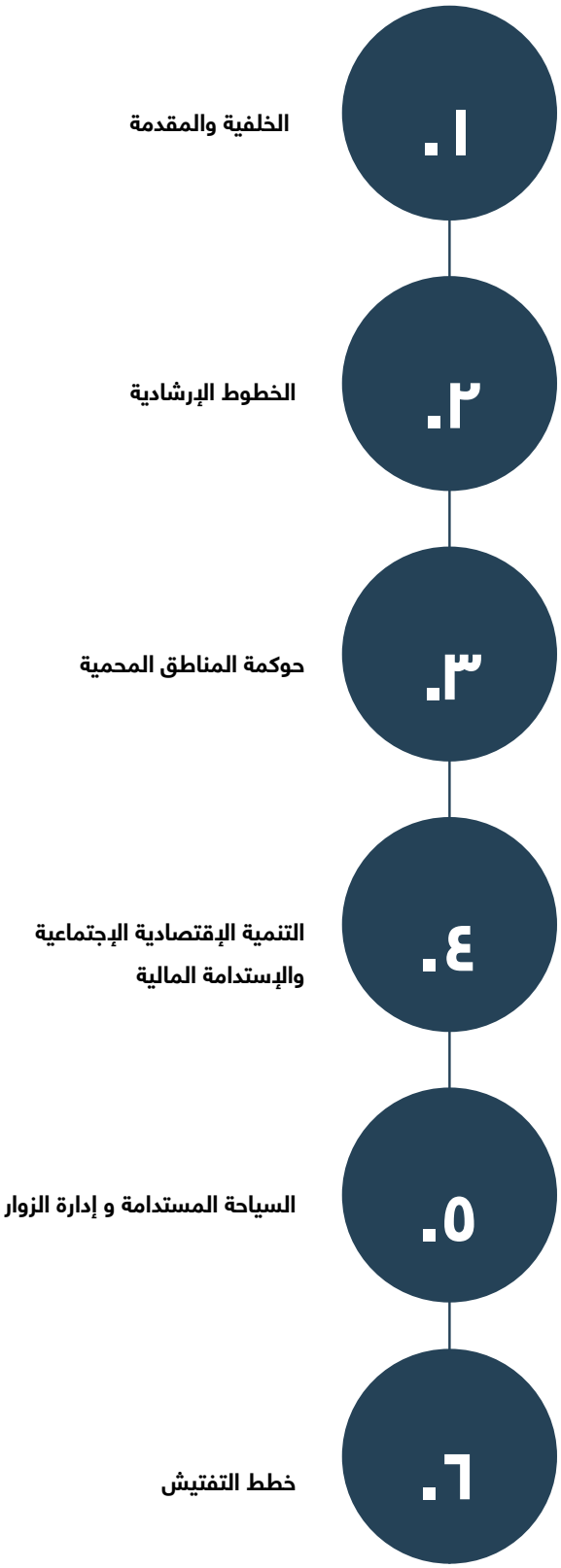

الشكل ١ محاور وثيقة الخطوط الإرشادية للمناطق
(المصدر : محمد زعرور)

٣. حوكمة المناطق المحمية

Photo by Zaman Hakeem

٣. حوكمة المناطق المحمية

١.٣ مقدمة

يعتبر مفهوم حوكمة المناطق المحمية من العوامل الرئيسية المهمة في نجاح برامج صون التنوع الحيوي ودعم سبل العيش المستدامة. كما أشار برنامج المناطق المحمية في القائمة الخضراء إلى أهمية تصميم نظام الحوكمة في أي محمية بحيث يضمن تحقيق الادارة الفعالة للمنطقة المحمية من خلال الاعتراف بدور ومساهمات مختلف الجهات الفاعلة في إدارة المناطق المحمية، مع التركيز على اشراك المجتمعات المحلية المستهدفة. وقام البرنامج بوضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تساعد صناع القرار في الوصول إلى نظام حوكمة مناسب لحالة المنطقة المحمية والعوامل المحيطة بها. ومن هذه المعايير والمؤشرات وجود نظام حوكمة مكتوب واضح يساعد مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على المساهمة والمشاركة في إدراج حقوقهم واهتماماتهم في إنشاء وإدارة المناطق المحمية. كما أشارت قائمة المناطق المحمية الخضراء على ضرورة الوصول إلى مبدأ الشفافية في ترتيبات الحوكمة وعمليات صنع القرار أثناء إنشاء وإدارة المناطق المحمية مع التأكيد على دور اصحاب الحقوق في هذه العمليات وحقهم في الحصول على المعلومات والتأكد من أن رأيهم يؤخذ بعين الاعتبار.

ونظرا لأهمية مفهوم الحوكمة واهتمام كافة المنظمات والاتفاقيات الدولية به أضحى على سلم أولويات المنظمات الدولية باعتبارها مسألة ذات أولوية تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وعليه قام الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالكثير من المبادرات من أجل تطوير هذا المفهوم من خلال وضع المنهجيات المناسبة وأدوات التقييم المتخصصة التي تسهم في تطوير برامج حوكمة المناطق المحمية على مستوى العالم.

وفي العقود الاخيرة تم تحقيق مجموعة من التغيرات الجذرية في مفاهيم ومبادئ الحوكمة والذي أدى إلى زيادة فهم المبادئ الأساسية في عملية تطوير أنظمة الحوكمة، وقام الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بتطوير أربعة أنواع من الحوكمة فإلى جانب النوع الاول والمألوف مسبقا وهو المناطق المحمية المدارة من قبل المؤسسات الحكومية تم تعريف أشكال أخرى ومنها المناطق التي تديرها الشعوب الاصلية والمجتمعات المحلية والمناطق التي يديرها القطاع الخاص بالإضافة إلى أشكال أخرى مرتبطة بالإدارة التشاركية. ونظرا للاختلاف الكبير في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا يزال العثور على المزيج الصحيح لنظام الحوكمة لمحمية فردية أو لنظام المناطق المحمية في أي دولة أو منطقة مرتبط بسياق تلك الدولة أو تلك المنطقة، لذا لا زال هنالك بعض التحديات في هذا المفهوم والعمل جاري محليا وإقليميا وعالميا للوصول إلى ترتيبات حوكمة واضحة تحترم السياق العام وشاملة على احترام الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الفئات المستهدفة وتكون فعالة في تحقيق نتائج صون التنوع الحيوي وسبل العيش.

يلخص هذا الفصل أهم الخطوات والأدوات المهمة التي سوف تساعد في تطوير برنامج الحوكمة للمنطقة المحمية أو لنظام المناطق المحمية في الدولة من أجل الوصول إلى إدارة فعالة لبرامج صون التنوع الحيوي على المستوى المحلي.

وقد عرفت الحوكمة في أحيان كثيرة على أنها السلطة والعلاقات والمسؤولية والمساءلة، وقد عرفها البعض على أنها التفاعلات بين الهياكل الإدارية والعمليات التي تحدد آليات ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات بشأن القضايا المشتركة. كما تناولت هذه التعريفات آليات ادلاء أصحاب العلاقة والحقوق ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة وغيرها من الجهات المعنية بآرائهم ومشاركتهم في طرح القضايا والحلول.

وفي سياق المناطق المحمية ترتكز ترتيبات الحوكمة في مفهومها إلى الجهة التي تأخذ بزمام السلطة والمسؤولية الإدارية تبعا للحقوق القانونية والتشريعات والتفويضات الإدارية والمؤسسية. ومن هنا تعتبر الحوكمة من الأدوات الرئيسية للوصول إلى إدارة فعالة للمناطق المحمية، وتلعب دورا رئيسيا في تحديد الأدوار والمسؤوليات

المؤسسية وتساهم بشكل شفاف في حل النزاعات وتفادي وقوعها. كما تساهم الحوكمة في توفير الدعم السياسي والمالي من قبل المجتمعات المحلية أصحاب المصلحة للمناطق المحمية. ويجب على صانع القرار لعب دور أساسي في التوضيح للفئات المستهدفة الفرق بين مفهوم الحوكمة ومفهوم الإدارة في المناطق المحمية، فالفرق بينهما بسيط حيث أن الادارة تتناول النشاطات اليومية المختلفة وما جرى عليها من إنجازات أو تقدم لمحمية ما، في حين تتناول الحوكمة الجهة المسؤولة عن تطبيق هذه النشاطات وكيفية تنفيذها

وتشمل الحوكمة الأنواع التالية:

(أ) المناطق المحمية التي تديرها المؤسسات الحكومية الوطنية أو المحلية والهيئات المفوضة كالمنظمات غير الحكومية (NGOs).
(ب) المناطق المحمية ذات الحوكمة المشتركة، من خلال ترتيبات إدارية ومؤسسية واضحة يتم من خلالها تقاسم الإدارة بشكل مشترك (الإدارة التشاركية).
(ج) المناطق المحمية الخاصة، والتي يسير شؤونها الأشخاص التابعين أو المالكين لها، أو المنظمات غير الحكومية، أو الشركات أو غير ذلك من المُلاك، بدوافع عدم تحقيق الربح أو تحقيقه.
(د) المناطق المحمية ضمن مفهوم الحمى الرشيد، بما في ذلك المناطق المحمية الخاصة بالشعوب الأصلية والمناطق المحمية (الحيازات العرفية) للمجتمعات والمحلية.

ويمكن أن تشمل عناصر نماذج الحوكمة الفعالة والمنصفة للمناطق المحمية ما يلي:

١. إجراءات وآليات مناسبة لمشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بشكل كامل وفعال مع ضمان المساواة بين الجنسين واحترام كامل لحقوقها والاعتراف بمسؤوليتها وفقا للتشريعات الوطنية وتجانسنها مع الأنظمة الإدارية الأخرى عند الإنشاء والتخطيط والرصد.
٢. إجراءات وآليات مناسبة للمشاركة الفعالة و/أو التنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين.
٣. إجراءات وآليات مناسبة للاعتراف بالحيازة العرفية ونظم الحوكمة واستيعابها في المناطق المحمية، بما في ذلك الممارسات التقليدية المستدامة.
٤. آليات مناسبة للشفافية والمساءلة تأخذ بعين الاعتبار المعايير وأفضل الممارسات المتفق عليها دوليا.
٥. إجراءات وآليات مناسبة لتسوية الخلافات أو النزاعات بشكل عادل.
٦. أحكام لتقاسم التكاليف والمكاسب بشكل منصف، من خلال:
(أ) تقييم التكاليف والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المقترنة بإنشاء وإدارة المناطق المحمية.
(ب) تقليل أو تعويض التكاليف.
(ج) تقاسم المكاسب بشكل منصف استنادا إلى المعايير المتفق عليها بين أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة.
٧. ضمانات تكفل سيادة القانون وتنفيذه بنزاهة وفعالية
٨. نظام رصد يغطي مسائل الحوكمة، بما في ذلك الآثار المترتبة على رفاهية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

٢.٣ الجهات الفاعلة المشاركة في إدارة المناطق المحمية

من بين المشاركين في إدارة المناطق المحمية مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من موظفي المؤسسات الحكومية والوزارات على مختلف المستويات إلى السلطات المنتخبة والتقليدية، ومن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى ملاك الأراضي الخاصة، والأعمال التجارية، والهيئات غير الربحية، وموظفي المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية، والمنظمات المهنية، والمنظمات الدينية. وفي كثير من الأحيان، يتم تصنيف جميع الجهات الفاعلة بأنها الجهات التي تمتلك مصالح في إطار المفهوم الواسع "لأصحاب المصلحة". غير أن من الأكثر دقة استخدام مصطلح أصحاب الحقوق.

وفـي سـياق المناطـق المحميـة، نشـير إلـى أصحـاب الحقـوق بوصفهـم جهـات فاعلـة تتمتـع بالحقـوق القانونيـة أو العرفيـة فيمـا يتعلـق بالأراضـي والميـاه والمـوارد الطبيعيـة. و أصحـاب المصلحـة لديهـم مصالـح ومخـاوف مباشـرة أو غيـر مباشـرة بشـأن تلـك المصالـح، ولكنهـم لا يتمتعـون بالضـرورة بحـق معتـرف بـه قانونـاً أو اجتماعيـاً.

ومن الأمثلة على الجهات الفاعلة الحكومية:

- مـدراء المناطـق المحميـة والموظفيـن (موظفـون حكوميـون أو متعاقـدون).
- السلطات المحلية المنتخبة.
- السلطات المحلية المعينة.
- المؤسسـات الوطنيـة المسـؤولة عـن نظـم المناطـق المحميـة (بمـا فـي ذلـك المؤسسـات شـبه الحكوميـة).
- مراكز التنسيق الوطنية لاتفاقية التنوع الحيوي.
- المشرعون، ووكالات إنفاذ القانون، والسلطة القضائية.
- المؤسسـات والموظفيـن مـن مختلـف القطاعـات الحكوميـة التـي تتعلـق مباشـرة بالمـوارد الطبيعيـة (مثـل الميـاه، والزراعـة، والحراجـة، والثـروة السـمكية، والبحـوث) أو القادريـن علـى التأثيـر عليهـم (مثـل التمويـل والتجـارة والبنيـة التحتيـة).
- الإدارات الحكوميـة والمؤسسـات التجاريـة التـي تديرهـا الحكومـة والمهتمـة بالمـوارد الطبيعيـة، مثـل توفيـر الأغذيـة والأخشـاب والميـاه، والتخفيـف مـن آثـار الكـوارث.
- الواجهـات العشـائرية والحـق العشـائري والمعتـرف بـه رسـميا.

٣.٣ فوائد تبني مفاهيم الحوكمة في المناطق المحمية

ويمكن أن تشمل فوائد تبني أنواع الحوكمة المختلفة ما يلي:

١. تحقيـق الأهـداف المتعلقـة بزيـادة تغطيـة المناطـق الهامـة للتنـوع الحيـوي والنظـام الإيكولوجـي فـي مجـال حمايـة المناطـق المحميـة وذلـك مـن خـلال الاعتـراف بالمواقـع التـي تـدار مـن قبـل جهـات غيـر حكوميـة كعنصـر مـن مكونـات النظـام الرسـمي للمناطـق المحميـة، أو مـن خـلال وسـائل أخـرى.

٢. زيـادة القـدرة علـى بنـاء شـبكات مـن المناطـق المحميـة والـذي سيؤدي إلـى حمايـة النسـق الطبيعي/البحريـة الأكبـر حجمـاً. ومـن شـأن الاعتـراف بأنـواع الحوكمـة المختلفـة فـي نظـام المناطـق المحميـة ودعمهـا أن يسـاعد علـى ربـط المناطـق مادياً/فيزيائيـا، والتصـدي للتجزئـة، والحفـاظ علـى حركـة الأنـواع ومسـارات الهجـرة، والسـماح بالتبـادل الجينـي والفوائـد الأخـرى نتيجـة لربـط العديـد مـن المناطـق التـي حفظهـا المجتمـع والتـي هـي بالفعـل بمثابـة ممـرات بيـن اثنيـن أو أكثـر مـن المناطـق المحميـة الحكوميـة.

٣. حفـظ للتنـوع الحيـوي بطريقـة أكثـر فعاليـة. إن تحقيـق أهـداف المنطقـة المحميـة يعتمـد علـى كيفيـة إدارتهـا ومـن يقـوم بإدارتهـا وطـرق اتخـاذ القـرارات وتنفيذهـا. وقـد يـؤدي إشـراك الجهـات الفاعلـة المحليـة فـي صنـع القـرار إلـى زيـادة المشـاركة، وبالتالـي زيـادة قبـول المنطقـة المحميـة مـن قبـل الفئـات المسـتهدفة ودعـم المجتمـع لهـا. كمـا قـد يسـمح للمنطقـة المحميـة بالاسـتفادة مـن مهـارات ومعـارف الجهـات الفاعلـة المحليـة، ومـن الأمثلـة النموذجيـة علـى ذلـك الشـعوب الأصليـة فـي أسـتراليا التـي تسـتخدم برامـج إدارة الحرائـق والسـيطرة عليهـا فـي الوقـت المناسـب لإدارة النسـق الطبيعـي فـي تلـك المناطـق. أو مـن خـلال الشـعوب الأصليـة فـي كولومبيـا، الذيـن يعرفـون كيفيـة جمـع النباتـات الطبيـة بطـرق تضمـن تجددهـا واسـتدامتها.

٤. تحقيـق وفـرة فـي المصـادر وزيادتهـا. إن ادراج مجموعـة مختلفـة مـن أنـواع الحوكمـة ضمـن نظـام المناطـق المحميـة يعتبـر تدبيـراً فعـالاً مـن حيـث التكلفـة، لأنـه يعتـرف بمـا هـو قائـم بالفعـل (مثـل جهـود الصـون القائمـة مـن قبـل ملاك الأراضـي أو المجتمعـات المحليـة الخاصـة)، وتجنـب بعـض التكاليـف الاجتماعيـة أو الماليـة نتيجـة تدخـل الحكومـة لشـراء الأراضـي أو فـرض لتشـريعات قانونيـة أو عقوبـات. وعلـى مسـتوى المواقـع الفرديـة، تحتـاج العمليـات التشـاركية إلـى بعـض الوقـت والمـوارد ولكنهـا عـادة مـا تكـون فعالـة مـن حيـث التكلفـة علـى المـدى الطويـل.

٥. توسـيع القـدرة علـى الوفـاء بمجموعـة متنوعـة مـن الالتزامـات العالميـة بموجـب القانـون الدولـي. ومـن الأهميـة بمـكان إشـراك مجموعـة مـن الجهـات الفاعلـة إذا كان للبلـدان أن تفـي بالتزاماتهـا الدوليـة بموجـب الاتفاقيـات

١. المتعلقة بالتنوع الحيوي والموارد الطبيعية والمناخ (مثل التزامات رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة، ومتطلبات إدارة مواقع التراث العالمي الطبيعية). وفي ضوء ذلك، ستكون تجربة التعامل مع مختلف أنواع الحوكمة في المناطق المحمية في إطار اتفاقية التنوع الحيوي مفيدة كإطار لاتفاقيات أخرى أيضاً.

٢. نظم بيئية أكثر مرونة. قد تمرّ مؤسسات الدولة أو ملاك الأراضي أو شركات خاصة أو شراكات متعددة الأطراف أو منظمات مجتمعية أو مؤسسات تقليدية بفترات من عدم الاستقرار والذي قد يؤدي إلى تدني الفعالية في إدارة المناطق المحمية. لذا وجود أنماط متنوعة من الحوكمة قد يساعد في توفير الأدوات المناسبة في الحفاظ على مستوى مقبول من الإدارة وبرامج الصون في بعض المناطق المحمية والتي سوف تساهم في استدامة ومرونة النظم البيئية وخاصة في حالات عدم الاستقرار السياسي ونشوب الحروب.

٣. لوصول لمزيد من الأشخاص الذين يشاركون بشكل فعال بنشاطات صون التنوع الحيوي حيث يكتسب هؤلاء الأفراد الخبرة والفهم والرؤى بشأن القضايا البيئية المعنية.

٤. الإسهام في الوئام الاجتماعي والسلام والاعتراف بالحقوق، حيث تسهم إدارة الموارد الطبيعية في تحقيق أهداف سياسية أوسع نطاقا في المجتمع من خلال تقليل النزاعات بين الحكومات والمجمعات الأصلية والمحلية حول الموارد الطبيعية.

٤.٣ أدوات وسلطات الحوكمة

تشير الحوكمة إلى المؤسسات والعمليات التي يؤثر بها أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة ويتخذون القرارات "ممارسة السلطة والمسؤولية" التي تؤثر على المنطقة المحمية. ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من أدوات الحوكمة:

- القانون الدولي والاتفاقيات والمعايير الدولية.
- التشريعات الوطنية، والسياسات، والاستراتيجيات، والاتفاقيات والخطط التي تتراوح بين الدستور الوطني والتشريعات الخاصة بقطاعات محددة.
- خطط ولوائح إدارية رسمية، مثل تحديد الأولويات ونظام تقسيم المناطق، وتوقيت استخدام الموارد، وفتح أو إغلاق الوصول إلى منطقة ما، والسماح أو عدم السماح بنشاط أو تكنولوجيا معينة، واتفاقيات مثل مذكرات التفاهم الملزمة قانونيا.
- القواعد والخطط العرفية والمحلية، بما في ذلك النظم التقليدية للوصول إلى الموارد واستخدامها والتي تنظمها المؤسسات المحلية وتعتمد على المعارف والمهارات المحلية.
- لمشورة التقنية وغيرها من أشكال المشورة بشأن أي نوع من القرارات المتعلقة بالمناطق المحمية بما في ذلك من خلال اللجان الاستشارية وفرق العمل.
- الحوافز الاجتماعية، مثل الاعتراف الاجتماعي والتقدير الاجتماعي، والجوائز والمكافآت (مثل إجراءات الإشراف على البيئة)، ونبذ السلوك الهدام أو الإهمال.
- الحوافز المالية، مثل الرسوم، ومدفوعات الإدارة، والإعفاءات الضريبية لمالكي الأراضي لتشجيع إجراءات صون التنوع الحيوي؛ والرسوم والضرائب لمنع او تقليل أثر النشاطات المضرة بالبيئة.
- الاستثمارات المالية، مثل تلك التي يتم صرفها من خلال المشاريع والبرامج والهياكل الأساسية.
- استثمارات الوقت والأيدي العاملة، مثلاً، ملاك الأراضي من القطاع الخاص أو أفراد المجتمع المحلي الذين يشاركون في برامج تطوعية لتأهيل النظم البيئية وبرامج المراقبة المتعلقة بها.
- توفير المعلومات والموارد اللازمة للاجتماع والتواصل والمناقشة والتفاوض، بما في ذلك دعم المنتديات والمنابر الدائمة، وتوفير أماكن الاجتماعات، ووسائل النقل، ومرافق الهاتف والحاسوب، وما إلى ذلك.
- توفير برامج تعليمية، بما في ذلك التعليم الأساسي والمتخصص، مثل الدورات المعترف بها في المجالات الأكاديمية أو المهنية.
- توفير المرتبات أو الدعم المادي أو الإداري لتلبية احتياجات المناطق المحمية.

- وضع مبادرات بحثية وبرامج تدريبية والتي تساعد على فهم المشاكل الإدارية والتصدي لها.
- الاستثمارات المناسبة في أنشطة الرصد والتقييم، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.
- وتتوقف قدرة أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة على استخدام هذه الأدوات على مستوى السلطات التي يتمتعون بها ودرجة النفوذ التي تمكنهم من استخدام الأدوات المذكورة سابقا. وتشمل هذه السلطات (والتي قد تكون أكثر فعالية عندما تكون مجتمعة) ما يلي:
- السلطة التخطيطية والتنظيمية: القدرة على وضع أهداف ذات مغزى للصون وتعليمات فعالة بشأن الوصول إلى الأراضي والمياه واستخدام الموارد الطبيعية، والصحة والسلامة، والأمن، وما إلى ذلك، وكلها عادة ما تكون مدرجة في قواعد وأنظمة المناطق المحمية أو في خطة إدارتها؛
- سلطة جلب للدخل: القدرة على جمع الرسوم مثل التراخيص والتصاريح والضرائب العقارية.
- سلطة الإنفاق: مرتبطة، على سبيل المثال، بالمراقبة وإنفاذ القانون، وتطوير وصيانة الهياكل الأساسية (الطرق، المرافق، وما إلى ذلك)، والتدريب والبحوث.
- سلطة وصلاحيات التوظيف: القدرة على توظيف الأفراد لدعم أهداف المنطقة المحمية أو لضمان علاقات جيدة مع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة؛
- سلطة عقد اجتماعات وابرام الاتفاقيات: القدرة على ابرام اتفاقيات مع الأفراد والجهات المعنية والمسؤولة عن استخدامات الأراضي ضمن محيط المناطق المحمية أو الاتفاق على الشروط التي يتم بموجبها توظيف الأفراد، كما يتضمن ذلك سلطة وضع ترتيبات لتقاسم السلطة، وولايتها وقواعدها التشغيلية (مثلاً، فيما يتعلق بتقاسم أو تفويض مجالس الإدارة المشتركة)؛
- سلطة المعرفة والدراية: امتلاك المعلومات والمهارات ذات الصلة؛ تعريف أي نوع من المعارف مطلوبة وكيف يمكن اكتسابها (بما في ذلك الخبراء الجديرون بالثقة)؛ استخدام المعرفة لدعم قرارات محددة؛ تنظيم الوصول إلى المعلومات (مثلاً، ما يتعلق بالتخطيط، والبحوث، واتخاذ القرارات).
- سلطة الإنفاذ: القدرة على إنفاذ القرارات والتعليمات من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك: الضغط الاجتماعي للتوافق والنبذ الاجتماعي تجاه المخالفين؛ ووسائل لمنع مخالفة التعليمات؛ وهيئة قضائية نشطة، قادرة على فرض الغرامات وغيرها من العقوبات.
- المناطق المحمية أو الاتفاق على الشروط التي يتم بموجبها توظيف الأفراد، كما يتضمن ذلك سلطة وضع ترتيبات لتقاسم السلطة، وولايتها وقواعدها التشغيلية (مثلاً، فيما يتعلق بتقاسم أو تفويض مجالس الإدارة المشتركة)؛
- سلطة المعرفة والدراية: امتلاك المعلومات والمهارات ذات الصلة؛ تعريف أي نوع من المعارف مطلوبة وكيف يمكن اكتسابها (بما في ذلك الخبراء الجديرون بالثقة)؛ استخدام المعرفة لدعم قرارات محددة؛ تنظيم الوصول إلى المعلومات (مثلاً، ما يتعلق بالتخطيط، والبحوث، واتخاذ القرارات).
- سلطة الإنفاذ: القدرة على إنفاذ القرارات والتعليمات من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك: الضغط الاجتماعي للتوافق والنبذ الاجتماعي تجاه المخالفين؛ ووسائل لمنع مخالفة التعليمات؛ وهيئة قضائية نشطة، قادرة على فرض الغرامات وغيرها من العقوبات.

ولفعالية إدارة المناطق المحمية يجب العمل على تطبيق مزيجا من هذه السلطات بشكل استراتيجي من خلال استخدام أدوات مختلفة وعلى مستويات مختلفة،

٥.٣ مستويات الحوكمة

ويمكن تطبيق حوكمة إدارة المناطق المحمية على عدد من المستويات التي غالبا ما تتفاعل فيما بينها. وفي بعض الحالات، تقوم احدى المستويات بالتنفيذ ويشرف آخر، وفي حالات أخرى يجب الجمع بين السلطات المختلفة للمستويات المختلفة للحصول على نتائج أفضل. ويمكن أن

تكون التفاعلات أفقية (على سبيل المثال، طوعية، من خلال التعاون بين الجهات المخالفة) أو رأسية (من خلال التسلسل الهرمي)، أو رسمية (مثلاً، بموجب القانون) أو غير رسمية (بسبب العلاقات والثقة مثلاً).

المستويات الرئيسية للحوكمة هي:

- **العالمية:** من خلال اتفاقيات عالمية مثل اتفاقية التنوع الحيوي، واتفاقية الأنواع المهاجرة، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (اتفاقية رامسار)، واتفاقية التراث العالمي، وبرنامج منظمة اليونسكو "الإنسان والمحيط الحيوي"، ومختلف الاتفاقيات المتعلقة بقضايا التجارة العالمية، بما في ذلك اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. وتنفذ الحوكمة العالمية أيضا من خلال القرارات التي تتخذ من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة على النطاق العالمي.

- **متعدد الأطراف/وطنية/إقليمية:** من خلال اتفاقيات بين عدد محدود من البلدان، مثل اتفاقيات برشلونة لحماية البيئة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط، أو مثلا نظام الصون الذي وضع في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.
- **ثنائي:** من خلال اتفاقيات بين بلدين، مثل مناطق الصون العابرة للحدود أو تفاقيات على نطاق أوسع مثل الاتفاق الصيني الأسترالي للطيور المهاجرة.

- **الوطني:** من خلال القوانين والسياسات التي وضعتها الحكومات، وصلاحيات اتخاذ القرار في المؤسسات التنفيذية.

- **المحلي**: من خلال التشريعات والسياسات النافذة على المستويات الإقليمية والبلدية وفي قطاعات حكومية محددة (مثل وحدات الإدارة اللامركزية لإدارات الغابات أو الزراعة أو الثروة السمكية أو الطاقة أو المحيطات).

- **نظام المناطق المحمية:** من قبل مؤسسات وطنية ومحلية والمؤسسات أو المجالس والسلطات المخصصة لإدارة الموارد الطبيعية؛

- **المنطقة المحمية:** من جانب واحد أو أكثر لأصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة، وعادة ما يشملون المدراء الفنيين، والموظفين التقنيين والتشغيليين، والممولين والمستثمرين، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، وما إلى ذلك؛

- **وحدات فرعية من المنطقة المحمية:** المناطق الإيكولوجية و/أو المناطق الاجتماعية أو النسق الطبيعي / المناظر البحرية الهامة سواء داخل المناطق المحمية أو في محيطها وتمتلك ميزات فريدة لبرامج الصون (كمناطق الممرات الإيكولوجية).

٦.٣ أنواع الحوكمة

إن التطور المستمر في أنظمة ومفاهيم الحوكمة للمناطق المحمية وذلك نتيجة التجارب والمعارف المتراكمة على المستوى العالمي أدى إلى تطوير مجموعة من أنواع لحوكمة تعتمد في طبيعتها على أساس ما هي الجهة التي تتولى السلطة والمسؤولية وإمكانية مساءلتها عن القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة المناطق المحمية بشفافية ومصداقية.

إن فهم أنواع الحوكمة يعني القدرة على الإجابة على بعض الأسئلة الأساسية كما هو موضح في الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢).

الجدول ١ أسئلة حول تحديد أنواع الحوكمة لمنطقة محمية معينة

حوكمة منطقة محمية محددة	
ما هي الجهة التي لديها السلطة ، والمسؤولية والمعرضة للمساءلة بخصوص المنطقة المحمية المعرضة للخطر ؟	الجواب على هذا السؤال يعرِّف بنوع الحوكمة المنطقة المحمية
كيف تمارس هذه السلطة؟ إلى أي مدى تتسم بالإنصاف، والفعالية، والشفافية، للمساءلة؟	الجواب على هذا السؤال يعرِّف بنوع الحوكمة المنطقة المحمية

الجدول ٢ أسئلة حول تحديد أنواع الحوكمة لنظام المناطق المحمية (على المستوى الإقليمي أو الوطني أو دون الوطني)

حوكمة منطقة محمية محددة	
إلى أي مدى تتنوع مجموعة أنواع الحوكمة داخل نظامكم للمناطق المحمية؟	الجواب على هذا السؤال يعرِّف بمرونة وجاهزية نظام المنطقة المحمية فيما يخص السياق الاجتماعي.
هل تُتبع بعض المبادئ والمعايير الواضحة في إعداد وتنفيذ نظامكم؟	الجواب على هذا السؤال (بنعم أو لا، وما هي المبادئ والمعايير المحددة) يعرِّف بما إذا كان يخضع للحوكمة الجيدة.

قام الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة واتفاقية التنوع الحيوي باعتماد أربعة أنواع من الحوكمة للمناطق المحمية، وفيما يلي شرح مفصل لكل نوع:

(أ) الحوكمة من قبل الحكومة

وفي هذا النوع، فإن هيئة حكومية واحدة أو أكثر (مثل وزارة أو مؤسسة مسؤولة مباشرة أمام الحكومة، أو هيئة محلية حكومية أو بلدية) هي التي تتمتع بالسلطة والمسؤولية ومعرضة للمساءلة لإدارة المنطقة المحمية، وتحدد هذه الهيئة أهداف الصون وتضع وتنفذ خطتها الإدارية. وقد تملك هذه الهيئة أو لا تملك الأرض والمياه والموارد ذات الصلة، وفي بعض الحالات تحتفظ الحكومة بالسيطرة الشاملة على المنطقة المحمية وتتخذ جميع القرارات الرئيسية، ولكن يتم تفويض مهام التخطيط و/أو الإدارة اليومية إلى جهات فاعلة أخرى مثل منظمة غير حكومية أو مشغل من القطاع الخاص أو من المجتمع المحلي. وفي إطار قانوني وطني، قد يكون أو لا يكون هناك التزام قانوني بإبلاغ أصحاب المصلحة أو التشاور معهم قبل إنشاء المناطق المحمية و/أو اتخاذ أو إنفاذ القرارات الإدارية، كما أن تدابير المساءلة تختلف من بلد إلى آخر.

(ب) الحوكمة المشتركة

وتستند المناطق المحمية الخاضعة للإدارة المشتركة إلى آليات وعمليات مؤسسية يتم تقاسم السلطة والمسؤولية بشكل رسمي و/أو غير رسمي بين عدة جهات فاعلة. ويستخدم هذا النموذج على نطاق واسع على مستوى العالم، وقد جربته بلدان كثيرة، واعتمدت أحيانا قوانين وسياسات وترتيبات إدارية محددة لجعل التقاسم ينجح. حاليا، لا يُعد الحكم المشترك فريداً من نوعه في المناطق المحمية، بل أصبح أكثر شيوعا في العديد من المبادرات الأخرى.

ولم يتم التمييز لفترة طويلة بين مفهومي "الحوكمة" و"الإدارة" كمفهومين منفصلين، ولذلك ليس من المستغرب أن يشار إلى ترتيبات الحوكمة المشتركة في كثير من الأحيان على أنها الإدارة المشتركة أو الإدارة التعاونية بين أصحاب المصلحة المتعددين.

والحوكمة التعاونية هي أحد أشكال الحوكمة المشتركة التي تقع فيها سلطة صنع القرار والمسؤولية على عاتق وكالة واحدة، ولكن يتعين على الوكالة، بموجب القانون أو السياسة العامة أن تبلغ أو تستشير أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الآخرين عند وقت التخطيط للمبادرات و/ أو تنفيذها.

في حالات "الحوكمة المشتركة" المناسبة **(يشار إليها أحياناً الإدارة المشتركة)**، يشارك ممثلو مختلف المصالح في هيئة حوكمة المحمية والتي تمتلك السلطة والمسؤولية في صنع القرار، ويقوم أعضاء الهيئة باتخاذ القرارات معاً، انظر الشكل رقم (٢).

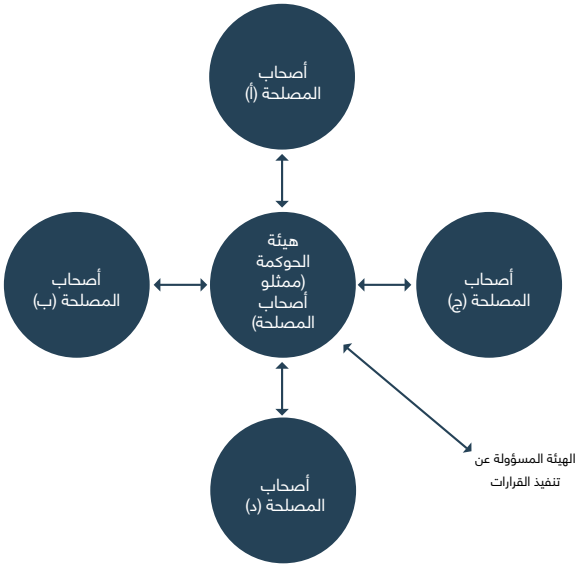

الشكل ٢ الحوكمة المشتركة

(المصدر: محمد زعرور)

ومن المهم دائما أن يكون الممثلون موثوقين، أي أن يمثلوا بأمانة أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة وأن يتواصلوا مع فئاتهم المستهدفة على أساس منتظم. ولكن اتخاذ القرار معا يمكن أن يتم بطرق مختلفة، وهو ما قد يكون مناسبا بشكل مختلف وفقا للظروف.

وبما أن معظم المناطق المحمية المحددة رسمياً قد أنشأتها الحكومات، حتى تلك التي تشرك مجموعة متنوعة من أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة في الحوكمة، يكاد يكون من المحتم أن تشمل ممثلين حكوميين. وفي بعض الحالات، يشير الحكم المشترك إلى تقاسم السلطة والمسؤولية حصراً بين المؤسسات أو المستويات الإدارية للحكومة الوطنية المحلية. وفي هذه الحالة، من الأنسب أن نطلق على هذا النوع ألف "أ" (الحكم من قبل الحكومة). وفي النوع باء "ب"، تشرك المؤسسات الحكومية شركاء آخرين، مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية أو حتى مؤسسات الحكومات الأخرى، حيث لا تتمتع أي حكومة بسلطة كاملة، ولا بد من أن تكون المناطق المحمية خاضعة لنوع من اتفاق الحكم المشترك.

(ج) الحوكمة من قبل الجهات الفاعلة الخاصة

وتشمل حوكمة المناطق المحمية من قبل الجهات الخاصة على خضوع إدارتها والسيطرة عليها من قبل الأفراد أو المنظمات غير الحكومية أو الشركات و/أو الملكيات الخاصة، والتي غالباً ما يشار إليها باسم "المناطق المحمية الخاصة". وبما أن الكثير من التنوع الحيوي في العالم يتواجد على الأراضي المملوكة من قبل القطاع الخاص، فإن هيئات القطاع الخاص يمكن أن تكون مالكة ومسؤولة عن إدارة المناطق الهامة بيئياً ومخصصة لحماية الطبيعة.

وكما هو الحال في جميع أنواع إدارة المناطق المحمية، فإن المناطق المحمية الخاصة تتكون من عدة أنواع، وتشمل مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك:

- الأفراد (عندما تكون الملكية من قبل شخص واحد أو أسرة)
- الشركات (أي الشركات أو مجموعة الأشخاص المصرح لهم بالعمل ككيان واحد، ولها مسؤول تنفيذي، ومجلس رقابة، وأفراد مساهمين).
- المنظمات غير الحكومية (أي المنظمات الخاصة أو شبه الخاصة، وغير الربحية التي تعمل من أجل النهوض على مهمة معينة وعادة ما يكون مسؤول عنها مجلس.

وفي المناطق المحمية الخاضعة للحوكمة الخاصة، تقع سلطة إدارة الأراضي والموارد الطبيعية على عاتق ملاك الأراضي والذين يحددون أهداف الصون، ويقومون بوضع وتنفيذ خطط الإدارة والبقاء في موقع المسؤولية عن القرارات، مع مراعاة التشريعات الحكومية والقيود الخاصة بالموقع. وإذا لم يكن هناك اعتراف رسمي من جانب الحكومة، فلا يمكن ضمان مساءلة المناطق المحمية

ريزان - العراق

Photo by Mehrezaa

الخاصة أمام المجتمع. غير أنه يمكن ضمان هذه المساءلة من خلال اتفاقيات تُبرم مع الحكومة.

(د) الحكم من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

يعرّف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة هذا النوع من الحوكمة بانها: "المناطق المحمية التي تقع فيها سلطة الإدارة والمسؤولية على عاتق الشعوب الأصلية و/أو المجتمعات المحلية من خلال مختلف أشكال المؤسسات والقواعد العرفية أو القانونية، الرسمية أو غير الرسمية.

وللحصول على نظام حوكمة فعال لهذا النوع لا بد من وجود ترتيب مؤسسي واضح لدى الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية يسهل عملية اتخاذ القرارات ووضع القواعد بشأن الأرض والمياه والموارد الطبيعية. ويمكن أن تكون المؤسسات العرفية والمحلية متنوعة ومعقدة نسبيا. فالأراضي، على سبيل المثال، يمكن أن تكون مملوكة ومدارة بصورة جماعية، ولكن موارد معينة، مثل أنواع الأشجار، يمكن إدارتها فرديا أو على أساس عشائري. وقد تكون الشعوب أو المجتمعات الأصلية المختلفة مسؤولة عن نفس المنطقة في أوقات مختلفة من السنة، أو مسؤولة عن موارد مختلفة داخل المنطقة نفسها. ويستخدم مصطلح **الأقاليم والمناطق المحمية للشعوب الأصلية** والمجتمعات المحلية لوصف "النظم الإيكولوجية الطبيعية و/أو المعدلة، التي تحتوي على قيم التنوع الحيوي الهامة، والمنافع الإيكولوجية والقيم الثقافية، والتي تحميها طوعا الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، المستقرة والمتنقلة، من خلال القوانين العرفية أو غيرها من الوسائل الفعالة ".

٧.٣ مصفوفة المنطقة المحمية لأنواع الحوكمة

إن فئات الإدارة للمناطق المحمية وأنواع الحوكمة عبارة عن مفاهيم بسيطة مصممة لتوضيح السمات الرئيسية لنظام المناطق المحمية ولكنها يمكن أن تخفي واقعًا أكثر تعقيدًا. ولتسهيل فهم ذلك قام الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بعمل تصنيف لأنواع إدارة المناطق المحمية ونُهج الحوكمة بالتمييز بين ست فئات للأهداف الإدارية وأربعة أنواع من الحوكمة وأوضح ذلك من خلال المصفوفة الموضحة بالجدول رقم (٣):

الجدول ٣ مصفوفة أنواع إدارة المناطق المحمية ونهج الحوكمة
وفقا للاتحاد لحماية الطبيعة

فئة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (أهداف الإدارة الأولية)	نوع الحوكمة وفقا للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة										
	أ – الحوكمة من جانب الحكومات			ب - الحوكمة المشتركة			ج – حوكمة القطاع الخاص			د – الحوكمة من طرف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية	
	وزارة أو مؤسسة فيدرالية أو وطنية مسؤولة	وزارة أو مؤسسة محلية مسؤولة	إدارة مفوضة من الحكومة	المنطقة المحمية عبر الحدود	الإدارة التعاونية	الإدارة التعاونية	يعلن عنها ويديرها أشخاص	تعلن عنها وتديرها منظمات لا تهدف لتحقيق الربح	يعلن عنها ويديرها أشخاص لا يهدفون لتحقيق الربح	تعلن عنها وتديرها الشعوب الأصلية	تعلن عنها وتديرها المجتمعات المحلية
أولا – الحماية الصارمة للطبيعة والحياة البرية											
ثانيا – حماية النظام الإيكولوجي والترفيه											
ثالثا – حماية المعالم أو السمات الطبيعية											
رابعا – حماية الموائل والأنواع											
خامسا – حماية المناظر الطبيعية أو البحرية											
سادسا – حماية الموارد واستخدامها المستدام											

ومن خلال النظر للجدول السابق تظهر العلاقة بين نوع الحوكمة وفئة الإدارة في مصفوفة المناطق المحمية وتصور مجموعات فئة الإدارة ونوع الحوكمة التي يمكن أن تصمم داخل نظام المناطق المحمية. فالمصفوفة هي أداة للتفكير وتصنيف مجموعات فئة الإدارة ونوع الحوكمة الموجودة أو التي قد تكون موجودة في نظام المناطق المحمية في بلد ما.

ولتوضيح مفهوم الحوكمة المشتركة وتعقيداته كما يحدث على أرض الواقع، توضح الأشكال (٠.٤.٣) كيف يمكن للأطراف المختلفة (مؤسسة حكومية، وأصحاب الحقوق المحليون وأصحاب المصلحة، ومنظمة غير حكومية داعمة) أن تنظر في مسائل تقاسم السلطة والمسؤولية والمساءلة في إدارة المناطق المحمية. يوضح كل شكل سلسلة متصلة من مناهج اتخاذ القرار، مع إعطاء دور مركزي للتفاوض. ويمكن وضع مناطق محمية مختلفة ضمن نفس نوع الحوكمة بأشكال مختلفة (حسب اليات صنع القرار) على طول السلسلة المتصلة، لذا يمكن أن يختلف الوضع في السلسلة باختلاف أنواع قرارات الإدارة. على سبيل المثال، قد يكون قرار إنشاء المنطقة المحمية قد اتخذته الحكومة وحدها، انظر شكل رقم (٣)، لكن قد تكون الحدود وتقسيم المناطق والتعليمات في كل منطقة نتيجة لاتفاقيات مع أصحاب الحقوق المحليين. في مثل هذه الحالة، قد لا يكون من السهل تحديد أي من أنواع الحوكمة الأساسية الأربعة التي ينبغي تخصيصها للمنطقة المحمية. ومع ذلك، ينبغي أن يكون من الممكن تحديد أيهما هو السائد.

الشكل ٣ استمرارية الحوكمة من منظور وكالة حكومية تجاه أصحاب الحقوق
(المصدر: Beltrán , J. 2000).

الشكل ٤ تواصل الإدارة من منظور أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة المحليين
(المصدر: Beltrán , J. 2000).

الشكل ٥ سلسلة الحوكمة من منظور منظمة غير حكومية داعمة تجاه المؤسسات الحكومية وأصحاب الحقوق المحليين وأصحاب المصلحة المحليين

(المصدر: Beltrán , J. 2000).

وتنص المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بشأن تطبيق نظام فئات إدارة المناطق المحمية على أن **المناطق المحمية من جميع الفئات يمكن أن تحكمها (وتملكها) المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والشركات والأطراف الخاصة -** سواء بمفردها أو مجتمعة. وعلاوة على ذلك، توضح المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة أن الحوكمة هي مفهوم منفصل عن الحيازة، على الرغم من أن الحيازة مهمة عند النظر في نُهج الحوكمة المناسبة لموقع معين.

وتظهر العلاقة بين نوع الإدارة وفئة الإدارة في مصفوفة المناطق المحمية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وهذا مفيد بشكل خاص في المساعدة على تصور مجموعات من فئة الإدارة ونوع الحوكمة التي يمكن أن تحدث داخل نظام المناطق المحمية. والمصفوفة هي أداة للتفكير في مجموعات فئات الإدارة ونوع الإدارة أو التي قد تكون موجودة في نظام المناطق المحمية في البلد وتصنيفها.

٨.٣ تقييم نهج الحوكمة في المناطق المحمية

التقييم هو عملية يتم من خلالها:

- تحديد المعلومات ذات الصلة ومشاركتها، وجمع المزيد من المعلومات، حسب الحاجة.
- فهم الوضع الراهن من خلال السياق العام.
- تحليل الوضع الراهن وتحديد المشاكل والفرص.

وأيضا التقييم هو عملية يتم من خلالها:

- فحص نتائج التقييم مقابل أهداف وغايات وقيم محددة.
- تحديد احتياجات التغيير.
- تطوير مجموعة من التوصيات للوصول للوضع المستقبلي المخطط له.

١.٨.٣ نهج التقييم

بشكل عام، يتعين على كل دولة القيام بمستوى معين من تقييم الحوكمة من أجل مشاركة نتائج التقييم مع المنظمات والهيئات الدولية للإبلاغ عما تم تحقيقه من تقدم وإنجاز على المستوى الوطني في برامج المناطق المحمية، ولذا فإن أي بلد صغير لديه سياسة تُشرك المجتمعات المحلية بشكل كامل في إدارة مناطقها المحمية قد يرى بسهولة فوائد التقييم السريع نسبيًا الذي ييسره واحد أو أكثر من المتخصصين الخبراء.

من ناحية أخرى، قد تحتاج الدولة، التي تريد التغيير والتطوير العاجل في النظام الوطني للمناطق المحمية والسرعة في الوفاء بأهداف أيشي لاتفاقية التنوع الحيوي، إلى تقييم تشاركي شامل للحوكمة من أجل خلق دافع جديد لبرامج صون التنوع الحيوي على المستوى الوطني مع تحديد الاحتياجات الملحة. إن وجود محمية طبيعية صغيرة مملوكة للقطاع الخاص في منطقة لا توجد فيها قضايا ملحة بشأن ملكية الأراضي مثلا قد تضع وزناً أقل بكثير على النهج التشاركية من منطقة محمية وطنية ذات أهمية استراتيجية حيث تؤثر قرارات الإدارة فيها على العديد من المجموعات والمجتمعات. ويتناول نهج تقييم الحوكمة في المناطق المحمية مجموعة من الخطوات والأسئلة. الأسئلة الأولى التي يجب مراعاتها هي: أهداف عملية التقييم؛ نطاقه الجغرافي (هل سيغطي البلد بأكمله، أم فقط مناطقه الساحلية، أم منطقة معينة أو منطقة بحرية أم منطقة محمية واحدة فقط؟)؛ نطاق موضوعه (على سبيل المثال، هل يشمل جميع أنواع المناطق المحمية أم أنواع معينة فقط؟)؛ والموارد البشرية والتقنية والمالية المتاحة لعملية التقييم. إن نتائج الإجابة عن الأسئلة المذكورة أعلاه سيساعد في توضيح ما إذا كان من الأفضل إجراء التقييم من خلال متخصصين خبراء فقط، أو إشراك مجموعة متنوعة من الخبراء ذوي المعرفة والقدرات والاهتمامات ذات الصلة (التقييم والتقييم "التشاركي"). وإذا وقع الاختيار على التقييم التشاركي، فلا بد من إشراك جميع أصحاب الحقوق المعنيين الرئيسيين أو بعضهم فقط.

تتميز عمليات تقييم الحوكمة من قبل الخبراء بأنها سريعة إلى حد ما. يتم من خلالها إجراء مقابلات مع أصحاب العلاقة المتخصصين من قبل الخبراء، مما يؤدي غالبًا إلى الحصول على نتائج غنية من ذوي الخبرة. لذا يعتبر تقييم الأفراد المتخصصين ملائمة بالفعل. لكنهم يعتمدون في نجاحهم على قدرات الخبير (الخبراء) وقدرتهم على استنباط وتحليل وتفسير المعلومات من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة وأصحاب العلاقة المتخصصين، كما لا يوجد خبير مهما كان حكيمًا قادرًا على تقدير التعقيدات المحلية بشكل كامل في مهمة قصيرة.

أخيرًا، تعتمد أهمية عملية التقييم ونتائجها كليًا على مرونة واستعداد نظام الحوكمة في السلطة للاستماع إلى نتائج وتوصيات عملية التقييم من قبل الخبير واخذها بعين الاعتبار. لن يؤدي تحليل نتائج التقييم من قبل الخبراء للوضع الراهن لحوكمة محمية ما إلى التغيير ما لم تستجب السلطة المسؤولة بطريقة شفافة وبمصداقية عالية.

تعتبر عمليات التقييم والتقييم التشاركي أكثر تعقيدًا، حيث تشارك المجموعات المتنوعة والأفراد المعنيون معًا في عمليات المراقبة واختبار الظواهر والتحليلات والتمارين الجماعية. وتتضمن هذه العمليات اجتماعات عديدة وتحتاج إلى توجيه من ميسرين ذوي خبرة. ومع ذلك، يمكن للعملية نفسها أن تساعد في بناء الثقة وتطوير الرؤى بين صانعي القرار في المناطق المحمية وأصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الآخرين وتصبح كل مجموعة أكثر وعيًا بمسؤوليات الآخرين ووجهات نظرهم، ويمكن أن تستفيد من معلومات أكثر دقة.

٢.٨.٣ المشاركون في التقييم

هناك اعتراف متزايد بحقوق ومسؤوليات وقدرات أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة في مجال الصون. إن الانتقال من آليات التشاور البسيط إلى آليات أوسع تشجع إشراك كافة الفئات المعنية الفاعلة في عمليات صنع القرار يمكن أن يوسع الدعم الاجتماعي والسياسي للمناطق المحمية وبالتالي يحسن الإدارة. ومن أجل الحصول على ذلك، فمن

المستحسن أن تشارك جهات فاعلة متنوعة مثل موظفي الحكومة، وملاك الأراضي، والشعوب الأصلية، والزوار، والمستخدمين للمياه، وشركات السياحة، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالحفاظ على البيئة، ومؤسسات البحث في عملية تقييم الحوكمة. وقد يشمل التقييم مشاركة منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

٣.٨.٣ عملية تقييم الحوكمة

يوصي الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بعملية تشاركية لتقييم الحوكمة بناء على التخطيط الفعال. هذه العملية قابلة للتطبيق على كل من المواقع الفردية وأنظمة المناطق المحمية ويمكن تنفيذها أيضا أثناء تقييمات الخبراء وتقييمات المجموعات الصغيرة.

تتضمن العملية أربع مراحل:

- المرحلة الأولى: ورشة عمل تحضيرية.المرحلة الثانية: جمع المعلومات وتحليلها، وتقديم الدعم الفني، والتواصل مع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة، وعند الضرورة، مساعدتهم.
- المرحلة الثالثة: "ورشة عمل أساسية" لتقييم الحوكمة والحصول على النتائج والتوصيات.
- المرحلة الرابعة: اتخاذ الإجراءات وفقا للخطة ونتائج التقييم.

سيتم وصف المراحل الأربع بمزيد من التفصيل أدناه، مع التركيز على خطوات وأدوات محددة للمرحلة الثالثة.

يجب وضع ثلاث نقاط مهمة حول عملية التقييم الموصى بها:

- تقييم الحوكمة بشكل عام يستغرق وقتًا، وتصف الخطوط الإرشادية عملية التقييم بشكل مثالي. ولكن في كثير من الأحيان لن يكون هنالك الوقت والموارد المثاليان متاحين دائمًا ويمكن أن تؤدي التقييمات الأقصر والأبسط إلى نتائج قيّمة.
- يجب تكييف العملية والمنهجية مع السياقات والظروف والأهداف المختلفة للدولة أو المنطقة المحمية.
- لا يمكن وصف العملية التقييمية بالكامل على الورق ولكن عند مرحلة التنفيذ سوف تتضح خطوات العملية التقييمية بشكل أفضل وذلك عند مشاركة الأفراد والمجموعات الفعالة في عملية التقييم وإبداء مستوى عال من الالتزام بتحسين الحوكمة ويكون لديهم صفات الوعي والنزاهة والمصداقية والحماس والقدرة على تشجيع المشاركين الآخرين.

المرحلة الأولى: ورشة عمل تحضيرية

يجب على فريق عمل التقييم عقد ورشة عمل تحضيرية لدراسة حوكمة "إدارة المناطق المحمية" المراد تقييمها، ومناقشة فوائد التقييم واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين عملية تقييم الحوكمة. كما يجب على فريق التقييم التخطيط لعملية التقييم ومتى وأين وكيف ستتم العملية وماهي الموارد المالية والفنية المتوفرة لدى الجهة المسؤولة على عملية التقييم ومن هي الجهة المسؤولة عن تبني عملية التقييم ونتائجها. كما يجب على فريق التقييم تعزيز وعي أفراده حول الموضوع. كما يحتاج الفريق إلى تحديد الاحتياجات والفرص والإمكانيات المحددة والعقبات في عملية التقييم.

كما يجب تحديد المعلومات والأدوات والخبرة الفنية اللازمة للمرحلة الثالثة من العملية. نظرًا لأن الخرائط ضرورية للمرحلة الثالثة، يجب تحديد نوع البيانات التي سيتم استخدامها في الخرائط، بالإضافة إلى أي مهارات فنية ضرورية لإدارة هذه البيانات.

كما يجب التركيز أثناء الورشة التحضيرية على عمل تحليل لأصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة لنظام المناطق المحمية أو الموقع الفردي المستهدف في عملية التقييم: من خلال تحديد من هم؟ ما مدى اهتمامهم بالمناطق المحمية؟ من يجب دعوته ومساعدته للمشاركة في المرحلة الثالثة؟ من يجب أن يتصل بهم؟ وتقييم مدى جاهزيتهم للمشاركة في عملية التقييم.

المرحلة الثانية: جمع وتحليل المعلومات والدعم الفني ومساعدة أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة على تنظيم التقييم.

سيعتمد طول هذه المرحلة على المعلومات المتاحة والمتوفرة حول المناطق المحمية المستهدفة في عملية التقييم، وما تم إنجازه بالفعل في تنفيذ اتفاقية التنوع الحيوي. وتقييم مدى إدراك الجهات الفاعلة المعنية بقضايا الحوكمة، وما يجب القيام به من البداية لتوفير المعلومات والخبرة اللازمة للمرحلة الثالثة.

وفي حالة توفر المعلومات الأولية حول المناطق المحمية المستهدفة في عملية التقييم فيجب أن تؤخذ هذه المعلومات كنقطة انطلاق/ارتكاز لعملية التقييم. فعلى سبيل المثال، إن البلدان التي اتخذت بالفعل خطوات لتنفيذ برنامج العمل الخاص بالمناطق المحمية (كإجراء تحليلا للقضايا البيئية، أو تقييمًا لفعالية إدارة مناطقها المحمية، أو تحليلا لاحتياجات بناء القدرات المؤسسية) سيساعد ذلك في توفير وجود معلومات أولية تستخدم في عملية التقييم. وفي حالة عدم وجود هذه المعلومات، قد يلزم عمل عدد من الدراسات المكتبية لتغطية موضوعات متنوعة مثل الهيدرولوجيا، وموائل الأنواع المستوطنة، والسمات التاريخية والثقافية الفريدة للمنطقة، وجمع معلومات حول الإطار القانوني الذي تطور بموجبه نظام المناطق المحمية. إلى جانب المستندات الموجودة.

كما يجب على فريق التقييم تحديد الخبراء الأفراد الذين يمكنهم المشاركة في المرحلة الثالثة، والاتصال بهم وإشراكهم في العملية. كما يجب جمع الخرائط الحالية للمعلومات البيولوجية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإدارية، وتحديد مصادر البيانات المكانية المرجعية المستخدمة في تجميع مثل هذه الخرائط. إن الكثير من المعلومات عادة ما تكون متاحة، ولكن التحدي هو تحديد من يمتلكها والحصول على إذن لاستخدامها. وهنالك مجموعة من المعلومات التي قد يكون الحصول عليها ليس بالأمر السهل، وهي البيانات الحساسة حول الحوكمة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالمؤسسات ونظم إدارة المناطق المحمية واستخدامات الأراضي وملكية الأراضي والموارد. يجب إدخال جميع البيانات رقميًا في نظام المعلومات الجغرافية (GIS). وفي حالة عدم توفر المعلومات الرقمية، يمكن استخدام الصور الجوية والخرائط الطبوغرافية والمساحية وما شابه ذلك لتطويرها. لهذا، سيحتاج الفريق إلى الحصول على خبير في إدارة البيانات الذي يستطيع إنتاج مجموعة من الخرائط على نظم المعلومات الجغرافية بمقاييس مختلفة. ويجب أن يكون هذا الخبير متاحًا أيضًا للمساعدة في مراجعة البيانات وتحليلها خلال المرحلة الثالثة.

قد تثير مرحلة جمع المعلومات وتحليلها مجموعة من الاعتبارات التالية:

- ليس كل المعلومات المتوفرة من خلال المرحلة الثانية قد تستخدم في عملية التقييم وقد يكون ما جمع منها يناقض الوضع الراهن.
- لا ينبغي التوقع أن الناس مستعدون دائمًا لمشاركة المعلومات بطريقة مرنة.
- قد يحتاج بعض أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة أنفسهم إلى معلومات قبل أن يتمكنوا من الحكم على ما إذا كانوا يرغبون في المشاركة في تقييم الحوكمة وعملية التقييم.
- يجب توخي الحذر عند طرح الأسئلة عن قضايا حساسة لأنها قد تكشف عن نزاعات قديمة أو تخلق نزاعات جديدة.

المرحلة الثالثة: التقييم و"التخطيط للعمل" من خلال ورشة عمل

يجب أن يتم تنظيم ورشة العمل من قبل فريق الحوكمة والتأكد من مشاركة ممثلين عن الجهات الفاعلة الرئيسية التي تم تحديدها والاتصال بهم من خلال المرحلتين الاولى والثانية. ويجب أن تحتوي الورشة على مواضع فنية عدة متعلقة بقضايا صون التنوع الحيوي والتنمية الاجتماعية

الاقتصادية ويحتاج ذلك الاستعانة بخبير إدارة البيانات والمعرفة المحلية وأي خبراء متخصصين حسب الحاجة.

وفي نهاية ورشة العمل، يجب أن تُعرض النتائج رسميًا على السلطة الإدارية المسؤولة وأن تلتزم بالاستجابة بطريقة إيجابية لتوصيات ورشة العمل. إن تنفيذ جميع الخطوات الموصى بها في المنهجية يعني أن ورشة العمل يمكن أن تستمر من ٥-١٠ أيام؛ لذا قد يكون من الأفضل تقسيم الورشة إلى جلستين خاصة عند التعامل مع أنظمة مناطق محمية كبيرة جدًا كما في الهند وأستراليا.

وقد يتخلل الورشة تحديد القضايا التي تحتاج إلى مجموعة متنوعة من الحلول الكبيرة، ولذا قد يتطلب الأمر جمع المزيد من المعلومات عن هذه القضايا او جمع الآراء العامة من شريحة أوسع من السكان المستهدفين، أو من خلال عمل الزيارات الميدانية من قبل الخبراء وإجراء الاجتماعات الميدانية ذات العلاقة، وإيجاد الحلول السياسية والاقتصادية الأوسع التي تتطلب وقتًا أكبر. ففي مثل هذه الحالات، يمكن أن تستخدم ورشة العمل في تحديد وتعريف هذه القضايا وتوفير نقطة انطلاق لمزيد من الإجراءات، بما في ذلك وضع واقتراح مجموعة من التوصيات إلى مجموعة متنوعة من أصحاب القرار.

المرحلة الرابعة: اتخاذ الإجراءات

بعد الانتهاء من المراحل السابقة، يقوم فريق التقييم بإعداد تقرير مفصل يوثق المراحل السابقة ونتائج ورشة العمل ضمن المرحلة الثالثة، ويتم البدء بإعداد خطة العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات ورشة عمل تقييم الحوكمة: فبدون هذه المرحلة، سيكون الكثير من الجهد قد ضاع. وستعتمد مصداقية التوصيات والإجراءات الموصى بها إلى حد كبير على مدى جودة الأسس التي وضعت خلال المراحل السابقة من العملية.

ويجب توثيق وتفصيل كافة المبادرات والتوصيات التي نتجت عن ورشة عمل المرحلة الثالثة من أجل تطوير أنظمة الحوكمة ضمن هذه المرحلة مع تحديد المهمات والإجراءات اللازمة لمرحلة التنفيذ. يرافق ذلك وضع إطار زمني يتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، مصحوبة ببرنامج رصد وتقييم مستمرين لنتائج التنفيذ.

٤.٨.٣ إطار لتقييم أسلوب الحوكمة لنظام المناطق المحمية

الخطوة الأولى: تحديد وترسيم خرائط المناطق المحمية: يجب تحديد ما المقصود بـ "نظام" المناطق المحمية في الدولة قيد الدراسة، والحصول على معلومات أساسية عن جميع المواقع الفردية في النظام والقيام بتعيينها بمقياس رسم يسمح بتحليلها كنظام.

يجب البدء بتحليل ما يشتمل عليه نظام المناطق المحمية من مواقع فردية أو مناطق محمية فرعية ضمن نسق طبيعي في الدولة، أو حتى المناطق ضمن وحدة ايكولوجية معينة تشكل ممر بيئي هام. يمكن أن يشمل نظام المناطق المحمية جميع المناطق المحمية في منطقة أو بلد أو بعض المناطق الأخرى مثل المناطق المحمية الموجودة في نسق طبيعي معين أو جزءًا من ممر بيئي معين، أو اختيار جميع المناطق المحمية التي يدعمها مانح معين، بمساعدة منظمة غير حكومية معينة، إلخ .

إذا كان التقييم يتناول نظامًا وطنيًا موثق، فستكون نقطة البداية الجيدة هي المناطق المحمية المعترف بها حاليًا من قبل الجهة الوطنية المسؤولة عن إدارة هذا النظام، والتي ستلبي بشكل مثالي تعريف IUCN للمنطقة المحمية.

الخطوة الثانية: دراسة تاريخ وسمات برامج الصون والقيم الثقافية التي لعبت دورًا في تطوير نظام المناطق المحمية في الدولة ويتمثل ذلك في تحديد وفهم السمات التاريخية والثقافية الفريدة لهذه المواقع، بما في ذلك المعرفة والممارسات والمؤسسات والقيم العرفية التي دعمت برامج الصون في الأقاليم والمناطق التي أصبحت الآن جزءًا من نظام المناطق المحمية في تلك الدولة. سيحتاج

المشاركون في التقييم إلى تتبع تطور نظام المناطق المحمية منذ البداية من خلال الإجابة عن: هل ما زالت الجهات ذات العلاقة يساهمون في برامج الصون؟ وهل يندمجون بشكل إيجابي مع التطورات والتغييرات المستمرة في إدارة المناطق المحمية؟ لذلك، يمكن إعداد تقرير محدد لهذه الغاية خلال المرحلة الثانية من العملية وتسليمه في ورشة العمل في المرحلة الثالثة.

ويمكن للمشاركين مناقشة عدد من الأسئلة خلال ورشة العمل من الذي شارك في تطوير نظام المناطق المحمية كما هو قائم اليوم؟

- من لعب في الماضي، ومن يلعب اليوم دورًا في تقرير ما هو مدرج في النظام وما لا يشمله؟
- ما هي الاهتمامات التي لعبت دورًا في ذلك؟
- ما هي السمات الثقافية والقيم المميزة للأمة والشعوب ذات الصلة بالمناطق المحمية التي تم إبرازها من خلال الاعتراف بالمواقع الفردية كمناطق محمية؟
- هل المؤسسات العرفية والمعارف والمهارات المحلية والقصص واللغة والأسماء المحلية التقليدية محترمة ومدعومة؟
- هل الروابط بين بعض السمات الطبيعية والهوية المحلية معترف بها ومدعومة؟
- هل تمت تقوية الاهتمام المحلي والقدرة على الحفاظ على بعض السمات الطبيعية المهمة، ولا سيما بين الشباب؟
- ما هي الأسباب الأكثر شيوعاً لتضمين المواقع الجديدة في النظام؟

الخطوة الثالثة: تحديد الجهات الفاعلة والمؤسسات الرئيسية المشاركة في حوكمة نظام المناطق المحمية، ومن الضروري تحديد أنواع أصحاب المصلحة والحقوق على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي وتحديد مسؤولية واهتمام كل نوع وأدوارهم في حوكمة نظام المناطق المحمية.

الخطوة الرابعة: تحديد أنواع الحوكمة للمناطق المحمية الفردية داخل النظام بشكل قانوني، وتعتبر التشريعات والسياسات الوطنية نقطة انطلاق واضحة لهذه الخطوة من التقييم، وينبغي تحديد نوع السلطة والمسؤولية المعترف بها قانونيا للمناطق المحمية من خلال مراجعة هذه التشريعات. لاحظ أن البيئات البحرية والبرية غالبًا ما تخضع لأنظمة قانونية مختلفة ويجب أن يكون نظام المناطق المحمية قادر على التعامل مع أي تضارب محتمل بينهما.

بشكل عام، قد يكون من المفيد تحديد ما إذا كانت التشريعات والسياسات الحالية للدولة يمكن أن توفر بشكل صريح شكلاً من أشكال الاعتراف والدعم لما يلي:

- الحكم الرشيد للمناطق المحمية.
- المناطق الهامة بيئياً.
- نظم الحوكمة التقليدي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بالأراضي والمناطق والموارد الطبيعية المحمية.

الخطوة الخامسة: التأكد من أن جميع المناطق المحمية في النظام تفي بالتعريف المعتمد للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومن ثم ربط أنواع الحوكمة وفئات الإدارة مع كل منهم، ووضعهم في مصفوفة المناطق المحمية لل IUCN. في معظم الحالات، سيتم دراسة المناطق الموجودة في النظام لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع تعريف IUCN للمنطقة المحمية. ولكن إذا لم يتم ذلك، فإن المهمة الأولى هي التأكيد على أن كل منطقة تتوافق مع التعريف. قدم ال IUCN خطوط ارشادية شاملة حول كيفية عمل ذلك. وعند بدء الدراسة، يجب تحديد فئة الإدارة ونوع الحوكمة لكل منطقة محمية في النظام. ومن المحتمل أن تظهر بعض الشكوك والاختلافات في الرأي، وقد تكون هناك حاجة للحصول على المعلومات إضافية أو حل الاختلافات في وجهات النظر. لتعيين نوع الحوكمة، من الضروري تحديد من يتمتع بالسلطة والمسؤولية والمساءلة لاتخاذ القرارات الأساسية، مثل إنشاء المنطقة كمحمية وتحديد أهدافها الرئيسية وخطة الإدارة وتقسيم المناطق بالنسبة للعديد من المناطق المحمية.

الخطوة السادسة: استخدام خارطة المناطق المحمية لتمييز أنواع الحوكمة وتحديد أنماط توزيعها وترابطها. يجب أن تحدد ورشة العمل أنواع الحوكمة الممثلة داخل النظام على خارطة المناطق المحمية مستخدمة خارطة واحدة بجميع أنواع الحوكمة ممثلة برموز أو ألوان مختلفة، بالإضافة إلى إعداد العديد من الخرائط كل منها يحتوي على نوع واحد فقط من الحوكمة. ولا بد من عمل تحليل ومقارنة بين هذه الخرائط لإبراز النمط الجغرافي الموجود لأنواع الحوكمة ويكشف ما إذا كانت أنواع الحوكمة المختلفة مرتبطة بسمات طبيعية معينة أو بخصائص اجتماعية واقتصادية مميزة.

الخطوة السابعة: تحديد "الأقاليم والمناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع الحيوي ووظائف النظام الإيكولوجي والقيم الأخرى المرتبطة بها" للمنطقة أو البلد قيد الدراسة وفحص تداخلها مع المناطق المحمية وحالة صونها على حدٍ سواء.

سيتم تجميع المعلومات المختلفة من خلال الخطوة الثانية من العملية التقييمية، ويجب عمل تحليل تفصيلي لذلك خلال الخطوة الثالثة. كما يجب أن توثق هذه المعلومات التنوع الحيوي ووظائف النظام الإيكولوجي والقيم الأخرى المرتبطة الموجودة في المنطقة قيد الدراسة سواء اكانت داخل أو خارج نظام المناطق المحمية. كما يجب أن تجمع المعلومات والخرائط الحالية لمناطق التنوع الحيوي الرئيسية، ومناطق الطيور المهمة، ومناطق النباتات المهمة، ومناطق الفراشات الرئيسية، ومناطق الثدييات المهمة، والمواقع المهمة للتنوع الحيوي في المياه العذبة، وموائل الأنواع المهددة بالانقراض المدرجة في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، إلخ. إضافة إلى ذلك، لا بد من جمع كافة البيانات المتعلقة بتوزيع الأنواع المتوطنة و/أو الأنواع المهددة عالميا مثل مواقع التعشيش. ويجب التركيز على توفير معلومات أساسية حول الوظائف البيئية والممرات الايكولوجية وقوائم وخرائط المياه الجوفية ومستجمعات المياه والأراضي الرطبة والشعب المرجانية وأراضي التفريخ وغيرها من السمات الطبيعية المهمة.

الخطوة الثامنة: تحديد الظواهر التي تضر أو تهدد التنوع الحيوي والوظائف البيئية والقيم المرتبطة بها ضمن خرائط متخصصة.

هناك العديد من التهديدات الموثقة جيدًا على الطبيعة من أبرزها: تغير الموائل، والاستغلال المفرط للمصادر الطبيعية، والتلوث، والأنواع الغازية وتغير المناخ. يعد فهم ما إذا كانت هذه الظواهر مرتبطة بقضايا الحوكمة وكيفية ارتباطها جزءًا أساسيًا من تقييم الحوكمة. ويمكن جمع البيانات لتقييم الأضرار والتهديدات من خرائط استخدامات الأراضي، والتي تُظهر الاستخدام الحالي والمتوقع للتنمية الحضرية والزراعة والغابات والبنية التحتية للنقل والصناعة والتعدين.

الخطوة التاسعة: تعريف وتحديد أنواع الحوكمة وتحديد أنماط التوزيع والارتباطات التي قد تظهر على خارطة تفصيلية.

يجب على فريق التقييم والمشاركين استخدام معلومات الملكية والحيازة وغيرها من المعلومات المتعلقة بممارسة الإدارة والسلطة لإدارة المواقع خلال هذه الخطوة، فيمكن من خلال تحليل هذه المعلومات تحديد أنواع الحوكمة لكل موقع ضمن نظام المناطق المحمية. فمثلا يمكن اختيار النوع (أ) إذا كانت المنطقة تحت سيطرة الحكومة لوحدها، والنوع (ب) إذا كانت مملوكة للحكومة الوطنية ولكن يديرها ويستخدمها مختلف أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة؛ والنوع (ج) إذا كان الموقع مملوكًا للقطاع الخاص؛ والنوع (د) إذا كان إقليماً من أقاليم السكان الأصليين أو تحت السيطرة الجماعية لمجتمع محلي.

وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي تحديد ما إذا كانت أنواع الحوكمة المطبقة على هذه المناطق مرتبطة بأية خصائص أخرى اجتماعية أو بيئية أو اقتصادية.
الخطوة العاشرة: تقييم ما إذا كان نظام المناطق المحمية يخضع لأي شرط من شروط "الحوكمة الرشيدة"، وما إذا كانت هناك مبادئ محددة قد اتبعت في وضع النظام وإدارته.

وإلى جانب التحقق فيما إذا كانت التشريعات والسياسات ذات الصلة تعترف رسمياً بأنواع مختلفة من الحوكمة، ينبغي للمشاركين في ورشة العمل أن يدرسوا ما إذا كانت تتضمن أحكاماً لضمان "الحوكمة الرشيدة"، سواء للمناطق المحمية أو بشكل عام.

وإلى جانب المتطلبات المحددة في التشريعات والسياسات، هناك أيضاً مبادئ ومعايير يمكن اعتمادها لوضع معايير للحوكمة فيما يتعلق بنظام المناطق المحمية. إن الاتفاق على مجموعة من المبادئ تشكل النواة لما يوصي به الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بوصفه "الحوكمة الرشيدة" للمناطق المحمية.

الخطوة الحادية عشرة: تجميع النتائج والدروس التي تم تطويرها من خلال خطوات تقييم خيارات الحوكمة من أجل تعزيز وتوسيع نظام المناطق المحمية في المنطقة أو البلد قيد الدراسة.

وفي نهاية التقييم، يقوم المشاركون بتحديد نتائج التقييم النهائية بناء على الخطوات السابقة ووضع التوصيات لاتخاذ إجراءات لتقوية أنظمة الحوكمة وتحديد أنواعها على مستوى نظام المناطق المحمية. وينبغي أن يطرحوا على أنفسهم عددا من الأسئلة وأن يتفقوا على إجابات واسعة النطاق:

- هل نظام الحوكمة القائم في المناطق المحمية يتسم بالفعالية والكفاءة والإنصاف في تحقيق الفوائد الأخرى للحفظ (مثل سبل العيش المستدامة والقيم الثقافية والتماسك الاجتماعي)؟
- إذا كان الجواب نعم، ما الذي يبدو أنه يمكّن من الفعالية والكفاءة والإنصاف؟
- إذا لم يكن ذلك، أو لم يكن كافيا، ما هي العقبات الرئيسية؟
- هل نظام الحوكمة مقبول في المجتمع؟ هل يقدر معظم الناس المناطق المحمية؟ أم أنهم يستاؤون منها؟
- هل يبدو أن نظام الحوكمة قادر على تحمل التغيير (مثل التغير الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي)؟
- ما هي نقاط القوة والضعف العامة في نظام الحوكمة؟
- هل هناك فرص للتحسين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي ينبغي أن يتحسن على وجه التحديد، وكيف؟

الخطوة الثانية عشرة: تقييم الإطار القانوني والمؤسسي وقدرته على تبني أنواع الحوكمة المتنوعة للمناطق المحمية

ومن خلال ورشة العمل يجب على المشاركين دراسة ما إذا كان الإطار القانوني القائم بشأن المناطق المحمية يكفي لاستيعاب مجموعة متنوعة من حالات وأنواع الحوكمة وهل هنالك حاجة لمراجعة هذه السياسات والتشريعات.

الخطوة الثالثة عشرة: تقييم ما إذا كان الإطار القانوني والمؤسسي للمناطق المحمية مناسباً لتعزيز الحوكمة الرشيدة. وكيف يمكن لنظام المناطق المحمية أن يكون له نظام حوكمة مشرعا وهادفاً وفعالاً ومسؤولاً ومنصفاً ومحترما للحقوق قدر الإمكان.

٤. تنمية المجتمعات المحلية والاستدامة المالية

Photo by Mehrezaa

٤. تنمية المجتمعات المحلية والاستدامة المالية

١.٤ مبادئ المشاركة المحلية

يمثل محور المشاركة محوراً هاماً من أسس الحوكمة الرشيدة المبنية على رفع مستوى المشاركة المحلية في عمليات صنع واتخاذ القرار بأنواع الحوكمة في سبيل تحقيق الاهداف التنموية المنشودة. ولا تقل أهمية حالة المناطق المحمية ودمج المجتمعات المحلية في أنظمة حوكمتها عن أي قطاع تنموي آخر لما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية أيضاً. إن تطوير واعتماد مجموعة المبادئ العامة لعملية المشاركة لأصحاب المصلحة في إنشاء وإدارة المناطق المحمية يعتبر عاملا مهما للمؤسسات العاملة بهذا القطاع ويساهم في نجاح برامج صون التنوع الحيوي على المستوى الوطني والعالمي.

ويمكن تلخيص أهم المبادئ العامة لمحور المشاركة ودمج المجتمعات المحلية في عمليات التنمية كما يلي:

١. تبني القيم والأهداف المشتركة: يجب أن يتفق أصحاب المصلحة على مجموعة القيم التي تهدف تساعد في تعزيز عملية المشاركة. كما يجب أن يتفق أصحاب المصلحة على مجموعة الأهداف والنتائج التي تسعى إلى تحقيقها أو المساهمة فيها. وليس شرطاً أن تتفق جميع الاطراف المعنية بالعملية التشاركية على جميع القيم والأهداف والنتائج لكنهم يحتاجون للعمل على تلك القيم ذات الاهتمام المشترك مع ضرورة التأكد من عدم وجود أي قيم لا أخلاقية تتعارض مع القيم العامة التي يقبلها المجتمع.

٢. ضمان المشاركة الطوعية: يجب على الجهات المحركة لعملية المشاركة المحلية في إدارة المناطق المحمية التأكد دوماً من أن مشاركة المجتمعات المحلية هي مشاركة طوعية غير مبنية على أي ضغوط أو حوافز اجتماعية او اقتصادية او سياسية مهما كانت، إن بناء أي عملية تشاركية على المشاركة القسرية أو تحت الضغط ينبأ باستحالة استدامتها على المدى البعيد.

٣. احترام قدرات أصحاب المصلحة: إن التعرف على قدرات المشاركين في عملية المشاركة هام جداً للبناء عليها في تطوير تفاصيل العملية من حيث المنهجيات والأساليب والادوات المستخدمة بحيث يعكس التنوع النسبي للشركاء في العملية وتتأكد من عدم تهميش أي منهم جزئياً أو كلياً بسبب عدم ملائمة الأساليب والأدوات لنوع ومستوى معارفهم وخبراتهم وما يفضلونه من طرق العمل.

٤. ضمان المسؤولية المشتركة: إن من أهم المؤشرات على مصداقية أي عملية مشاركة محلية هي ضمان مشاركة جميع الشركاء في عملية صنع واتخاذ القرار ضمن حدود مستوى المشاركة المطلوب. إن تبني عملية شكلية – وخصوصاً من قبل المؤسسات الراعية -لاتخاذ القرار تفقد محور المشاركة مصداقيته وتصبح عملية المشاركة بلا قيمة حقيقية مضافة في تحقيق أهداف الملف التنموي.

٥. ضمان المحاسبية المشتركة: على غرار المسؤولية، فإن تطبيق الشركاء لآلية واضحة ومحددة ومتفق عليها للمحاسبية والمساءلة عن عملية المشاركة يعتبر حيوياً لإنتاج عملية مشاركة فعالة يشترك الجميع فيها في امتيازات صنع واتخاذ القرار وفي نفس الوقت يشتركون في تحمل مسؤولية نتائج وتبعات تلك القرارات على مجموعة الأهداف المنشودة. يعتبر هذا المبدأ هام جداً فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية على وجه الخصوص، والتي تميل في كثير من الأحيان إلى تجنب المشاركة في محور المحاسبية مع رغبتها الكبيرة في المشاركة في محور المسؤولية والصلاحيات.

٦. الالتزام بمشاركة الموارد: تعتمد العديد من عمليات المشاركة المحلية على مجموعة الموارد المتاحة لتنفيذ مجموعة الأدوات والأساليب المتبناة. وباعتبار التباين الكبير ما بين أصحاب المصلحة من حيث نوع ومستوى الموارد المتاحة لدعم عملية المشاركة، فلا بد من العمل ضمن أعلى مستويات الشفافية المتبادلة حول هذه الموارد ليتمكن جميع المشاركون من توظيفها لخدمة الأهداف المشتركة.

الإطار العام لخطة المشاركة المحلية

إن عملية إعداد وتنفيذ خطط المشاركة للمجتمعات المحلية في المناطق المحمية تتضمن مجموعة من الخطوات المرتبطة ببعضها البعض ويوضح الشكل رقم (٦) التسلسل المنطقي لعملية إعداد وتنفيذ خطط المشاركة المحلية في المناطق المحمية. وفيما يلي شرح لكل خطوة من عملية المشاركة بالتفصيل لتوضيح المهمات والنشاطات التي يجب عملها للوصول لخطط فعالة لإشراك المجتمعات المحلية في المناطق المحمية.

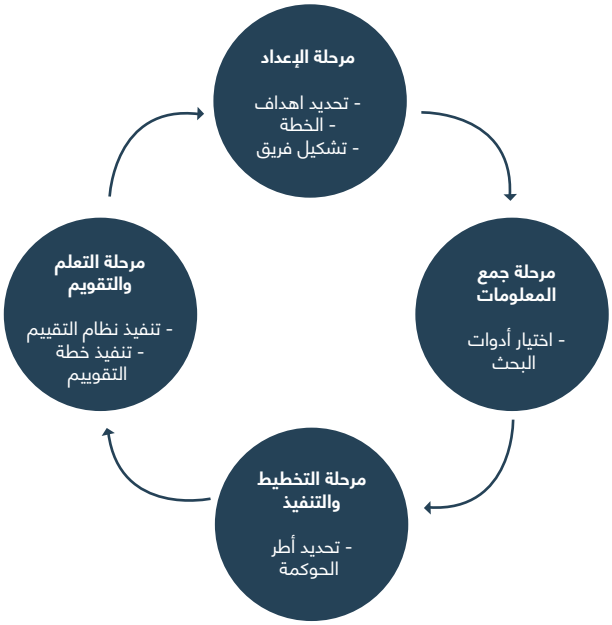

الشكل ٦ التسلسل المنطقي لعملية إعداد وتنفيذ خطط المشاركة المحلية في المناطق

١.١.٤ المرحلة التمهيدية لإعداد خطط المشاركة

تعتبر هذه المرحلة مرحلة لمرحلة تمهيدية من أجل إعداد خطط المشاركة المحلية ويتم من خلالها الاتفاق على أهداف خطط المشاركة والفريق المسؤول عن إعداد الخطط. يجب ألا تزيد الفترة المخصصة لمرحلة الإعداد عن أسبوعين. أهمية هذه المرحلة تتمثل في:

- توضح الأهداف المؤسسية لتبني عملية المشاركة المحلية.
- التأكد من تشكيل فريق عمل متخصص ومعني ومحاسب عن عملية المشاركة.
- الاتفاق على خطة عمل محددة لعملية المشاركة وتعتبر المرجعية في محاسبة فريق العمل مع إطار زمني واضح.
- التأكد من الالتزام والدعم المؤسسي في عملية المشاركة ومخرجاتها المتوقعة.
- التزام مبدأ الشفافية والمهنية المؤسسية.

وفيما يلي أهم الخطوات المنطقية المقترح اتباعها من قبل فريق العمل:

١. تحديد أهداف خطة المشاركة: يجب على فريق العمل تحديد مجموعة الأهداف والنتائج المرجوة من عملية المشاركة. وهناك العديد من الأهداف المعلنة وغير المعلنة لعملية المشاركة، ولذا فإن توثيق تلك الاهداف ضروري جداً لفريق العمل من حيث الشفافية والمحاسبية. وقد يكون لعملية المشاركة هدف أو أكثر، ومن مجمل الأهداف الشائعة لعملية المشاركة ما يلي:

- إنفاذاً لسياسة المؤسسة: وهو هدف أساسي لنجاح أي عملية مشاركة.
- لاستجابة لتحديات المنطقة المحمية: وهو هدف رئيسي لتحديد مستوى المشاركة وتدخلاتها.
- توظيف لفرص المنطقة المحمية: وهو هدف هام لتعزيز القيمة المضافة للمشاركة المحلية.
- تلبية لرغبة المجتمعات المحلية: وهو هدف يعكس صدق توجه المؤسسات في أخذ صوت المجتمعات المحلية على محمل الجد.
- الاستجابة لمتطلب حكومي: وهو هدف فرعي ولكنه هام كونه يتعلق بالالتزام بمجموع السياسات الوطنية والأطر القانونية النافذة.

- الاستجابة لمتطلبات الجهة المانحة: وهو هدف فرعي لكنه ذو أثر كبير على قرارات العديد من المؤسسات التنموية حيث تعتبر عملية المشاركة متطلباً وشرطاً مسبقاً للحصول على الموارد البشرية والدعم الفني المطلوب للبرامج التنموية.

١. تشكيل فريق العمل لإعداد خطة المشاركة: فريق العمل هو المحرك الرئيسي لعملية المشاركة، وإن النجاح في تشكيل فريق العمل يحسن من فرص تحقيق عملية المشاركة لأهدافها ومجموعة النتائج المنشودة من العوامل المهمة.

- اختيار قائد فريق العمل: قائد الفريق هو العنصر المحوري في مراحل عملية المشاركة جميعها. يجب ان تتوفر عدة مهارات رئيسية في قائد الفريق كمهارات القيادة التشاركية المؤمنة بأهمية المشاركة وقيمتها المضافة على العملية التنموية والصفات القيادية غير التقليدية مثل الذكاء العاطفي وثقافة تمكين الآخرين والقيادة بالنموذج. من الضروري أن يكون لقائد الفريق شروط مرجعية موثقة ومتفق عليها من قبل إدارته المباشرة تحدد المهمات والمسؤوليات والصلاحيات وآليات الاتصال والمتابعة والتقييم.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات: على قائد الفريق العمل على تحديد عدد أعضاء الفريق وتخصصاتهم وحجم المهمات وتوزيعها الأفقي والعامودي. ومن الضروري أن يكون لفريق العمل هيكل محدد ومتفق عليه، وأن يكون فريق العمل متعدد التخصصات والمهارات والخبرات ضمن منظومة تكاملية.
- تقييم القدرات والمهارات: يقوم الفريق بعد اختيار أعضائه بتقييم ذاتي لقدراتهم ومهاراتهم وخبراتهم حتى يتمكن قائد الفريق من توظيفها جميعاً ضمن منهجية تكاملية تخدم احتياجات العملية التشاركية.
- تقييم الاهتمام والاستعداد: كما تقيم القدرات والخبرات تقيم الاهتمامات ومستوى الاستعداد. من الضروري أن يقوم المرء بما يفضل ويحب (ما أمكن) ضمن مهمة المشاركة حتى ترتفع مستويات الكفاءة والدافعية.

إعداد خطة العمل: خطة عمل الفريق هي اللغة المشتركة ما بين أعضائه، وعليه فإن على الفريق العمل سوياً لإعداد الإطار الفني لإعداد خطة المشاركة ضمن ما اتفق عليه من أهداف وأدوار وإطار زمني. تضم هذه الخطوة مجموعة من الخطوات الفرعية كما يلي:

٢. إعداد خطة العمل: خطة عمل الفريق هي اللغة المشتركة ما بين أعضائه، وعليه فإن على الفريق العمل سوياً لإعداد الإطار الفني لإعداد خطة المشاركة ضمن ما اتفق عليه من أهداف وأدوار وإطار زمني. تضم هذه الخطوة مجموعة من الخطوات الفرعية كما يلي:

٢.١.٤ مرحلة جمع المعلومات

مرحلة جمع المعلومات وتحليلها هي حجر الأساس في إعداد خطط المشاركة المحلية في المناطق المحمية، ومن المتوقع أن تمتد المدة المخصصة لهذه المرحلة ما بين أربعة وأربعة وعشرين أسبوعاً حسب الموقع المستهدف وأصحاب المصلحة فيه. لهذه المرحلة أهمية كبيرة في عملية المشاركة تتمثل في:

- التأكد من المرجعية العلمية لعملية المشاركة ضمن أفضل الممارسات العالمية.
- توضيح العلاقة ما بين عملية المشاركة وأهداف المؤسسة (حماية الطبيعة) من حيث ارتباطها بمجموعة القيم الطبيعية والثقافية المراد حمايتها وصونها.
- التأكد من شمولية عملية المشاركة وعدم تهميش أي من المعنيين والمستهدفين منها.
- تحديد المؤشرات التي يتم على أساسها قياس التغير ضمن المحاور المختلفة لعملية المشاركة.
- التأكد من اختيار مجموعة الأدوات المناسبة للعملية التشاركية بما يتناغم وحاجات أصحاب المصلحة.

تتضمن المرحلة جمع المعلومات مجموعة من الخطوات المنطقية المقترح اتباعها من قبل فريق العمل على النحو التالي:

١. اختيار أسلوب وأدوات جمع المعلومات: أدوات جمع المعلومات هي المنهجيات البحثية العلمية المتبعة للحصول على المعلومات وتحليلها ويعتبر الانتباه لعملية اختيارها عنصراً مهماً في أي عملية بحثية وذلك لارتباطها بموضوع البحث والفئات المستهدفة منه والإطار الزمني المحدد له والموارد البشرية والمالية المتاحة لتنفيذه.

التالية ملخص لأهم الأساليب والأدوات البحثية التي يمكن استخدامها لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعملية المشاركة:

(أ) الدراسات البيئية: وتتعلق بجمع المعلومات الخاصة بالقيم الطبيعية، ويجب ان يكون هنالك تعاون وتنسيق مع الوحدات الفنية المتخصصة في الوزارة والجهات ذات العلاقة للحصول على المعلومات المطلوبة وخصوصاً ما يتعلق بتوزيع أهم القيم الطبيعية في المنطقة المحمية مع بيان أهم العوامل التي تؤثر فيها إيجاباً وسلباً وعلى رأسها ما يتعلق بالمجتمعات المحلية وأسلوب معيشتها وحاجاتها وهوايتها. من خلال عملية جمع المعلومات عن القيم الطبيعية، فإن النتيجة التي يحتاجها فريق العمل المهتم بخطة مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المناطق المحمية مبنية على تصنيف هذه القيم إلى ما يلي، انظر الشكل (٧):

- القيم المركزية: وهي القيم الطبيعية التي تمثل الهدف الرئيسي لعملية إدارة المنطقة المحمية حسب ما تضمنته الشبكة الوطنية للمناطق المحمية. وتعطى هذه القيم الأهمية القصوى في الإدارة وتكون أي عمليات أو مبادرات لإدارتها تشاركياً تخضع لمجموعة مقننة جداً من المعايير والضوابط الضامنة لعدم التأثير السلبي عليها نتيجة لأي ترتيبات متعلقة بعملية صنع القرار تجاهها.
- القيم الفرعية: وهي القيم الطبيعية المكملة للقيم المركزية وتكون لها أهمية أدنى منها لكنها تبقى هامة لتحقيق الهدف من وجود المنطقة المحمية، مع ملاحظة أنها عادة ما تحتوي على مستوى مقبول من استخدامات الأرضي من قبل المجتمعات المحلية وفيها فرصة لتطوير عملية إدارية تشاركية ضمن جميع مستويات المشاركة عدا مستوى التمكين.
- القيم الانتقالية: وتوجد في القطاعات الجغرافية المحيطة بالقيم الأساسية للمنطقة المحمية ويمكن اعتبارها منطقة آمنة للمنطقة المحمية والمجتمعات المحلية على حد سواء. عادة ما تكون هذه القيم مرتبطة بالاستخدام الإنساني ويمكن التوسع في تطوير عمليات استخدامها خدمة لأهداف التنمية المحلية على حساب أهداف حماية الطبيعة ولكن دون إطلاق العنان للأولى على حساب الثانية.
- القيم غير المستهدفة: ويمكن اعتبارها قيم غير طبيعية وهي توجد في مناطق هامشية للمنطقة المحمية ويبرر سبب وجودها خطأ في تصميم المنطقة المحمية حيث يمكن دون تردد استثنائها منها. يمكن أن تشكل هذه القيم محوراً مناسباً لتجربة الخيارات المتقدمة للمشاركة مثل التعاون والتمكين ضمن ترتيبات واضحة للمقايضة والأثر المتبادل على باقي مجموعة القيم.

ملاحظة هامة: التعريفات الخاصة بالقيم المذكورة أعلاه مبنية على فهم القيم الطبيعية من وجهة نظر حماية الطبيعة مع اعتبار وجود مجموعة أخرى من القيم المرافقة لها مثل القيم الثقافية بأنواعها والتي لم يتم التطرق إليها لتجنب الخلط ما بينها وبين القيم المستهدفة أساساً من قبل الوزارة. كما أن استخدام المصطلحات أعلاه هو محاولة لتأكيد التركيز على القيم لا على مناطق تواجدها وترتيبات إدارتها من حيث مستوى استخدامها. بناء عليه، استبدل مصطلح "مناطق البؤرة" بالقيم المركزية، و"المناطق البرية" بالقيم الفرعية، و"مناطق الاستخدام" المستدام بالقيم الانتقالية و"مناطق الاستخدام المكثف" بالقيم غير المستهدفة.

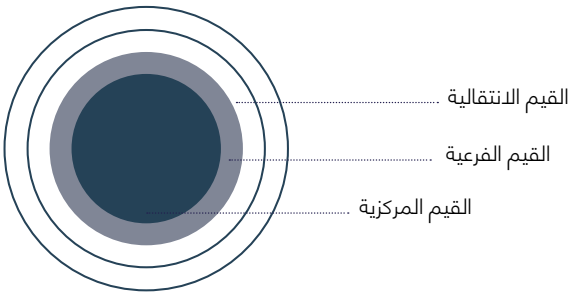

الشكل ٧ الدراسات البيئية للمنطقة المحمية من حيث القيم الطبيعية وأهميتها وتوزيعها

(المصدر: Beltrán, J. (Ed.) (2000). Indigenous and Traditional Peoples and Protected Areas: Principles, (Guidelines and Case Studies. No.4. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN

أخيراً، فإنه يجب على فريق العمل تحديد خيارات الحصول على هذه المعلومات من خلال مجموعة من الأدوات البحثية كالمسوحات الميدانية البيئية، والمراجعات الأدبية والعلمية الوطنية والعالمية، والمقابلات شبه المنظمة مع المختصين وأصحاب المعرفة التقليدية، ومجموعات التركيز مع الفئات المعنية بالقيم الطبيعية، وورش العمل الفنية المصغرة للفنيين والخبراء المحليين وغيرهم من الفئات المعنية والمالكة للمعرفة.

(ب) **الدراسات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالقيم الطبيعية:** هي دراسات اقتصادية اجتماعية معيارياً لا تختلف عن الدراسات المتعارف عليها وطنياً ولكنها تتميز بتحديد مشكلة البحث ضمن سياق علاقة المجتمعات المحلية بالقيم الطبيعية للمنطقة المحمية من حيث مستوى الاعتماد على القيم الطبيعية من قبل المجتمعات المحلية اقتصادياً ومستوى ارتباطهم بها اجتماعياً وتاريخياً. كما تنظر الدراسات إلى أي حقوق أو مطالبات تقليدية أو تاريخية للمجتمعات المحلية في ملكية أو استخدام القيم الطبيعية ضمن أطرها الجغرافية المختلفة. من الضروري الإشارة هنا أن القدرات الوطنية محدودة جداً في مجال الدراسات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالمناطق المحمية والتنوع الحيوي بشكل عام، وعليه فقد يكون هناك فرصة في تبني الوزارة لمثل هذه الكفاءات المركزية ضمن برنامج بناء القدرات المؤسسية التي تطوره حالياً. الإشكالية الرئيسية في الدراسات الاقتصادية الاجتماعية ضمن مفهومها التقليدي تعتمد في أساسها على أداة الاستبانة الإحصائية التي ورغم أهميتها الاحصائية وبعدها الكمي، إلا انها في الغالب لا تلبي احتياجات البحث اللازمة لمحور دمج المجتمعات المحلية في المناطق المحمية حيث أنها:

- تعتمد على الأسئلة المغلقة التي لا تصل إلى جذور الموضوع مدار البحث.
- غير عميقة من حيث نوعية المعلومات التي تجمعها أو تحللها.
- فيها جوانب خطأ عالية بسبب تعدد عناصر الخطأ من حيث نوعية الأسئلة، نوعية الباحث، نوعية الفئة المستهدفة.
- تعتمد على العدد لا النوع في جمع المعلومات وتتعامل مع البعد الإنساني على أنه أرقام في الغالب.
- تحتاج إلى وقت وجهد وموارد أكبر من الأنواع الأخرى من البحث.
- لا تحتوي على الكثير من التعلم وتطوير المعرفة والتفاعل الإنساني.

(ت) **البحث التشاركي السريع:** هذا الأسلوب البحثي يمثل البديل المطروح للاستخدام بديلاً عن الدراسات الاقتصادية الاجتماعية آنفة الذكر. يعرف البحث السريع على أنه طريقة للتعلم من ومع أفراد المجتمعات المحلية لتحليل وتقييم المعوقات والفرص المتاحة ومن ثم بناء قرارات على نتائج البحث من أجل تنفيذ برامج ومشاريع تنموية. ويستخدم البحث في:

- تقييم الاحتياجات المحلية.
- تحليل عام لموضوع محدد، أو مشكلة معينة.
- دراسات الجدوى.
- تحديد أولويات للبرامج أو المشاريع التنموية.
- تقييم البرامج والمشاريع التنموية.

يهدف البحث بالمشاركة في العادة إلى فهم تعقيدات وأبعاد وتفاعلات موضوع معين مع البيئة المحيطة به، ولا يهدف إلى جمع معلومات إحصائية دقيقة، كما يمكن من

خلاله لفريق البحث أن يجمع المعلومات التي يريدها بسرعة وبأسلوب منظم ومنطقي. هناك صفات مميزة للباحث المطبق لهذا النوع من البحث:

- القدرة على المشاركة بالرأي.
- احترام أعضاء المجتمع المحلي وآرائهم.
- الاهتمام بما يقول ويفعل ويعرف أعضاء المجتمع المحلي جيداً.
- التأني وعدم الاندفاع والمقاطعة.
- الإنصات لا الوعظ.
- مهارة حسن اختيار أساليب الحصول على المعلومات وتحليلها.

أما الصفات التي تميز البحث التشاركي السريع فمنها:

- التدقيق الثلاثي، ويشمل ثلاث محاور:
- تعدد الفريق: اختيار الفريق من أفراد متعددي التخصصات والمهارات والخلفيات ويحتوي على ذكور وإناث، وأفراد المجتمع المحلي وأفراد من خارج المجتمع.
- تعدد مصادر المعلومات: أشخاص مختلفين، أمكنة متعددة، وأحداث ومجريات متنوعة.
- تعدد الوسائل والأدوات: التي تصمم وتنفذ لتلائم وتناسب البحث.
- أسلوب بحث عملي، ويشمل:
- ميداني (حقلي) بامتياز.
- التحليل الفوري.
- المرونة.
- تحقيق مبدأ المشاركة، من خلال:
- إشراك أفراد من المجتمع المحلي في فريق البحث.
- النظر إلى مشاكل واحتياجات المجتمع من وجهة نظر أفراده.
- إشراك أفراد المجتمع بالتخطيط للبحث الميداني.
- إشراك أفراد المجتمع بتحليل النتائج.

رغم ما يميز هذا النوع من البحث، إلا أنه يواجه أحياناً صعوبات منها:

- تحديد الأسئلة المناسبة للطرح.
- الوصول إلى أشد الناس فقراً أو تهميشاً في المجتمع.
- صعوبة الدخول إلى المجتمع.
- ضعف مهارات الباحثين في الإنصات والتواضع والاحترام.
- فرض الأفكار من "الخبراء".
- نقص المشاركة النسوية في فريق البحث.

للبحث التشاركي السريع مجموعة كبيرة من الأدوات البحثية المميزة، ومنها:

- المقابلات شبه المنظمة: وهي أداة رئيسية للبحث التشاركي السريع، وهي عبارة عن مقابلة شخصية (فردية) شبه رسمية، ذات أسئلة مفتوحة وعميقة. في المقابلة غير المنظمة، يكون دور الباحث أقرب لمدير الحوار أكثر منه مقابلاً. وهذا النوع يمكن الباحث من فهم تفكير المشارك وسلوكه دون إسقاط فرضيات الباحث السابقة على المشارك. وتتميز المقابلات شبه المنظمة بأنها:
  - أسلوب غير رسمي.
  - يمكن الحصول على معلومات مباشرة وحديثة من المصدر.
  - تساعد على فهم وجهات النظر المختلفة حول موضوع معين بصورة مباشرة.
  - تتميز بالمرونة من حيث عدم التركيز على الأسئلة فقط، بل أيضاً على الإطار الذي تتم فيه المقابلة: من الذي أجرى المقابلة؟ كيف تم إجراء المقابلة؟ من هم المستهدفون؟
  - يحدث تفاعل إيجابي بين فريق البحث والمستجيبين حيث يشارك المستجيبون بتوجيه أسئلة لفريق البحث.
- مجموعات التركيز: وهي أداة رئيسية أخرى للبحث التشاركي السريع، وتمثل طريقة منهجية من طرق الأسلوب الكيفي (النوعي) في البحث العلمي، وتستخدم بهدف جمع معلومات نوعية حول موضوع محدد من

مجموعة مستهدفة وذات اهتمامات مشتركة من أجل التوصل إلى مجموعة من التصورات أو الاتفاقيات الجماعية حول موضوع أو قضية محددة، بحيث تستطيع تلك التصورات المشتركة الخروج بمجموعة الخيارات التي تفيد في اتخاذ القرارات، أو الوصول إلى حلول محددة للمشكلات. يتم تنفيذ مجموعات التركيز من خلال تيسير نقاش ما بين عدد صغير من الأفراد ذوي الاهتمامات المشتركة؛ يتراوح عددهم من ٦ إلى ١٢ مشاركاً، ويتم دعوتهم للمشاركة في حلقة نقاشية مخططة ومنظمة عن موضوع محدد ذو طبيعة نوعية، يتم خلالها إجراء مجموعة من التفاعلات البينية بين جميع الأعضاء المشاركين في المناقشة، تحت قيادة باحث (رئيس) يقوم بتنظيم التفاعل. وتعد طريقة مجموعات التركيز واحدة من التقنيات المهمة التي أُستعملت في البحوث النوعية وذلك للحصول على معلومات لا يمكن الوصول اليها بالطرق والوسائل التقليدية لما تمتاز به من قدرة على جمع وجهات نظر متعددة آراء مختلفة للموضوع نفسه.

- المراجعة الأدبية: وهي أداة بحثية ثانوية مهمة، وتمتلك أسلوبا يتيح للباحث الاستفادة من المعرفة المتراكمة لمحور البحث بما فيها البرامج والمشاريع والمبادرات والتقارير وغيرها من المواد الناتجة عن برامج التدخل المختلفة السابقة. وتمكن هذه الأداة من الاستعانة بمعلومات ونتائج خاصة بموضوع البحث ليتم البناء عليها عوضاً عن البدء من نقطة الصفر. وهي بذلك تسهم بشكل كبير في البناء على الخبرات السابقة، والتعلم من التجارب والدروس المستقاة منها بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والموارد.
- ورشات العمل الفنية: وهي أداة رئيسية في هذا البحث، تتمثل في جمع مجموعة متنوعة من أصحاب المعرفة والقرار تحت مجموعة متنوعة من الأهداف والمواضيع، وكلها تنخرط ضمن مفهوم تعزيز التشاركية في عمليات التحليل وصنع القرار واتخاذه ما بين المستويات المختلفة من أصحاب العلاقة. يتم تبني ورشات العمل ليوم واحد على الأغلب ضمن هذه المهمة بهدف خلق التوازن ما بين الحاجة للنقاش والتفاعل والتقليل من الضغط على أوقات والتزامات المشاركين بأنواعهم.

(ت) مصفوفة أصحاب العلاقة: تعتبر هذه الأداة البحثية أداة رئيسية في تنفيذ عملية جمع المعلومات وتحليلها فيما يتعلق بمحور إشراك المجتمعات المحلية في برامج التنمية المختلفة. تقوم هذه الاداة على تحليل أصحاب العلاقة بالمنطقة المحمية بناء على معيارين اثنين هما: **١.** مستوى تأثيرهم في عمليات صنع واتخاذ القرار في قضايا متعلقة بالمنطقة المحمية، ويصنفون تحت هذا المعيار ضمن صنفين هما عالي التأثير أو قليل التأثير بغض النظر عن نوع التأثير سلبياً كان أو إيجابياً، **و٢.** الاهتمام بالمنطقة المحمية من مختلف النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية، ويمكن أن يكون هذا الاهتمام سلبياً أو إيجابياً على حد سواء.

من الضروري جداً الإشارة هنا أن عملية تحليل أصحاب العلاقة تضم المؤسسة المعنية بالتساوي مع جميع أصحاب العلاقة (الوزارة في هذه الحالة)، وذلك بهدف التأكد من توازن التحليل وحيادته وبما لا يتعارض مع مبادئ الشفافية والمصداقية والثقة المتبادلة.

تتبع عملية تحليل أصحاب العلاقة ضمن هذه الأداة الخطوات التالية:

١. إعداد قائمة مطولة بجميع أصحاب العلاقة بالمنطقة المحمية بغض النظر عن أولويتهم أو أهميتهم أو قربهم أو بعدهم مع ضرورة اثبات مبرر لضم كل صاحب علاقة للقائمة مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وفئات الشباب عند إعداد القائمة.
٢. تحديد المستوى العام لكل صاحب علاقة من حيث الاهتمام والتأثير كما سبق.
٣. إعداد مصفوفة أصحاب العلاقة بتوزيعهم على منحنى بسيط حيث يمثل مستوى الاهتمام المحور السيني ومستوى التأثير المحور الصادي.
٤. ينتج عن الخطوات أعلاه أربعة أصناف لأصحاب العلاقة وكما هي موضحة في الشكل رقم (٨) هي:

- عالي الاهتمام عالي التأثير: وهذه المجموعة تمثل أهم مجموعة في المصفوفة فيجب أن تعتبر جزء من فريق

العمل الأساسي ويكون لها الحق والمساحة للمشاركة بكل فعالية في عملية اتخاذ القرار. الهدف من التعامل مع هذه المجموعة هو إدامة اهتمامها وتعزيز تأثيرها.

- عالي الاهتمام قليل التأثير: وهذه المجموعة تمثل قطاع هام من أصحاب العلاقة من المتعاطفين مع المنطقة المحمية ولكن ليس لديهم الموارد والأدوات لدعمها ومساندتها. الهدف من التعامل مع هذه المجموعة هو تعزيز أثرها ومحاولة التوظيف الإيجابي لاهتمامها.
- قليل الاهتمام عالي التأثير: وهذه المجموعة هي الأخطر على المدى القريب والمتوسط على المناطق المحمية حيث أنها قادرة على اتخاذ وإنفاذ القرارات دون الشعور بالحاجة إلى مشاركة القائمين على المنطقة المحمية مع ما لديها من أجندات تعمل على تنفيذها بشكل مستقل. الهدف من التعامل مع هذه المجموعة هو الحد من أثرها ومحاولة التأثير الإيجابي في قراراتها مع تحفيز اهتمامها.
- قليل الاهتمام قليل التأثير: قد لا تبدو هذه المجموعة هامة لأول وهلة حيث لا أثر يذكر لها ولا اهتمام على المستوى القريب، لكن ما يميز هذه المجموعة هو كبر حجمها حيث تمثل الغالبية الصامتة التي يمكن استقطابها من قبل المجموعة الأولى أو الثالثة بسهولة. الهدف من هذه المجموعة هو تجنب تحولها لدعم المجموعة الثالثة.

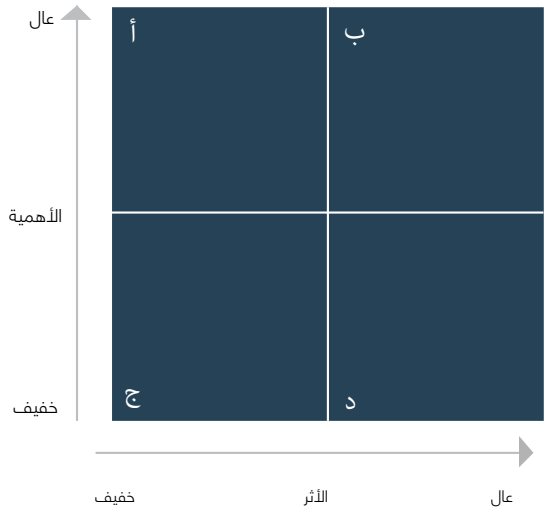

الشكل ٨ مصفوفة أصحاب العلاقة حسب الأهمية والأثر

(المصدر: محمد زعرور)

بعد إعداد المصفوفة الأولية لأصحاب العلاقة، يقوم فريق العمل باختيار استراتيجية التعامل مع كل مجموعة من المجموعات الأربعة باستخدام واحدة أو أكثر من استراتيجيات الإشراك المتعارف عليها عالمياً وهي:

- الإعلام: وفيه توفير المعلومات والتوعية العامة دون الدعوة للتدخل وأخذ الاجراء.
- التشاور: وفيه تطوير هيكل محدد ودائم لتوفير وتبادل المعلومات والآراء والدعوة للمشاركة المباشرة وغير المباشرة في دعم الأهداف المنشودة.
- المشاركة: وفيه تطوير اتفاق محدد للمشاركة التي يكون فيها جميع الأطراف (بما فيها الوزارة) محاسبة أمام الجميع عما يتم الاتفاق عليه ولكن ضمن مسؤولية محدودة لأصحاب العلاقة من خارج إطار الوزارة.
- التعاون: وفيه نموذج للشراكة المتساوية في السلطة والحقوق والواجبات، ويتم من خلالها الاتفاق الموثق عن الشراكة بما في ذلك الأهداف والأدوار ومشاركة المنافع والمسؤولية عن الخطأ مع الاتفاق على آليات المتابعة والتقييم المناسبة.
- التمكين: وفيه قلب لهيكل العمل بحيث تقوم الوزارة بدور المستشار وليست صاحب القرار وذلك لصالح المجتمع المحلي الذي يتمتع بكل صلاحيات القرار مهما كانت، ضمن منهجية متفق عليها، كونهم القادرون على قيادة العمل المطلوب دون الحاجة لتدخل خارجي عدا ما يرونه مناسباً دون اعطاء صفة حصرية لأي مؤسسة أو فرد.

بعد إتمام عملية إعداد المصفوفات الفرعية أعلاه، يتم إضافة محور أخير لعملية التحليل وهو نوع القيم الطبيعية المراد إدارتها وذلك حسب التصنيفات الأربعة المذكورة آنفاً. يكون المخرج النهائي شبيه بالجدول المبين أدناه، ويضم الجدول رقم (٤) مثالاً تطبيقياً على نتائج عملية التحليل، مع الإشارة إلى إمكانية تعديل البيانات حسب خصوصية كل منطقة محمية ومجموعة أصحاب العلاقة بها مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف العامة المحيطة سواء أكانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

الجدول ٤ مثالاً تطبيقياً على نتائج عملية تحليل أصحاب المصلحة (المصر: محمد زعرور)

الرقم	صاحب العلاقة	التصنيف	مستوى الإشراك	الإجراءات المقترحة
١	مشاريع مدن سياحية	ب	إعلام	• إرسال رسائل إلكترونية حول المنطقة المحمية ونشاطاتها • إصدار نشرة إلكترونية حول المنطقة المحمية • عمل الاجتماعات الدورية حول القضايا الإستراتيجية في تنفيذ برنامج المنطقة المحمية • انشاء لجان استشارية فنية للمنطقة المحمية • توزيع استبيانات حول القضايا المختلفة للمنطقة المحمية الاجتماعات والمقابلات الفردية والجماعية
٢	الفنادق	ج	إعلام	• إرسال رسائل إلكترونية حول المنطقة المحمية ونشاطاتها • إصدار نشرة إلكترونية حول المنطقة المحمية • عمل اجتماعات دورية حول القضايا الإستراتيجية في تنفيذ برامج المنطقة المحمية • توزيع استبيانات حول القضايا المختلفة للمنطقة المحمية الاجتماعات والمقابلات الفردية والجماعية
٣	مراكز الغوص	أ	إعلام	• إرسال رسائل إلكترونية حول المنطقة المحمية ونشاطاتها • إصدار نشرة إلكترونية حول المنطقة المحمية • توزيع استبيانات حول القضايا المختلفة للمنطقة المحمية الاجتماعات والمقابلات الفردية والجماعية

٣.١.٤ مرحلة تنفيذ عملية المشاركة

بعد إتمام مرحلة جمع المعلومات وتحديد الإستراتيجية المفضلة لإشراك المجتمعات المحلية، يتم تحويل العملية إلى برنامج تنفيذي ينسقه مدير المنطقة المحمية ضمن الأطر والهياكل والأدوات التي تم تعريفها والاتفاق عليها من قبل أصحاب العلاقة، وهذا ما يمكن تسميته بمرحلة تنفيذ خطة اشراك المجتمعات المحلية لمنطقة محمية ما مع الإشارة إلى أنه يمكن تعديلها أو تطويرها حسب ما يرتئيه فريق العمل ويتناسب مع حاجاتهم وخصوصيات المنطقة المحمية التي يعملون فيها. كما يمكن اتباع الخطوات التالية أثناء عملية التنفيذ:

(أ) اختيار/انتخاب ممثلي المجتمع المحلي في مرحلة التنفيذ: من الضروري أن يكون هذ الفريق متطوعاً وليس مدفوع الأجر (عدا موظفي المنطقة المحمية)، وقد تحدد لهم الصفة الاستشارية أو الإدارية حسب ترتيبات الحوكمة التي تم تبنيها. كما يجب ان يراعى توازن التمثيل من جهة النوع الاجتماعي ومن جهة الفئات العمرية ومستوى التعليم بالإضافة إلى التمثيل الجغرافي أو الاجتماعي وغيرها من المعايير الهامة. ويجب في هذه المرحلة انتخاب أو اختيار أو تزكية رئيس لمجموعة العمل ونائب له مع اقتراح أن يكون رئيس اللجنة هو مدير المنطقة المحمية بصفته الوظيفية وخصوصاً في المراحل الأولى من العمل، مع ضرورة عدم الجمع ما بين مهمة الرئيس والنائب من نفس المؤسسة أو الجهة.

(ب) تطوير الشروط المرجعية لمجموعة العمل مع بيان محدد وواضح لأهدافها ومستوى تفويضها في عملية اتخاذ القرار وأدوار أعضائها وآلية عملها ونظام الاتصال فيما بينها واعتماد ذلك جميعاً في وثيقة موقعة من جميع الأعضاء ومصدقة من المؤسسة الراعية (الوزارة في هذه الحالة). كما يمكن اقتراح أن يتم اعتماد مجموعة العمل

بتعليمات خاصة من الوزارة المعنية لتصبح أكثر قانونية والزامية لجميع الأطراف ولمنع تضارب المصالح من قبل أعضاء اللجنة.

(ج) إعداد واعتماد نظام للتوثيق لأعمال المجموعة بحيث يكون متاحاً لجميع أعضائها بسهولة ويسر. يمكن الاستفادة من حلول تكنولوجيا المعلومات في هذه المجال. يضم نظام التوثيق التقارير ومحاضر الاجتماعات والخطط والمراسلات وحفظ الملفات وغيرها.

(د) تقوم المجموعة بتنفيذ مجموعة من اللقاءات للخروج بتفاصيل خطة إشراك المجتمعات المحلية للمنطقة المحمية، محددة الأهداف، ومجموعة النتائج المرجوة، والنشاطات والمسؤول عن تنفيذها وإطارها الزمني والموارد البشرية والمالية المخصصة لها، ثم تنظم جميعاً في مصفوفة معيارية لخطط العمل. التالي بعض محاور التدخل التي قد تتضمنها خطط العمل:

- برامج التدريب وبناء القدرات.
- المشاريع التنموية والبيئية الريادية.
- مبادرات وحملات التوعية المحلية.
- حملات كسب التأييد.
- مقترحات التمويل المستدام.
- مبادرات الإلزام بالقانون.

(ه) إعداد نظام متابعة وتقييم للخطة ليضم مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالنتائج بهدف تقييم كفاءة التنفيذ وفعالية الخطة وأداء القائمين عليها، كل حسب دوره وحسب المسؤوليات المنوطة به. يقوم رئيس المجموعة بتنسيق عملية إعداد التقارير الدورية لسير العمل والتي قد تكون شهرية أو ربعية أو غير ذلك بالتناغم مع آلية الاتصال المتبعة. من الضروري أن يتم ربط هذه التقارير بتقارير الفعالية الإدارية التي قد تعدها الوزارة للمناطق المحمية في المستقبل القريب.

(و) يتم إعداد التقارير الدورية وتعميمها على جميع أصحاب المصلحة من خلال آليات تشاركية تيسر المشاركة وتحفز التغذية الراجعة من خلال اللقاءات العامة وورشات العمل وغيرها من الآليات.

(ز) يتم تنظيم مجموعة من اللقاءات المحلية لمناقشة أهم القضايا التي تهم المجتمع المحلي وإيجاد حلول مناسبة لجميع أصحاب العلاقة على أن تنظم وتدار هذه اللقاءات ضمن حدود المسؤولية التي تضطلع بها مجموعة العمل دون السماح بتوجيهها لخدمة مصالح فردية أو فئوية.

(ح) تقوم الوحدة الوظيفية المسؤولة عن إشراك المجتمعات المحلية لدى الوزارة بتنفيذ عملية تقييم لفعالية خطة إشراك المجتمعات المحلية بشكل سنوي وذلك للأهداف التالية:

- التأكد من تحقيق الخطة لمجموعة الأهداف التي نفذت من أجلها بناء على مجموعة المؤشرات المعدة لذلك.
- قياس مستوى رضا المجتمع المحلي عن الخطة والقائمين عليها وبيان جوانب القوة والضعف.
- استخلاص الدروس والمعرفة المتحصلة من عملية الدمج تمهيداً لتوثيقها وتعميمها ونشرها على جميع المستويات.

(ط) تقوم الوحدة الوظيفية المختصة لدى الوزارة بالإشراف على تنفيذ عملية مراجعة شاملة للخطة بجميع مراحلها مرة كل ثلاث سنوات بهدف تحديث المعلومات وتقييم مستويات الكفاءة وتطوير العمل لخدمة الأهداف حسب المرحلة التطورية التي تمر بها المنطقة المحمية.

٤.١.٤ مرحلة تنفيذ عملية المشاركة

من الضروري الإشارة إلى مجموعة من التحديات التي يمكن أن تواجه عملية إعداد وتنفيذ واستدامة خطط المشاركة المحلية في المناطق المحمية. يمكن تصنيف هذه العوامل إلى ثلاث مستويات على النحو التالي:

١. تحديات على مستوى الوزارة والمناطق المحمية، ومنها:

- من وجهة نظر المجتمعات المحلية، تعدد الهوية المؤسسية للوزارة ما بين دورها كمؤسسة حكومية أو مؤسسة تنمية بشرية مما ينعكس على قدرتها في بناء قواعد الثقة والتعامل مع المجتمعات المحلية المختلفة.
- تذبذب مستويات القدرات الفنية لدى العاملين في الوزارة على المستوى المركزي ومستوى المواقع فيما يتعلق بمحور المشاركة المحلية وما تتضمنه وتحتاجه من خبرات ومهارات وأدوات خاصة.
- مدى توفر تخصصية المصادر البشرية والمالية المتاحة لعملية إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المناطق المحمية في الوزارة، مع ضرورة الإشارة إلى أهمية محور كفاءة العمل لدى الموظفين لتشمل متطلبات الكفاءة المتوقعة.
- ضرورة اعتماد مجموعة محددة من السياسات المؤسسية الموجهة لدعم إشراك المجتمعات المحلية وتعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة لها.
- المحاسبية وتقييم الأداء هو جزء لا يتجزأ من أي عمل مؤسسي ناجح وفعال ومستدام، وعليه فإنه لا بد من شمول نظم التقييم والمحاسبة في الوزارة على مجموعة من المعايير والمؤشرات والأهداف الخاصة بمحور إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المناطق المحمية كجزء رئيسي من مجموعة النتائج المطلوبة من فريق المنطقة المحمية تحقيقها ضمن الدورة التخطيطية المعتمدة.

٢. تحديات على مستوى المجتمعات المحلية، ومنها:

- تضارب المصالح يعتبر أكبر تحدي ومعوق لأي عملية مشاركة مبنية على مبادئ التشاركية العامة ومنها المصداقية والشفافية والثقة المتبادلة. ومن المحتمل أن تكون المجتمعات المحلية عرضة لهذه الإشكالية بشكل كبير وخصوصاً عندما تغيب مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية المحلية المبنية على القيم والكفاءات لا المصالح والمحسوبيات. على فريق العمل التعامل بكل شفافية مع محور تضارب المصالح من خلال تحري المعلومات ومنع احتكارها وتجنب الاجتماعات الأحادية مع مجموعة من أصحاب المصلحة دون الأخرى لتجنب الضغوط على توجيه عملية المشاركة لصالح الأفراد والفئات فضلاً عن العموم.
- القدرات الفنية واللوجستية، وهي محدد لقدرة المجتمعات المحلية للمشاركة في خطط إشراكهم في المناطق المحمية، وهي إشكالية لا يمكن التعامل معها أو حلها إلا بتعاون الشركاء وخصوصاً أولئك من لهم القدرة على تحريك الموارد وتنظيم الدعم اللوجستي ومنهم الوزارة أو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أصحاب القدرات والمهارات اللازمة لهذه الغاية.
- الضغوط الاقتصادية المتصاعدة على المجتمعات المحلية تشكل عاملاً ضاغطاً على جميع قراراتهم اليومية والاستراتيجية وعلى طريقة تعاملهم ومستوى استجابتهم لعملية المشاركة من حيث الإهتمام كماً ونوعاً. على فريق العمل محاولة تخفيف أثر الضغوط الاقتصادية على عملية المشاركة من خلال تبني مبادرات ذات بعد اقتصادي ضمن خطة العمل المتفق عليها.
- التحولات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات المحلية تأخذها بعيدا عن التوجهات الوطنية والعالمية الداعية للاستدامة والفعالية، حيث أن المجتمعات المحلية هي الأكثر تعرضاً للتحول الاجتماعي بإيجابياته وسلبياته، فمن الضروري التعامل مع محور التحول الاجتماعي عندما ينظر لعملية المشاركة حيث يمكن توظيفها لدعم التحولات المفضلة لدى المجتمعات وخصوصا قطاع الشباب والقطاع النسائي.
- الثقافة العامة والبعد التاريخي يشغلان جزءاً هاماً من تفكير وطموح المجتمعات المحلية، حيث أن الثقافة المحلية تجاه المناطق المحمية وما تمثله قد تغيرت سلباً بشكل شبه جذري تزامناً مع التغيرات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية، وفي كثير من الأحيان لم يبق من الذاكرة المحلية المتعلقة بالموارد الطبيعية والموروث المحلي سوى ذكريات يحملها عدد متناقص من كبار السن في المجتمعات المحلية. لذا على فريق العمل أن يبذل جهوداً محددة لتوثيق المعرفة المحلية ومحاولة

- ربطها بالحلول العصرية للتحديات التي يواجهها المجتمع المحلي فيما يتعلق بعلاقتهم بالمناطق المحمية والتنوع الحيوي.

١. تحديات على المستوى الخارجي، ومنها:

- الدعم السياسي الحكومي سيف ذو حدين فيما يخص بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المناطق المحمية، وخصوصاً بالنظر إالى تاريخ علاقة المؤسسات الحكومية مع المجتمعات المحلية والمبني على غياب الثقة والشفافية والمحاسبية والعدالة الاجتماعية وغيرها من المبادئ الضرورية لتأسيس عقد اجتماعي وثيق ما بين الشعوب وحكوماتها. يجب على فريق العمل التعامل مع محور الدعم الحكومي بشكل حثيث ليتم استغلاله بطرق فعالة وأكثر شفافية ليصل لاحتياجات المجتمع المشتركة وذات الأولوية.
- التمويل الحكومي والخارجي قد يشكلان عوامل محفزة لعملية المشاركة وخصوصاً إن لم يكن الدعم المقدم متلازم مع أجندات تتعارض مع مبادئ المشاركة المحلية. لا يوجد ما يدل على توفر فرص تذكر من التمويل الحكومي على المدى القريب والمتوسط، لذا فمن غير المفيد محاولة تحريك الموارد الحكومية لتمويل عمليات المشاركة بذاتها مع إمكانية أن تكون هدفاً فرعياً لأولوية تنموية أخرى تتبناها المؤسسات الحكومية. أما فيما يتعلق بالدعم المقدم من المؤسسات الدولية الخارجية، فالفرصة متاحة والتجربة أثبتت أنها تشكل جل التدخلات الداعمة لتعزيز مبادئ وممارسات المشاركة المحلية في حوكمة العملية التنموية ككل ومنها المناطق المحمية.
- أطر الحوكمة الوطنية من حيث السياسات والهياكل والثقافة المؤسسية لا تدعم البتة عملية المشاركة ولذا فليس من المطروح التوجه لاستقاء المعرفة والتجربة والدعم منها.

٢.٤ المناطق المحمية والتمويل

١.٢.٤ مقدمة

يمثل هذا القسم دليل عملي لمساعدة مدراء المناطق المحمية في تعريف وتأمين التمويل المناسب والمستدام لبرامج المنطقة المحمية. وتم إعداد الخطوط الإرشادية اعتمادا على مجموعة من المصادر بما في ذلك الوحدة الاقتصادية التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وبرنامج المناطق المحمية بالإضافة إلى استخدام مجموعة واسعة من المراجع. يعرض هذا الدليل خيارات التمويل للمناطق المحمية ويقدم المشورة ومعلومات عن التمويل المستدام.

تلعب المناطق المحمية دور محوري في الحفاظ على التنوع الحيوي ومعترف به من قبل معظم الدول بما في ذلك دول الأطراف في اتفاقية التنوع الحيوي. كما أكدت المادة 8 من الاتفاقية ضرورة إنشاء مناطق للحفاظ على التنوع الحيوي ووضع مبادئ توجيهية لإدارة هذه المناطق وتعزيز التنمية المناسبة للمناطق المجاورة للمناطق المحمية. وتدعو المادة 8م من اتفاقية التنوع الحيوي إلى التعاون بين الأطراف في تقديم الدعم المالي لحماية المناطق المحمية، حيث تعتبر المناطق المحمية مهمة لضمان استمرار تدفق خدمات النظام البيئي، مثل توفير المياه النظيفة وحماية موارد التربة وغيرها من الخدمات. لذا فأنها توفر كمية كبيرة من الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية المحيطة. وتساعد المناطق المحمية أيضًا على الوفاء بالمسؤولية الأخلاقية لإحترام الطبيعة وتوفير الفرص للتعرف على الطبيعة والبيئة. لذا تعتبر قيم للمناطق المحمية مهمة وعلى الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار تطوير خطة مالية وتجارية لتوفير الاستدامة المالية لهذه المناطق.

٢.٢.٤ ما هو التخطيط المالي ولماذا هو مهم للمناطق المحمية؟

إن الخطة المالية أو التجارية هي أداة تساعد في تحديد متطلبات التمويل للمنطقة المحمية (بما في ذلك قيمة وتوقيت هذا التمويل) ومواءمة مصادر الدخل والتمويل مع تلك الاحتياجات. ويختلف التخطيط المالي عن الموازنة المالية حيث لا يحدد فقط مقدار المال المطلوب لأنواع مختلفة من الأنشطة، ولكن أيضًا يحدد أنسب مصادر التمويل للاحتياجات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.

ويعرف أن مصادر التمويل المختلفة لها خصائص مختلفة. بعضها أكثر موثوقية من غيرها، بعض المصادر أسهل في جمعها من غيرها، وبعضها يمكن استخدامه بحرية وفقًا لأولويات الإدارة بينما يأتي بعضها بشروط مرفقة. وقد يستغرق ذلك وقتًا طويلاً لإنشاء آليات التمويل وبذل جهد كبير من أجل توفير تمويل ذو مصداقية وموثوق لتغطية التكاليف المتكررة.

إن ضمان الإدارة الفعالة للمناطق المحمية وتأمين الموارد المالية الكافية أمر حيوي، إذ يجب أن تستمر المناطق المحمية في توفير المنافع والوفاء بدورها في الحفاظ على التنوع الحيوي. ومع ذلك، فإن الموارد المالية غالباً ما تكون عاملاً مقيداً للوصول للإدارة الفعالة للمناطق المحمية، حيث تقتصر كثيراً على تلبية الاحتياجات الأساسية. وتتنافس المناطق المحمية مع المطالب الملحة من القطاعات الأخرى في الدولة، مثل التعليم والدفاع والصحة. ولأسباب مختلفة، غالبًا ما تكون هذه المطالب الأخرى أكثر فعالية في الحصول على التمويل من المناطق المحمية. والنتيجة هي أن نسبة التمويل العام الموجه للاستثمار في المناطق المحمية آخذ في الانخفاض في العديد من الدول.

تقليديا، كانت المناطق المحمية تدار من قبل المؤسسات الحكومية ويميل التمويل إلى الاعتماد بشكل شبه حصري على الحكومة. ومع الزمن، بدأت هذه الترتيبات تتغير. وبدأت نماذج جديدة آخذة في الظهور، مثل المناطق المحمية شبه الحكومية في إفريقيا، مناطق محمية خاصة في جنوب إفريقيا وأماكن أخرى،

لذا يجب تشجيع مدراء المناطق المحمية على استكشاف طرق تنويع مصادر التمويل والدخل للمناطق المحمية بحيث يفكرون في الحصول على الموارد من جميع المصادر المحتملة من خلال عمل ما يلي:

- تطوير خطط تمويل في السياق العام لخطط إدارة المناطق المحمية والأطر القانونية، وبالتالي ضمان أن يظل تحقيق الدخل وسيلة نحو حفظ تنوع حيوي أكثر فعالية ولا يصبح غاية في حد ذاته.
- ينبغي اعتماد نهج تجاري تجاه تمويل المناطق المحمية، والذي يستلزم تحديد العملاء والمستخدمين المعنيين وتحديد طرق الحصول على دخل منهم.
- دراسة وتحليل تدفقات الإيرادات العامة والخاصة، حيث أن الإيرادات العامة والخاصة لها قنوات مالية مرتبطة بالسلع العامة والخاصة.

٣.٢.٤ نهج العمل التجاري للمناطق المحمية

من أجل التخطيط للاستدامة المالية للمناطق المحمية يحب استخدام لغة العمل التجاري والحديث عن «المنتج» و«العميل» و«التسويق». الفكرة هنا هي تشجيع مدراء المناطق المحمية، إن جانب أساسي من وظيفتهم هي إدارة الأعمال التجارية. لكن من الضروري ألا يغفل مدير المحمية عن القيم الأساسية التي تمثلها المناطق المحمية، والهدف من ذلك هو الوصول إلى محمية أفضل وأكثر استدامة.

يتطلب تحقيق التمويل المستدام للمناطق المحمية أن يقوم المدراء بتحديد المصادر التمويلية والفرص المالية ومواءمتها مع متطلبات المنطقة المحمية أو نظام المناطق المحمية. لتحفيز مثل هذا التفكير، لا بد من تبني نهج يعتمد على فهم أدوات التقييم الاقتصادي لتحديد «العملاء» الحاليين والمحتملين للمناطق المحمية. ويبدأ نهج العمل من خلال تحديد مجموعة الفوائد التي توفرها المناطق المحمية للأفراد والمجتمع ككل، ثم يتم ربط هذه الفوائد بمجموعات العملاء، مع مناقشة السلع والخدمات المتدفقة من المناطق المحمية وآثار ذلك على الخطة المالية أو التجارية.

٤.٢.٤ الفوائد المتوقعة من المناطق المحمية

من منظور المخطط المالي، يمكن اعتبار المنطقة المحمية عبارة عن عملية تجارية أو متجر متعدد الأقسام. يقدم لعملائه عدد من السلع والخدمات مثل الملابس والأحذية ومستحضرات التجميل ولعب الأطفال، وجبات الطعام والترفيه. وتشمل «السلع» من منطقة محمية فرص ترفيهية ومواد غذائية ومواد وراثية، في حين أن «الخدمات» تتمثل في كثير من الأمثلة كالحفاظ على التنوع الحيوي، وتلقيح المحاصيل وتنقية المياه وغيرها من العمليات البيئية.

٥.٢.٤ القيم الاقتصادية للمحميات

توفر خدمات الأنظمة البيئية للأشخاص مجموعة من الفوائد نتيجة وجود المنطقة المحمية. ويمكن تقسيم هذه الفوائد إلى «الفوائد المستخدمة» و «الفوائد غير المستخدمة». ويمكن أيضا تقسيم الفوائد المستخدمة إلى «مباشرة» و «غير مباشرة» و «مختارة»، وتقسم الفوائد غير المستخدمة إلى «فوائد موجودة» و «فوائد مستقبلية»، إنظر الشكل (٩). على سبيل المثال، يعتبر الصيد مفيدًا بشكل مباشر لشخص يزور بالفعل المناطق المحمية. وقد يكون الصيد أيضًا خيار منفعة لشخص قد يرغب يومًا ما في زيارة المنطقة المحمية للممارسة الصيد، لكنه لم يفعل ذلك بعد، أو فائدة مستقبلية لمن يود أن تتاح الفرصة للأجيال القادمة للاصطياد. و يوضح الجدول رقم (٥) أنواع الفوائد الناتجة عن عدد من سلع وخدمات المناطق المحمية أمثلة عليها.

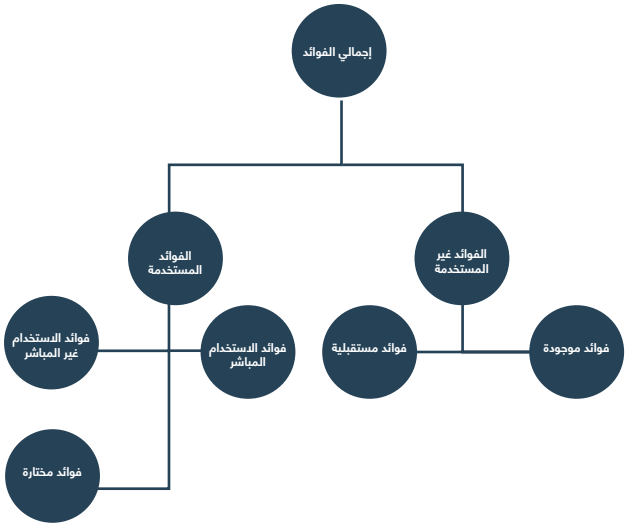

الشكل ٩ فوائد المناطق المحمية (المصدر: محمد زعرور)

الجدول ٥ أنواع الفوائد الناتجة عن عدد من سلع وخدمات المناطق المحمية (المصدر: Adrian Phillips, 2000, Financing Protected Areas (Guidelines for Protected Area Managers, IUCN

غير مستخدم		مستخدم		
موجودة	مستقبلة	مختارة	الأستخدام غير المباشر	الأستخدام المباشر
التنوع الحيوي القيمة الروحانية القيمة الثقافية القيمة المجتمعية قيمة النسق الطبيعي	القيمة المستخدمة وغير المستخدمة للإرث	علومات المستقبلية الاستخدام المستقبلي (المباشر وغير المباشر)	خدمات الأنظمة البيئية توازن المناخ التحكم بالفيضان شحن المياه الجوفية	الاستجمام الحطب الرعي الزراعة التعليم البحث

٦.٢.٤ أصحاب العلاقة في المناطق المحمية

يمكن ربط كل من الفوائد الموضحة في الجدول السابق بقاعدة عملاء أو مجموعة مستفيدة، مثل السكان المحليين والسياح والمستفيدين من مختلف المناطق. كما قد تلبي أنواع مختلفة من المناطق المحمية احتياجات مجموعات مختلفة من المستفيدين، حسب أنواع السلع والخدمات التي تقدمها المنطقة المحمية.

يجب على مدير المنطقة المحمية عند البدء بتطوير الخطة التجارية والنظر في الخيارات المالية مراعاة مجموعة من العوامل والتي يمكن تلخيص البعض منها كما يلي:

- حجم المنطقة المحمية.
- لوائح تقسيم المناطق داخل المنطقة المحمية،
- مسؤولية الإدارة بما في ذلك التفويضات القانونية.
- ملكية الأرض والموارد والمزايا المرتبطة بها.
- لوائح تقسيم المناطق الخارجية بما في ذلك المناطق العازلة؛ والتسميات الدولية (مثل التراث العالمي و رامسار).

حيث تؤثر هذه العوامل على كيفية إدارة المنطقة المحمية وعلى طرق تطوير مصادر التمويل وفرص توجيه الأموال مرة أخرى إلى المنطقة المحمية، على سبيل المثال، قد تكون المنطقة المحمية التي تحتوي على منطقة عازلة مكتظة بالسكان قادرة على الحصول على موارد مالية من المجتمع المحلي أكثر من تلك الموجودة في منطقة نائية قليلة السكان.

كما ترتبط هذه العوامل بأهمية السياق الاجتماعي والثقافي للمنطقة المحمية. فقد تلعب الأعراف الاجتماعية دورًا مهمًا في تحديد الأنشطة أو الاستخدامات المناسبة وغير المناسبة في المنطقة المحمية. على سبيل المثال، الصيد في السياق الأسترالي في المناطق المحمية غير مقبول بشكل عام، ولكنها مصدر دخل للبعض في المناطق المحمية في أفريقيا. وبالمثل، قد تكون رسوم الدخول للمستخدمين المحليين غير ملائمة اجتماعيًا في سياق بعض الدول، ولكنها قد توفر مصدرًا رئيسيًا للدخل في دول اخرى. على سبيل المثال، الدخل المتأتي من دخول المنطقة المحمية أعلى بكثير في شرق أفريقيا مما هي عليه في أمريكا الشمالية.

إن الغرض من تطوير قاعدة العملاء للمنطقة المحمية هو توفير تدفقات دخل مستدامة يمكن أن تدعم استمرارية طويلة الأمد لمنطقة محمية ما. وجود العملاء ليس غاية في حد ذاته. لذلك، من الضروري أن تتأكد من أن قاعدة العملاء مناسبة للمنطقة المحمية. ويمكن القيام بذلك عن طريق ضمان استخدامات متوافقة مع أهداف المنطقة المحمية. كما يجب تشجيع العملاء على الدفع بعد تحديد الاستخدامات المحتملة للمنطقة المحمية، وإيجاد أو تطوير آليات للتأكد من أن العملاء يدفعون مقابل الخدمات والسلع التي يحصلون عليها من المنطقة المحمية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن المناطق المحمية توفر مجموعة من السلع والخدمات.

تشجع المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة مدراء المناطق المحمية على استكشاف جميع الخيارات العامة والخاصة للتمويل. ويحتاج مدراء المناطق المحمية إلى «خدمة» كل من عملائها من الجمهور وعملائها من القطاع الخاص، والحصول على عائد عادل من كلاهما من خلال الآليات المالية المناسبة وذلك من خلال النظر في مجموعة الاستخدامات والمستفيدين من المناطق المحمية.

من المفيد تحديد طبيعة هذه الاستخدامات فيما إذا كانت عامة أو خاصة بطبيعتها، أو هي في الواقع مزيج من القطاعين العام والخاص. ومن الأمثلة على السلع العامة التي تولدها المناطق المحمية هي مستجمعات المياه، وعزل الكربون وحماية الموائل الحرجة. ومن الأمثلة على البضائع الخاصة هي الصيد والتخييم ومنتجات الغابات غير الخشبية. سيساعد فهم طبيعة السلع والخدمات التي تقدمها المناطق المحمية في تحديد كيفية إدارتها لتوليد الإيرادات. عادة ما تتطلب جوانب الصالح العام لمنطقة محمية تمويل منح، سواء على شكل مخصصات حكومية أو مساعدات تنموية خارجية.

تاريخياً، كانت المناطق المحمية حول العالم تُدار في المقام الأول من أجل جوانب المنافع العامة. والنتيجة هي أنه في كثير من الأحيان بقاء المنطقة المحمية وتمويلها يعتمد على تمويل القطاع العام المتقلب والمنح الخيرية في بعض الأحيان. فمن المهم بالطبع أن تستمر الحكومات والهيئات الخيرية في تمويل المناطق المحمية ولكن تراجع التمويل للمناطق المحمية في الآونة الأخيرة يشير إلى أن التمويل العام وحده قد لا يكون كاف لضمان إدارتها الفعالة في المستقبل.

إن الاعتماد على الأموال العامة وحدها قد يعرض ديمومة المناطق المحمية للخطر وقابليتها للبقاء على المدى الطويل.

٧.٢.٤ إدارة مجموعات أصحاب العلاقة

تم تقسيم مجموعة «أصحاب العلاقة» إلى أربع فئات:

١. الجيران والمقيمون.
٢. علاقة تجارية (بما في ذلك الزوار).
٣. علاقة إقليمية حيوية.
٤. علاقة عالمية.

ويجب على مدير المحمية دراسة وفهم مجموعات أصحاب العلاقة المحتملين، ثم تحديد المجموعة ذات الصلة التي يمكن تحديدها وإدارتها بشكل فعال لضمان استمرار التمويل المستدام للمناطق المحمية.

١. الجيران والمقيمون كأصحاب علاقة

يوجد في المنطقة المحمية مجموعة من «الجيران» أو «السكان» الذين قد يقدرونها لفوائدها المباشرة وغير المباشرة. هؤلاء الجيران يشملون كلا من المجتمعات والشركات المحلية. فعلى سبيل المثال، تستمد المجتمعات المحلية عددًا من الفوائد من المناطق المحمية عندما يُسمح لهم بحصاد المنتجات من المناطق المحمية، حيث يمكنهم الاستفادة من هذه سواء من خلال الاستهلاك المباشر أو من خلال بيع هذه السلع.

تشمل المنتجات التي قد تحصدها المجتمعات المحلية من المناطق المحمية اللحوم والأسماك، والنباتات وحطب الوقود وأعمدة البناء والقش والمنتجات ذات الأهمية الثقافية أو الدينية. في الحالات التي تستخدم فيها المجتمعات المحلية مثل هذه السلع والنشاط قانونيًا، قد تكون المنطقة المحمية قادرة على فرض رسوم على حقوق الحصاد.
وقد يستفيد السكان المحليون أيضًا من فرص العمل المتعلقة بمنطقة محمية على شكل فرص توظيف مباشر. أو قد يستفيدون من وظائف في الأعمال التجارية التي تعتمد على المنطقة المحمية، مثل الفنادق والمطاعم ومحلات بيع الهدايا، ومتاجر الحرف أو المنظمات البحثية.

وتستفيد الشركات المحلية، مثل الفنادق والمطاعم ومحلات بيع الهدايا ومتاجر الحرف اليدوية من علاقتهم الجغرافية والتجارية بالمناطق المحمية المدارة من أجل فرص السياحة. وقد تكون هذه الشركات مهتمة بالاستثمار في المنطقة المحمية لتحسين القاعدة التجارية لعملياتهم. وهناك عدد من الآليات لالتقاط مثل هذه الاستثمارات المحتملة. فقد يسمح مدير المنطقة المحمية لتشغيل بعض الأعمال السياحية داخل المنطقة المحمية، ويمكن أن يفرض عليها رسومًا مقابل الامتياز؛ وقد تحصل المنطقة المحمية على المزيد من الإيرادات من المشغلين من خلال تطوير المنتجات ذات الصلة وربط خطوط الإنتاج مع الخصائص والمنتجات الطبيعية للمنطقة المحمية مثل العسل والأطعمة التقليدية الأخرى، والأدوية التقليدية، وعبوات البذور الأصلية، والأطعمة العشبية أو المحلية.

٢. العلاقة التجارية

العلاقة التجارية للمنطقة المحمية هم هؤلاء الذين يستفيدون مباشرةً من المنطقة المحمية كمنظمي الرحلات والمنقبين البيولوجيين وشركات التصوير التجاري. حيث تستفيد إدارة المنطقة المحمية من استيفاء رسوم الدخول ورسوم الاستخدام.

في البداية، قد يحتاج مدير المنطقة المحمية إلى استثمار الوقت والموارد في تحديد وتطوير أسواق المنطقة المحمية. وقد يتطلب ذلك إجراء دراسات استقصائية للسوق على غرار تلك التي أجريت للوجهات السياحية، وذلك من أجل تطوير قاعدة عملاء تتوافق مع أهداف المنطقة المحمية.

وبمجرد تحديد نطاق الأسواق للمستهلكين التجاريين المحتملين، الخطوة التالية هي اختيار أنسب المنتجات لتطويرها داخل وحول المنطقة المحمية وهذا يستلزم فهم مكانة المنطقة المحمية وتحديد ميزتها التنافسية وأهمية توافق الاستخدامات المختلفة بين كافة مجموعات العملاء التجارية المختلفة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار نقاط أخرى عند تحديد الأسواق مثل نقاط القوة أو القيود الخاصة للموظفين، ومصالح السكان المحليين، والفوائد الثانوية المحتملة للمجتمع المحلي وزيادة الاهتمام والتوعية بالمناطق المحمية.

ويمكن الترويج لمنتجات المنطقة المحمية عن طريق استخدام أدوات الاتصال التقليدية، مثل المنشورات والكتيبات، أو من خلال أحدث، الوسائل الإلكترونية مثل الإنترنت والأقراص المدمجة التفاعلية. في الحالات المتخصصة، عندما يكون السوق متطورًا وحصريًا، فقد يكون من الأنسب الاستثمار في الاتصالات الشخصية مع الأفراد الرئيسيين.

٣. العلاقة الإقليمية الحيوية والعلاقة الدولية

يمكن أن تشمل «قاعدة العلاقات الإقليمية الحيوية» للمنطقة المحمية المستفيدين من مستجمعات المياه وخدمات النظام البيئي الأخرى، أولئك الذين يستفيدون من التحكم في الفيضانات أو الحماية من العواصف. غالبا ما تتطلب الطبيعة غير المباشرة لهذه السلع والخدمات طرقًا مبتكرة لتحديد وجني الإيرادات. الخطوة الأولى، بالطبع، هي تحديد أصحاب العلاقة والفوائد التي تجنيها من خلال تحديدها تحديدًا أوليًا ومن ثم المحاولة في الحصول على زيادة التمويل العام من المانحين المحتملين وتشجيعهم بالاعتراف بقيم المناطق المحمية. وقد اعترفت غالبية الدول بهذا الأمر من خلال تطوير ست اتفاقيات عالمية، تتناول جميعها بعض جوانب الحفاظ على التنوع الحيوي، حيث تلعب المناطق المحمية دورًا حيويًا في اتفاقية التنوع الحيوي، واتفاقية الأنواع المهاجرة، واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض، واتفاقية التراث العالمي، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وتحتوي معظم هذه الاتفاقيات على مطلب محدد لحماية مناطق معينة وعلى إنشاء وصيانة مناطق محمية.

٨.٢.٤ تحديد أصحاب العلاقة وفهمهم

تتطلب الخطة المالية أو التجارية أن يعرف مدير المنطقة المحمية من هم عملاءه، وكيف يمكن الاستفادة منهم لتوفير الدعم المالي للمنطقة المحمية. لذا يجب تقسيم أصحاب العلاقة إلى مجموعات يمكن تمييزها بناءً على أنواع الفوائد التي يستمدونها من منطقة محمية. ستوفر كل منطقة محمية بعض الفوائد لمجموعات العملاء وسيتم تحديد هذه الفوائد لكل مجموعة من خلال أهداف إدارة المنطقة المحمية.

للحصول على الموارد المالية من هؤلاء تحتاج الخطة إلى النظر في:
(أ) السلع والخدمات التي توفرها المنطقة المحمية (بناء على أهداف الإدارة)
(ب) قاعدة العملاء.
(ج) نظام تحصيل الفوائد .

٩.٢.٤ الخطة المالية أو التجارية

هناك عدد من الطرق لإعداد الخطة وبشكل أساسي، تحتوي الخطة المالية على الفصول التالية:

١. ملخص تنفيذي.
٢. ملخص الشركة / المحمية.
٣. السلع والخدمات.
٤. ملخص تحليل السوق.
٥. ملخص الاستراتيجية والتنفيذ.
٦. ملخص الإدارة.
٧. وثيقة الخطة المالية.

تختلف الخطط المالية/التجارية من حيث الحجم والطول، ولكن المبدأ العام هو الحفاظ على المعلومات موجزة قدر الإمكان. وفيما يلي شرح تفصيلي لكل فصل:

١. ملخص تنفيذي

يحدد الملخص التنفيذي مهمة وأهداف العمل. في حالة المنطقة المحمية، يجب عرض الأهداف المتعلقة بالمنطقة المحمية على النحو المنصوص عليه في خطة الإدارة، ويجب على مدير المنطقة المحمية تطوير سلسلة من «الأهداف الفرعية» للعمل التجاري والاستدامة المالية والتي يجب أن تتوافق مع أهداف المنطقة المحمية، ولكنها تتطرق وتركز بشكل أكبر على خلق آليات وفرص لتوليد إيرادات مالية للمنطقة المحمية. على سبيل المثال، قد يكون الهدف الفرعي للأعمال التجارية لمنطقة محمية هو تحقيق أرباح قدرها ٣٠٠٠٠ دولار في العام الثاني، والتي سيتم بعد ذلك إعادة استثمارها في المنطقة المحمية. وقد يكون للمنطقة المحمية ذات الأهداف الواضحة لإفادة المجتمعات المحلية هدف فرعي لتحقيق أرباح صافية قدرها ٣٠٠٠٠ دولار، يجب تقاسم نصفها مع المجتمعات المحلية والنصف الآخر يعيد يعاد استثماره في المنطقة المحمية.

٢. ملخص الشركة، المنطقة المحمية

يقدم ملخص الشركة لمحة عامة عن الأعمال التجارية بما في ذلك الموقع والتسهيلات وهياكل الملكية وخطط التنفيذ (التكاليف، الجداول الزمنية، التمويل، إلخ). من المهم بشكل خاص معالجة قضايا «هيكل الملكية» في المناطق المحمية حيث سيكون لها تأثير مباشر على الهياكل الإدارية وعلى إعادة استثمار الإيرادات، وعلى سرعة ومرونة عمليات اتخاذ القرار. على سبيل المثال، في حالة منطقة محمية تملكها وتديرها الحكومة، قد يكون إلزاما على الإدارة إدارتها الموقعية بإعادة جميع الإيرادات إلى الحكومة المركزية. بينما قد تتمتع المناطق المحمية المملوكة أو التي يديرها القطاع الخاص بمرونة أكبر من حيث توليد الإيرادات من مصادر خاصة ولكن سيتعين عليها تطوير استراتيجية لتأمينها الموارد من مصادر التمويل العامة. لذا يجب ذكر الآثار المترتبة على هياكل الملكية بوضوح في ملخص الشركة، جنبًا إلى جنب مع الخطط للاستفادة منها.

٣. المنتجات (السلع والخدمات)

يحدد هذا الفصل المنتجات (السلع والخدمات) في خطة العمل ويصف مجموعة السلع والخدمات التي سيتم تطويرها، وتحدد الأعمال التجارية الميزة النسبية في توفير هذه المنتجات، ويصف هذا الفصل نهج المبيعات والتطورات المستقبلية.

٤. تحليل السوق وملخص الإستراتيجية

يعتمد تحليل السوق وملخص الإستراتيجية على دراسة أكثر تفصيلاً للسوق واحتياجاته واتجاهاته ونموه، ويبني عليها تطوير استراتيجية الأسواق المستهدفة التي تحدد العملاء الذين سيتم استهدافهم ولماذا. يتضمن ملخص السوق أيضًا تحليل الصناعة ومن يشارك في الصناعة، ما هي الاتجاهات ومن هم المنافسين الرئيسين. كما يجب تحليل استراتيجية التسويق لسلعة أو خدمة تنتجها المنطقة المحمية وهل هي متوافقة مع الأهداف العامة للمنطقة المحمية. في هذه المرحلة، يجب على مدير المنطقة المحمية إيلاء اهتمام خاص لما إذا كان السوق المستهدف مناسب للمنطقة المحمية.

٥. ملخص الاستراتيجية والتنفيذ

تبنى الإستراتيجية وملخص التنفيذ بناء على التحاليل السابقة من أجل تطوير استراتيجية متماسكة وموجزة. كما يحدد هذا الفصل الخطوط العريضة لاستراتيجية التسويق التي تشرح كيف سيتم وضع الأعمال التجارية والترويج لها وتسعير سلعها وخدماتها وتوزيعها؛ كما تضمن هذا الفصل استراتيجية للمبيعات مع تحديد التحالفات الاستراتيجية لتسويق أفضل أو سد الفجوات في المعرفة أو القدرات. مثل إدارة مرافق الزوار.

٦. ملخص الإدارة

يوضح ملخص الإدارة بالتفصيل الهيكل التنظيمي والإدارة وخطة الموظفين وهياكل صنع القرار. وهذا مهم جدا لتوضيح المسؤوليات وتقديم الحوافز الصحيحة لإنجاح الخطة المالية. بالنسبة للمنطقة المحمية، يعد هذا الفصل مهمًا للغاية في تحديد المسؤوليات بين موظفي المناطق

المحمية لقيادة برامج العمل التجاري وذلك لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي المالي.

١. وثيقة الخطة المالية

المكون الأخير هو الخطة المالية حيث تحدد أهمية الافتراضات التي تكمن وراء التوقعات المالية. كما أنه يحدد المؤشرات المالية الرئيسية التي يمكن استخدامها لتحديد ما إذا كان العمل يسير على المسار الصحيح مع التوقعات أم لا. وتشمل العناصر الأخرى للخطة المالية على تحليل التعادل والأرباح والخسائر المتوقعة والتدفق النقدي المتوقع والرصيد المتوقع ونسب الإشغال. هذه المعلومات مهمة في تحديد ما إذا كانت الخطة التجارية ستلبي احتياجات المنطقة المحمية، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يمكن عمله حيال ذلك. على سبيل المثال، يجب مقارنة المعلومات من التدفقات النقدية المتوقعة مع الاحتياجات المالية الإجمالية للمنطقة المحمية. فإذا كانت الأنشطة المدرّة للإيرادات تتطلب مبالغ كبيرة في الأوقات التي لا تملك فيها المنطقة المحمية نفسها نقودًا كافية لتغطية هذه المبالغ، قد يؤدي ذلك الى تسليط الضوء على هذه النقطة وكيفية معالجتها قبل الاستمرار في تنفيذ خطة تمويل المناطق المحمية.

وبناء على ذلك يجب تطوير خطة مالية متكاملة لأنها تعتبر إحدى أهم مكونات خطة العمل الشاملة وأحد أهم العناصر لخطة إدارة المنطقة المحمية. فمن خلال توضيح أهداف إدارة المنطقة المحمية للمستخدمين ذوي الصلة، والاحتياجات المالية للمنطقة المحمية والموارد المتاحة، يتم تطوير خطة العمل للمنطقة المحمية والتي تحتوي على مزيد من التحليل لقاعدة العملاء والسلع والخدمات والتسويق والاستراتيجية التنفيذية لإدارة المناطق المحمية. كما تحتوي الخطة على معلومات مالية حول النفقات والمصاريف ومصادر الدخل ويجب أن تحتوي على توقعات الربح. ويشجع هذا النهج مدراء المناطق المحمية التفكير بشكل مبتكر في مصادر الدخل الخاصة بهم.

١٠.٢.٤ الخطة المالية أو التجارية

١. البنوك متعددة الأطراف

يستفيد صون التنوع الحيوي بما في ذلك المناطق المحمية بشكل متزايد من البنوك متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي. إن مهمة بنوك التنمية هي التخفيف من حدة الفقر. وبالتالي، عند تقديم تمويل للمناطق المحمية، قد يكون من الضروري إظهار فوائد الحفاظ على التنوع الحيوي للمجتمعات الفقيرة، حيث تهتم بنوك التنمية بتمويل المشاريع والأنشطة في البلدان التنموية ولا تمول بشكل عام المناطق المحمية في البلدان المتقدمة. إن مصدر التمويل الذي يتم توزيعه من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مرفق البيئة العالمي. وعادة لا يقوم بنك تنمية بتقديم منح أو قرض لإنشاء وصيانة المناطق المحمية إلا كجزء من الدعم المقدم للدولة لتنفيذ خطة الحفظ الوطنية. وفي بعض الأحيان قد يكون تمويل صون التنوع الحيوي مرتبطًا أيضاً بتطوير البنية التحتية.

٢. مرفق البيئة العالمية
(Global Environment Facility GEF)

تم إنشاء مرفق البيئة العالمي لصياغة إجراءات التعاون الدولي والتمويل من أجل معالجة أربع تهديدات خطيرة للبيئة العالمية:

- فقدان التنوع الحيوي (حيث يعمل ذراع التمويل لاتفاقية التنوع الحيوي).
- تغير المناخ .
- تدهور المياه الدولية.
- استنفاد الأوزون.

تم إطلاقه في عام ١٩٩١ كمرفق تجريبي، وتمت إعادة هيكلة مرفق البيئة العالمي بعد قمة الأرض في ريو دي جانيرو لخدمة المصالح البيئية للناس في جميع أنحاء العالم. كان المرفق الذي ظهر بعد إعادة الهيكلة أكثر فعالية وشفافية وتشاركية. ويضم مرفق البيئة العالمي ١٦٦ عضواً من الحكومات، ومؤسسات التنمية الرائدة، والمجتمع

العلمي، ومجموعة واسعة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية كلها تعهدت على العمل من أجل حماية البيئة العالمية وتعزيز التنمية المستدامة.

١. مؤسسات التعاون الإنمائي الثنائية

مثل بنوك التنمية المتعددة الأطراف، تقوم المؤسسات الثنائية مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية (كندا)، دانيدا (الدنمارك)، جايكا (اليابان)، نوراد (النرويج)، سيدا (السويد)، (سويسرا)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الولايات المتحدة) وبرنامج المساعدة الإنمائية (الاتحاد الأوروبي) بتقديم مساعدات غالبًا ما تكون على شكل برامج للتخفيف من حدة الفقر متضمن ذلك برامج للحفاظ على التنوع الحيوي كعنصر من عناصر برامج عملهم. العديد من هذه المنظمات ملزمة من خلال تصديق الحكومة على اتفاقية التنوع الحيوي، للاستثمار في الحفاظ على التنوع الحيوي. ومع ذلك، فإن معظم هذه المؤسسات لديها مجموعة «مستهدفة» من البلدان النامية ولا تستهدف الدول المتقدمة إلا من خلال التشجيع على تنفيذ برامج تعاونية (مثل تبادل الموظفين وأشكال أخرى من بناء القدرات) مع المناطق المحمية في الدول النامية.

٢. المؤسسات ذات الاختصاص الدولي

يتم إنشاء هذه المؤسسات من قبل الأفراد الأثرياء أو الجماعات أو الشركات التي ترغب في تقديم جزء من ثروتهم لأسباب يدعمونها منها الأسباب الملتزمة بالمحافظة على البيئة أو أسباب أخرى تتعلق بإنشاء أو إدارة المناطق المحمية على المستوى الدولي. ومعظم المؤسسات الدولية لديها اهتمامات محددة، أو اختارت تركيزًا جغرافيًا معينا، كما طورت إرشادات لطلب المنحة الخاصة بهم والتي احتوت على شروط التقدم ونوع المؤسسات أو المنظمات التي هم على استعداد لدعمها.

٣. المنظمات غير الحكومية الدولية

ويوجد عدد من المنظمات غير الحكومية لديها أموال كبيرة للاستفادة منها في أنشطة الصون والعمل على المستوى الدولي. هذه المنظمات عادة لها أهدافها وأنشطتها بالإضافة إلى الأعضاء والشركاء. ومع ذلك، فمن الممكن في كثير من الأحيان أن تقوم المناطق المحمية بالعمل مع هذه المنظمات غير الحكومية لتطوير وتنفيذ البرامج التي تلبي كل من احتياجات المناطق المحمية والمنظمات غير الحكومية. وقد ينطوي مثل هذا التعاون على مشاركة وثيقة من المنظمات غير الحكومية في أنشطة المناطق المحمية، ولكنها قد تعني أيضًا استثمارات كبيرة في مجال العمل التجاري. لذا يجب على مدراء المناطق المحمية إيلاء اهتمام وثيق لمهمة وأهداف وغايات المنظمة الدولية غير الحكومية لضمان توافق مصالحها مع تلك الموجودة في المنطقة المحمية.

٤. الآليات المالية البديلة

يلخص هذا الفصل عددًا من الأساليب المبتكرة للتمويل الدولي. إن فكرة إنشاء آليات عالمية لجمع وتوزيع الموارد المالية من أجل الحفاظ على المواقع الطبيعية والثقافية المهمة ليس بالأمر الجديد. لكن القليل من هذه الآليات لا تزال مصحوبة بقنوات توزيع فعالة وكفؤة، والبعض فقط في مرحلة الفكرة الأولية.

٦.١ تعويضات الكربون

يمكن تطوير مشاريع تعويض الكربون من بروتوكول كيوتو لاتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والتي يركزون فيها على تقليل التركيز من «غازات الاحتباس الحراري» (GHGs) في الغلاف الجوي ومثال على ذلك الغابات التي تحبس الكربون في كتلتها الحيوية، ويمكن حفظ هذه الغابات لأسباب تغير المناخ. وبالتالي قد تكون بعض المواقع الطبيعية قادرة على ذلك والاستفادة من التدفقات المالية الجديدة الناشئة عن بروتوكول كيوتو.

٦.٢ الضرائب العالمية

تم اقتراح رسوم عالمية لدعم الحفاظ على الثقافة أو الطبيعة من وقت إلى آخر، فعلى سبيل المثال، يمكن للضريبة على السفر الجوي الدولي أن تمول المناطق المحمية الثقافية والمواقع الطبيعية.

٦.٣ طرق مبتكرة لاستخدام الإنترنت

إن تكنولوجيا الإنترنت لديها القدرة على تطوير بعض الآليات المبتكرة على الصعيد الدولي لجهود جمع التبرعات. أحد الأمثلة على ذلك هو «موقع الجوع» (www.thehungersite.com) الذي يهدف إلى المساعدة في التخفيف من حدة الجوع في جميع أنحاء العالم. يتيح الموقع للناس التعرف على الجوع وآثاره، ومن خلال التسجيل في الموقع يساهم الناس في توفير تمويل ووعي حول الغذاء لبرنامج الأمم المتحدة للغذاء. ويمكن استخدام آلية مماثلة للمواقع الثقافية أو المواقع الطبيعية من خلال استهداف الشركات السياحة أو التعليم وغيرها من القطاعات.

٦.٤ الصناديق البيئية والثقافية العالمية

الصناديق البيئية والثقافية العالمية هي آليات لتوزيع التمويل بناء على أسس شفافة وحسب الأولويات الدولية والإقليمية والوطنية. تقوم هذه الصناديق بجمع الإيرادات من الآليات المذكورة أعلاه ثم يصبحون هم المسؤولين عن توجيه هذه الأموال إلى المواقع البيئية أو الثقافية بطريقة عادلة وتعكس الأولويات العالمية وفعالة إدارياً.

١١.٢.٤ الآليات على المستوى الوطني

يسرد هذا القسم ويقدم وصفًا موجزًا للآليات التي يمكن استخدامها على المستوى الوطني لتمويل المواقع المحمية.

١. الضرائب والرسوم الإضافية والحوافز الضريبية

يمكن استخدام سلطة الحكومات في فرض الضرائب بعدة طرق لجمع الأموال من أجل الحفاظ على المناطق المحمية. على سبيل المثال، تفرض الدول ضريبة سياحية على أسعار الغرف الفندقية، وبعضها مخصص لصون الطبيعة.

٢. خصم الضرائب

تسمح العديد من الدول بالتخفيضات الضريبية لمساهمات الأفراد والشركات في تمويل المواقع الطبيعية أو الثقافية. لقد كانت هذه الآلية ناجحة بشكل خاص في الدول التي تفرض فيها ضريبة الدخل على الأفراد والشركات. ومن العوامل الإضافية التي قد تكون مهمة لنجاح مثل هذه الآلية هو الإيمان الحقيقي من جانب الفرد/الشركة بأن هذه المساهمات ستذهب بالفعل إلى سبب أخلاقي متبنى. إن وجود نظام بسيط قانوني ينظم هذه الآلية ويسمح بالتخفيضات على ضريبة الدخل بنسب وسقوف معينة نتيجة هذه المساهمات سيساعد ويشجع الكثير من الإفراد والشركات لتبني هذه الآلية.

٣. المنح المقدمة من المؤسسات الخاصة

تقدم المؤسسات الخيرية أيضًا مبالغ كبيرة من التمويل لأنشطة وبرامج صون الطبيعة في معظم الدول حول العالم. وتتواجد معظم أغنى المؤسسات المانحة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما توجد أيضًا في الدول المتقدمة والآن بشكل متزايد في بعض البلدان النامية (الأمثلة الهامة تشمل البرازيل والهند وإندونيسيا). وعادة ما تكون لهذه المؤسسات المانحة رؤية وأهداف محددة للتمويل وتستهدف مجالات وبرامج معينة ومناطق جغرافية محددة توجه اختيارهم للمشاريع والأنشطة التي يمولونها. وبالتالي من المهم أن يكون لدى مدراء المناطق المحمية فهم كاف حول اهتمامات هذه المؤسسات والمجالات التي تمولها من أجل تصميم المقترحات الفنية والمالية بما يناسب ذلك. في بعض الأحيان قد يعني هذا ببساطة التأكد من أن لغة المقترح الفني المقدم من قبل إدارة المناطق المحمية تعكس رسالة وأهداف واهتمامات المؤسسة المانحة. بشكل عام، من الأفضل تحديد المواقع التي لها مهام وأهداف وغايات تتماشى بشكل وثيق مع أهداف وغايات المنطقة المحمية.

٤. الصناديق البيئية الوطنية

منذ عام ١٩٩٠ م، تم إنشاء أكثر من ٣٠ صندوقًا من الصناديق البيئية الوطنية في الدول على مستوى العالم. ولقد أثبتت هذه الصناديق بأنها آلية فعالة للتمويل طويلة الأمد لأنشطة صون الطبيعة، والتي في كثير من الأحيان تتطلب

سنوات عديدة من التمويل المستمر لتحقيق أهدافها. هذا ويتناقض مع التمويل النموذجي من سنتين إلى خمس سنوات لمعظم مشاريع صون الطبيعة والمعرضة لخطر التقلبات غير المتوقعة في ميزانيات وأولويات الحكومة والمؤسسات المانحة.

بعض صناديق الحفظ تم إنشاؤها حصريًا لتمويل الأنشطة في منطقة محمية معينة، مثل صندوق بويندي ومجاهينجا الاستئماني في أوغندا؛ بينما تم إنشاء البعض الآخر من أجل نظام المناطق المحمية بالكامل في الدولة، كما هو الحال في بليز.

١. مقايضة الديون

تعتبر مقايضة الديون وسيلة لتخفيف عبء ديون الدول النامية والاستثمار في المواقع المحمية الطبيعية أو الثقافية. في مقايضة الديون تستفيد البلاد من إلغاء الديون بالعملة الصعبة واستفادة المواقع المحمية للحصول على موارد بالعملة المحلية يساوي أحد مضاعفات مبلغ العملة الصعبة الذي تم إنفاقه.

٢. التبرع في مكان العمل

يوفر التبرع في مكان العمل طريقة فعالة للأفراد حيث يقوم الموظفين بالتبرع لأسباب خيرية من خلال صاحب العمل، حيث تمكن الموظفين من تحديد خصم من رواتبهم قبل خصم الضرائب وتحويلها من خلال صاحب العمل إلى مؤسسة خيرية عبر مقاصة متخصصة لتصرف الأموال إلى الجمعيات الخيرية حسب أولويات التمويل. ويمكن للموظف إما تحديد الجمعيات الخيرية التي ترغب في الحصول على المال لدعمها أو السماح لصاحب العمل تحديد ذلك. تتمتع آلية جمع التبرعات في مكان العمل بميزة القدرة على جمع حجم لا بأس به من الأموال وتزويد الموظفين بشيء من الإعفاء الضريبي.

١٢.٢.٤ الاليات على مستوى الموقع

هناك العديد من الفرص لجمع الأموال على المستوى المحلي أو على مستوى الموقع. والسبب هو أن الناس غالبًا ما يكونون أكثر تحفيزًا للدفع لأنها يمكن أن تشعر بارتباط ملموس بالمنطقة أو الموقع. ومع ذلك، إن اعتماد هذا النوع من التمويل على هذه الآلية من التبرعات لن يقدم فائدة تذكر في البلدان الفقيرة أو في المناطق التي نادرًا ما تتم زيارتها. لذا سيكون الحل هو إنشاء آلية لإعادة توزيع الإيرادات المتأتية من هذه الآلية على مستوى الموقع بين عدد من المواقع المختلفة. وفيما يلي أمثلة على بعض الآليات الرئيسية التي يمكن استخدامها على المستوى المحلي أو على مستوى الموقع لتمويل المناطق المحمية:

١. رسوم المستخدم

يغطي مصطلح «رسوم المستخدم» مجموعة واسعة من الاحتمالات مثل:

- رسوم الدخول.
- رسوم الدخول إلى مناطق الجذب الخاصة.
- رسوم مواقف السيارات ومرافق التخييم والتنزه.
- الرسوم المفروضة على أصحاب الامتياز الذين يستفيدون من تشغيل مرافق السكن والطعام والمشروبات، والإرشاد، والقوارب للغوص أو صيد الأسماك.
- رسوم اليخوت أو تصاريح زيارة السفن السياحية.

ويمكن تحصيل رسوم المستخدم إما عن طريق المنطقة المحمية وموظفيها أو من قبل أصحاب الامتياز الذين يدفعون مقابل الحق في توفير التسهيلات للزوار. ومن المرجح أن تذهب الإيرادات المتأتية من رسوم المستخدم بشكل مباشر لصالح حماية الموقع. لكن بالطبع تحصيل الرسوم ينطوي على تكاليف، وهناك حاجة إلى خبرة متخصصة في تحديد العديد من الخدمات التي يتم دفع رسوم مقابلها.

كما تحصل بعض المناطق المحمية على عائدات من خلال فرض «رسوم دعاية» على الشركات، مثل استخدام الموقع كما تحصل بعض المناطق المحمية على عائدات من خلال

فرض «رسوم دعاية» على الشركات، مثل استخدام الموقع المحمي كموقع أو خلفية للإعلان والأفلام والملصقات وغيرها من الاستخدامات. وبعض المواقع تفرض رسومًا على تركيب واستخدام مرافق مثل أبراج الإرسال أو المنصات البحرية أو محطات البحث. كما أن العديد من المناطق المحمية يكسب دخلا عن طريق بيع المنتجات في متاجر الكتب والهدايا أو تقديم الخدمات التي من أجلها يدفع المستخدم كنشاطات التنزه والرحلات والمحاضرات والمتاحف والمعارض والأفلام والترفيه، وتأجير المعدات والخرائط، والأدلة، إلخ. كما أن بيع الحرف اليدوية المحلية طريقة ممتازة لجلب المنافع المالية للمجتمعات المحلية التي تعيش في أو بالقرب من المناطق المحمية.

١. برامج التبني

كما تم استخدام برامج التبني في جميع أنحاء العالم لتوفير إيرادات محددة للمواقع أو الأنواع أو المشاريع. يتلقى المتبرع شهادة تقر «بتبنيه برنامج معين لصون الأنواع أو الموائل» ويحظى المتبني ببعض الامتيازات تمنح من قبل إدارة المناطق المحمية مثل إعفاءه جزء من رسوم الدخول بالإضافة إلى توجيه الشكر والتقدير للمتبني على وسائل الإعلام المتاحة. كما تقوم إدارة المناطق المحمية بالتواصل مع المتبني بشكل دوري لاطلاعه على حالة برنامج التبني الخاص به.

٢. تبرعات الشركات

أصبحت العديد من الشركات مهتمة بمساعدة أنشطة صون الطبيعة من خلال تقديم تبرعات في أغلب الأحيان من أجل تطوير صورة أكثر اخضرارًا مدفوعًا بإحساس حقيقي بالمسؤولية البيئية. ومن أكثر الشركات تعاطفا في هذا المجال هم أولئك الذين يحتاجون إلى تعزيز صورتهم الأخلاقية تجاه البيئة (مثل شركات التعدين واستخراج الموارد الطبيعية) أو تلك التي لها مصلحة مباشرة في نجاح منطقة محمية أو برنامج صون معين.

٣. التبرعات الفردية

بشكل عام، من المحتمل أن يكون الأفراد هم الأسهل في جمع تبرعات منهم من أجل برامج صون الطبيعة. فلا يوجد مقترحات أو مواعيد أو إرشادات للحصول على التمويل. يمكن استخدام هذه التبرعات حسب أولويات المنطقة المحمية الخاصة.

٥. السياحة المستدامة وإدارة الزوار

٥. السياحة المستدامة وإدارة الزوار

١.٥ أهداف السياحة المستدامة في المناطق المحمية

السياحة هي أداة رئيسية في المحافظة على البيئة، فمع نمو سكان العالم والتطور في وسائل النقل على مستوى العالم والحركة السريعة عبر مسافات شاسعة، ازدهرت السياحة وركزت أكثر فأكثر على النسق الطبيعي والثقافي والمناظر البحرية الخلابة وهي غالبًا داخل المناطق المحمية. ونظرا لقدرة السياحة في تحسين الدخل القومي وخلق وظائف تعتبر بمثابة محرك رئيسي للمحافظة على المناطق الطبيعية السليمة وإدارتها بدلاً من تعديلها أو تدميرها لإنتاج سلع أخرى. إن السياحة المستدامة في المناطق المحمية ينبغي في جميع مراحلها من التخطيط إلى الإدارة أن تحقق الأهداف التالية:

- حماية الصفات البيئية و/أو الثقافية التي تجذب السياح من خلال الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والصفات الجمالية والروحية.
- احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصالتها الاجتماعية والثقافية، والحفاظ على بناء التراث الثقافي والقيم التقليدية، والمساهمة في التفاهم بين الثقافات والتسامح.
- ضمان عمليات اقتصادية مجدية وطويلة الأمد، وتوفير مزايا اجتماعية واقتصادية موزعة بشكل عادل لجميع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الذين يتأثرون بالسياحة، بما في ذلك فرص العمل المستقرة والخدمات الاجتماعية للمجتمعات المضيفة، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر.
- توفير فرص مناسبة لتسهيل تجربة الزائر ذات المغزى وعالية الجودة والتي ستساهم في زيادة الإحساس بأهمية برامج حماية الطبيعة والمناطق المحمية.

٢.٥ إمكانيات السياحة المستدامة للمناطق المحمية

يمكن للسياحة أن تؤثر على السياسات العامة والتي بدورها قد تؤثر على مستقبل المناطق المحمية. باختصار، تمثل كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

الجدول ٦ فرص وتحديات السياحة في المناطق المحمية
(المصدر:Phillips, 2000)

الفرص	التحديات
بناء قاعدة من المؤيدين للحفاظ على الطبيعة والثقافة في المناطق المحمية من خلال توفير الخبرات المتميزة.	تصبح المناطق المحمية ببساطة "سلعة" أو موردًا آخر ليتم استغلاله من قبل صناعة تهتم أكثر بالأرباح وتقديم تجارب جديدة بدلاً من دعم برامج الصون.
المساهمة بجهود برامج الصون من خلال إشراك الزوار في مهام الإدارة والمساهمات المالية المباشرة (على سبيل المثال، رسوم الزوار، ورسوم الامتياز، وما إلى ذلك) أو أي دعم عيني آخر للإدارة.	تقوض المصالح السياحية بشكل فعال الإدارة الجيدة من خلال الضغط على الاستخدامات أو الفوائد أو الوصول الذي يضر ببرامج الصون أو الأهداف الثقافية للمنطقة المحمية.
تبرير الدعم السياسي والتمويل الأفضل للإدارة من خلال الاعتراف بأهمية السياحة القائمة على المناطق المحمية للاقتصادات المحلية والإقليمية.	تؤدي أهمية السياحة القائمة على المناطق المحمية إلى الدعم السياسي للتنمية المفرطة في المنطقة المحمية أو حولها.
التخفيف من آثار السياحة من خلال التخطيط الحساس للبنية التحتية، ومعالجة الأضرار الناجمة، وتقنيات التخفيف من تأثير	تحدث آثار سلبية على البيئة، مثل التلوث (مثل التخلص من النفايات وانبعاثات الكربون).
تعزيز الفوائد الاجتماعية والثقافية للمناطق المحمية من خلال تعزيز عوامل الجذب الثقافية والحفاظ عليها، وعرض الثقافة المحلية (مثل القصص، والحرف، والتصميم، والموسيقى، والطعام)، وتوفير الخدمات التمهيدية المناسبة والفرص التعليمية.	الاستخدام غير المستدام للموارد (مثل المياه)، والأضرار التي لحقت بالمناطق الحساسة.
توفير حافز اقتصادي رئيسي، من خلال الفوائد الاجتماعية والمالية المباشرة للمجتمعات الموجودة في المناطق المحمية أو بالقرب منها لحماية الحياة البرية وتحمل بعض الآثار السلبية على الحياة البرية.	تحدث آثار سلبية على المجتمع المحلي (مثل تسليع الثقافة، وتعطيل الحياة التقليدية، والجريمة، والاكتظاظ، وتشريد المجتمعات المحلية لاستيعاب التنمية السياحية، وفقدان الوصول إلى الموارد التقليدية، والضغوط الناجمة عن ارتفاع مستويات الزيارة كارتفاع تكلفة المعيشة والتضخم الناتج عن السياحة.
تحفيز الروابط الاقتصادية المحلية من خلال الملكية المحلية للأصول السياحية، وإدارة الأعمال السياحية، والتوظيف، وسبل العيش البديلة، والريادة في سلسلة التوريد السياحي (مثل الإرشاد، والحرف اليدوية، والأغذية والمشروبات، والنقل، إلخ).	تحدث آثار سلبية على البيئة، مثل التلوث (مثل التخلص من النفايات وانبعاثات الكربون)

٣.٥ سياحة المناطق المحمية في السياقات الدولية

للتعامل مع السياحة بنجاح، يجب على مدراء المناطق المحمية فهم السياق الدولي الأكبر والمتمثل في التعاون والتنسيق الدوليين للحفاظ على المناطق المحمية. يتم التعبير عن هذا الاتجاه بشكل مباشر من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات الدولية للمناطق المحمية التي نشأت منذ السبعينيات.

تشمل هذه المبادرات معاهدات ملزمة، مثل اتفاقيات التراث العالمي واتفاقية رامسار واتفاقية التنوع الحيوي، فضلاً عن الجهود الطوعية، مثل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو وشبكتها الدولية لمحميات المحيط الحيوي.

القائمة الخضراء للمناطق المحمية

تعتبر القائمة الخضراء للمناطق المحمية معيارًا عالميًا جديدًا للمناطق المحمية في القرن الحادي والعشرين. يهدف هذا البرنامج إلى تحسين فعالية إدارة المناطق المحمية ومساهمتها في التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الطبيعة وتوفير القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية المرافقة. وقد قدم البرنامج مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تعنى بترويج الاستخدام المستدام للمصادر الطبيعية داخل هذه المناطق، مع التركيز على وجه الخصوص على مؤشرات لإدارة النشاطات السياحية داخل هذه المواقع وطرق إدارة الزوار بالإضافة إلى مواضيع متعلقة بالاستدامة المالية وعلاقتها ببرامج السياحة المستدامة.

مواقع التراث العالمي

اتفاقية التراث العالمي هي الوسيلة الرائدة في العالم للتعرف على مواقع التراث الطبيعي والثقافي والمختلط وحمايتها. إن إدراج هذه المواقع في قائمة التراث العالمي هو أعلى وسام يمكن منحه لمنطقة محمية، وهو مخصص للأماكن الاستثنائية التي تعتبر "متميزة" وذات قيمة عالمية. غالبًا ما تروج الدول لمواقع التراث العالمي الخاصة بها باعتبارها من بين أهم مقاصدها السياحية؛ وقد أدى ذلك إلى مخاوف بشأن حجم ونوع السياحة التي تتم فيها. في الوقت نفسه، تعد السياحة إلى مواقع التراث العالمي فرصة للتعبير عن قيمها البارزة للزوار. أعدت اليونسكو مجموعة من أدوات لإدارة السياحة المستدامة في هذه المواقع عبر الإنترنت تستهدف بشكل خاص مدراء مواقع التراث العالم لاطلاعهم على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

محميات المحيط الحيوي

محميات المحيط الحيوي هي مناطق محمية تشكل جزءًا من شبكة دولية، مثل التراث العالمي، تشرف عليها أيضًا اليونسكو. وتلعب السياحة المستدامة دورًا مهمًا في أداء وظائف محميات المحيط الحيوي، وفي العديد من هذه المواقع، يعد اختبار الأساليب المحسنة لتنمية السياحة جزءًا من تركيز الإدارة.

الحدائق الجيولوجية العالمية

تعد الحدائق الجيولوجية العالمية نظامًا آخر للتعرف على المناطق المحمية تديره اليونسكو. الحديقة الجيولوجية العالمية هي "منطقة جغرافية واحدة وموحدة حيث المواقع والأراضي" تدار لأهميتها الجيولوجية الدولية بمفهوم شامل للحماية والتعليم والتنمية المستدامة. وليس من المستغرب أن تكون الحدائق الجيولوجية العالمية محاور رئيسية لـ "السياحة الجيولوجية"، والتي يمكن أن تشمل عوامل جذب متباينة مثل التضاريس الدرامية والحفريات والمعادن، إلى اهتمامات مثل المناجم التاريخية والتضاريس.

مواقع رامسار

مواقع رامسار هي مواقع ذات أهمية عالمية للأراضي الرطبة تم تحديدها بموجب اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة. تعتبر العديد من مواقع رامسار عوامل جذب للسياح، ولا سيما لمراقبي الطيور وغيرهم من هواة الحياة البرية. أنتجت الاتفاقية إرشادات واعتمدت سياسات للسياحة من أجل الحفاظ على الأنواع والموائل المستهدفة في الاتفاقية.

شبكات المناطق المحمية الإقليمية

توجد شبكات المناطق المحمية الإقليمية في عدة أماكن حول العالم. فهي تربط المناطق المحمية عبر الدول المجاورة داخل منطقة جغرافية محددة. على المستوى الإقليمي، تم وضع خطوط إرشادية وبروتوكولات ذات الصلة بالسياحة المستدامة من قبل الدول التي تشترك في هذه الشبكات. ومن الأمثلة على ذلك الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة في المناطق المحمية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالسياحة في المتنزهات والمناطق المحمية في شرق آسيا .

اتفاقية التنوع الحيوي

اتفاقية التنوع الحيوي، وهي معاهدة دولية أخرى وواحدة من أهم الاتفاقيات لحماية التنوع الحيوي على المستوى العالمي وذلك من خلال برنامج عملها بشأن المناطق المحمية، والذي "يوفر إطارًا مقبولاً عالميًا لإنشاء أنظمة مناطق محمية وطنية وإقليمية شاملة ومدارة بشكل فعال وممولة بشكل مستدام حول العالم. كما تم تطوير المبادئ التوجيهية للسياحة لاتفاقية التنوع الحيوي من خلال مشاورة دولية شاملة، وتعتبر هذه المبادئ ركيزة أساسية لمساهمة اتفاقية التنوع الحيوي في معالجة التأثيرات العديدة للسياحة على التنوع الحيوي.

منظمة السياحة العالمية

وهي منظمة الأمم المتحدة المتخصصة والمسؤولة عن تعزيز السياحة المستدامة وكيفية الوصول إليها عالميا. تدعم منظمة السياحة العالمية السياحة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وترعى منظمة السياحة العالمية مبادرات السياحة المستدامة، مثل إنشاء المجلس العالمي للسياحة المستدامة الذي يضع المعايير التي يمكن للحكومات الوطنية وكذلك إدارات المناطق المحمية الوفاء بها لاكتساب اعتراف السوق بعمليات السياحة المستدامة.

٤.٥ آثار السياحة على المناطق المحمية

يمكن أن يكون للسياحة في المناطق المحمية مجموعة متنوعة من الآثار الإيجابية والسلبية. وتنقسم تأثيرات السياحة على المناطق المحمية إلى ثلاث فئات متشعبة ومتداخلة في كثير من الأحيان. وهذه الفئات هي الأثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية. (يشمل مصطلح «بيئي» التأثيرات الفيزيائية الحيوية، بينما يشمل مصطلح «اجتماعي» التأثيرات الثقافية والمجتمعية وغيرها). ويلخص الجدول (٧) الآثار الإيجابية المحتملة للسياحة في المناطق المحمية.

الجدول ٧ الآثار الإيجابية المحتملة للسياحة في المناطق المحمية
(المصدر:Phillips, 2000)

نوع الأثر	أمثلة على الآثار الإيجابية المحتملة
بيئي	• توفير التوعية حول قضايا الحفاظ على البيئة واحتياجاتها. • نقل المعرفة وتقدير أكبر للقيم والموارد الطبيعية من خلال الخبرات والتعليم والتفسير. • خلق الوعي بقيمة الموارد الطبيعية وحماية الموارد التي بخلاف ذلك لها قيمة ضئيلة أو معدومة بالنسبة للسكان، أو تعتبر تكلفة وليست فائدة. • دعم البحث والتطوير للممارسات البيئية الجيدة وأنظمة الإدارة للتأثير على عمل شركات السفر والسياحة، وكذلك سلوك الزائر في الوجهات. • دعم مراقبة البيئة والأنواع من خلال المتطوعين الأكاديميين.
اقتصادي	• توليد فائدة اقتصادية لمنطقة أو مجتمع لتعزيز الالتزام بالحفاظ على المنطقة الطبيعية والحياة البرية فيها. • زيادة فرص العمل والدخل للسكان المحليين • تحفيز مشاريع سياحية جديدة وتنويع الاقتصاد المحلي. • تحسين المرافق المحلية ووسائل النقل والاتصالات مع قدر أكبر من الاستدامة. • تشجيع التصنيع المحلي وبيع البضائع وتقديم الخدمات. • الوصول إلى أسواق جديدة والعملات الأجنبية. • توليد عائدات ضريبية محلية. • تمكين الموظفين من تعلم مهارات جديدة. • تقديم الدعم المالي للمناطق المحمية من خلال دفع الرسوم والمصاريف السياحية.

اجتماعي	• تحسين مستويات المعيشة للسكان المحليين. • تشجيع الناس على تقدير ثقافتهم المحلية والمناطق المحمية. • دعم التعليم البيئي للزوار والسكان المحليين، وتعزيز فهم أكبر لقيم وموارد التراث الثقافي. • إنشاء بيئات جذابة للوجهات وللمقيمين مثل الزوار، والتي قد تدعم أنشطة جديدة متوافقة. (مثل الخدمات أو الصناعات القائمة على المنتجات). • تحسين التفاهم بين الثقافات من خلال التواصل الاجتماعي. • تشجيع تنمية الثقافة والحرف والفنون والمحافظة عليها. • تشجيع الناس على تعلم لغات وثقافات الآخرين. • تعزيز القيم الجمالية والروحية والصحية وغيرها. من القيم المتعلقة بالرفاهية. • تحسين الصحة البدنية من خلال التمارين الترفيهية (مثل المشي وركوب الدراجات). • المساهمة في الصحة النفسية عن طريق الحد من الإجهاد والتعب. • رفع مكانة الصون على المستويات المحلية والوطنية والدولية. • تفسير قيم وقضايا الصون وقضايا الإدارة للزوار.

أما فيما يخص الأثار السلبية المحتملة للسياحة، فمن المعروف ان السياحة قد تسبب آثارًا سلبية على قيم الصون في المنطقة المحمية، سواء كانت مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق لتوفير الوصول والإقامة أو مرافق أكثر تواضعًا مثل المخيمات الصغيرة أو مسارات الزوار. قبل أي بناء، يجب على الإدارة إجراء تقييم للأثر البيئي لتحليل الآثار المحتملة والتخفيف منها. كما يجب على مدراء المناطق المحمية مراقبة ملفات الآثار البيئية والاجتماعية للسياحة داخل وحول المنطقة المحمية للمساعدة في تحديد المشاكل المحتملة، وتتبع الظروف المتغيرة، واتخاذ إجراءات التخفيف عند الضرورة، وتقييم فعالية الاستجابات.

وتم تقسيم الآثار السلبية المحتملة للأنشطة السياحية على محورين وهما الأثار المترتبة على الجوانب البيئية، أنظر الجدول (٨)، والأثار المترتبة على الجوانب الاجتماعية والثقافية، أنظر الجدول (٩).

الجدول ٨ الآثار السلبية المحتملة للأنشطة السياحية على البيئة
(المصدر: Eagles, McCool & Haynes, 2002).

نوع الأثر	الأنشطة السياحية	أمثلة على العواقب المحتملة
هواء	النقل والكهرباء	تلوث الهواء والضوضاء من المركبات زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
الإضاءة	الإضاءة في وبالقرب من المرافق	التلوث الضوئي يمكن أن يصرف انتباه السلاحف البحرية الصغيرة عن التوجه إلى البحر
بنية تحتية	بناء أو تشغيل المرافق	التلوث الضوضائي من المركبات يمكن أن يؤثر على نجاح تكاثر الطيور
ماء	التخلص من النفايات	المعادن والمغذيات ومياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة والبنزين والسموم المضافة إلى البيئة يقلل التلوث من جودة المياه وزيادة استهلاك المياه
الجيولوجيا والتربة	الجمع والتخريب والتآكل	الكتابة على الجدران و / أو إزالة المعادن والصخور والحفريات التغيرات الفيزيائية والكيميائية في التربة
منظر جمالي	تطوير مرافق سكنيةوالتآكل	التأثير البصري للمستوطنات على المناظر الطبيعية
بيئات	استخدام الموارد الطبيعية والتلوث	تجزئة الموائل الطبيعية (مثل الأراضي الرطبة) التنافس بين الأنواع النباتية المحلية والأنواع الغازية تغيير تواتر الحرائق مما يؤدي إلى تغيير الموائل تدمير الموائل (مثل غابات المانغروف) الصيد الجائر لتوفير الغذاء للزوار
الحيوانات البرية	حركة المشاة والمركبات	التغييرات في توزيع النبات ونموه وتكاثره، مما يؤثر على التنوع والتكوين والتشكل.

الجدول ٩ الآثار السلبية المحتملة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية (المصدر: Eagles, McCool & Haynes, 2002).

مجال التأثير	أمثلة على العواقب المحتملة
الاجتماعية والثقافية	
التقاليد	
علم النفس	يغير سلوك الناس من خلال مراقبة الآخرين على أمل تحقيق ما يرون أنه مكانة أعلى؛ قد تدفع السكان المحليين لتقليد السياح ولكنهم يشعرون بخيبة أمل الإساءة التي يتعرض لها السكان عند مواجهتهم بتصوير غير دقيق لثقافاتهم أو من خلال سلوك غير لائق من قبل السياح، مما يؤدي إلى كراهية الأجانب والصراع بين المجتمعات والسياح
الجريمة والاستقرار	الجريمة والاستقرار زعزعة لاستقرار المجتمعات، مما يؤدي إلى زيادة الجريمة ونشاطات لا أخلاقية أخرى الاستغلال للنساء والشباب نزوح وإعادة توطين المجتمعات المحلية
الأدوار	التوتر وفقدان الثقة بالنفس، خاصة بالنسبة للرجال والأجيال الأكبر سنًا الذين لا يشاركون بنشاط في صناعة السياحة
اقتصادي	
التوظيف	قد تكون خيارات التوظيف ليست جيدة وخاصة مع انخفاض الأجور ومتطلبات المهارات المنخفضة، مما يوفر فرصة ضئيلة للتقدم وتدريب السكان المحليين
تطوير الأعمال المحلية	التسرب الاقتصادي، عندما يتم إعادة جزء كبير من أرباح العملات الأجنبية من السياحة إلى الوطن مما يعزز تنمية الأعمال التجارية المحلية. قد تتسبب موسمية الأعمال في صعوبات للمؤسسات خلال المواسم المنخفضة
تنويع	التنويع في تكاليف الفرص للتخلي عن الصناعات الأخرى المدرة للدخل والتي قد تكون السياحة غير متوافقة معها، مثل الزراعة أو التعدين الاعتماد على السياحة، مما يجعل الاقتصاد ضعيفًا، مع تعرض مقدمي الخدمات والمنتجات للخطر إذا كان هناك تراجع في الزيارة التوزيع غير المتكافئ للمنافع، كما هو الحال عندما تتراكم على مجموعة صغيرة من النخبة التضخم، الذي من خلاله قد تصبح الوجهات في مناطق نمو السياحة باهظة التكلفة بالنسبة للموظفين.

5.0 مبادئ السياحة المستدامة وإدارة الزوار

إذا تمت إدارة السياحة واستخدام الزوار في المناطق المحمية بشكل مستدام، يمكن أن تكون عاملاً إيجابياً للحفاظ على الطبيعة. ومن خلال تطبيق أفضل الممارسات، يمكن للسياحة المستدامة أن تساعد أيضًا في تحقيق مجموعة واسعة من القيم الطبيعية والاجتماعية التي تساهم في مهمة الحفاظ على المنطقة المحمية وتوليد الفوائد التي قد تعود على المجتمعات المحلية.

ومن هنا يجب التفكير مليا أولا في كيفية توفير استخدامات الزائر داخل المناطق المحمية دون تهديد قيمهم الطبيعية والثقافية والروحية الأساسية، وثانيًا في كيفية توفير فرص الترفيه والسياحة في المناطق المحمية المناسبة، ذات جودة عالية، وتوفر الفوائد لجميع أصحاب المصلحة.

من أجل الإجابة على التساؤلات المذكورة آنفاً تم تطوير عشرة مبادئ للسياحة وإدارة الزوار في المناطق المحمية وتم تلخيصها في الجدول رقم (١٠).

الجدول ١٠ مبادئ للسياحة وإدارة الزوار في المناطق المحمية (المصدر: Eagles, McCool & Haynes, 2002).

المبادئ	نظرة عامة	الاجراءات
١. تعتمد الإدارة المناسبة للسياحة على الأهداف وقيم المناطق المحمية	• تعتبر المراقبة خطوة أساسية لجميع أطر الإدارة التكيفية أو الاستباقية، حيث تقوم بتوفير البيانات حول الموارد والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تسترشد بها قرارات الإدارة. • لا يلزم أن تكون المراقبة معقدة أو مكلفة. غالبًا ما يكون هناك العديد من الخيارات الممكنة.	• تعتمد الإدارة المناسبة للسياحة على الأهداف وقيم المناطق المحمية. • الأهداف ضمن خطط إدارة المناطق المحمية توفر بيانات نهائية للنتائج المرجوة من إدارة المناطق المحمية • تحدد مدى ملاءمة إجراءات الإدارة وتشير إلى الموارد المقبولة والظروف الاجتماعية • تسمح بتقييم نجاح إجراءات الإدارة. • ضمان أن تتضمن خطط الإدارة أهدافًا مناسبة وواضحة، مع اعتبار الصون أولوية وقبل كل شيء. • تحديد الأهداف والموافقة عليها من خلال المشاركة العامة.
٢. التخطيط الاستباقي للسياحة وإدارة الزوار يعزز الفعالية	• العديد من قرارات إدارة المناطق المحمية هي قرارات تقنية (مثل تحديد موقع المسار وتصميم مركز الزوار)، ولكن البعض الآخر يعكس أحكامًا إدارية (مثل القرارات المتعلقة بما إذا كان سيتم تقييد الاستخدام وكيفية الحد منه، وأنواع المرافق وفرص السياحة المقدمة).	• توفير الفرص للزوار للتعرف على قيم المناطق المحمية من خلال المعلومات. • إدراك لنشاط الزائر الناشئ أو استخدام نمط قد يكون له آثار إدارية

٣. تغيير شروط استخدام الزائر أمر لا مفر منه وقد يكون مرغوبًا فيه	• تميل التأثيرات ومستويات الاستخدام والتوقعات للظروف المناسبة إلى التباين (على سبيل المثال، تأثير موقع المخيم في المحيط مقابل مركز المنطقة المحمية). • تؤثر المتغيرات البيئية على استخدام الزائر ومستوى التأثير (مثل التضاريس والنباتات والوصول).	• استخدم خطة تقسيم المناطق بشكل صريح لإدارة فرص الترفيه المتنوعة. • استخدام المعرفة بالتنوع لاتخاذ قرارات بشأن الرغبة في السياحة في مواقع محددة (وبالتالي فصل القرارات الفنية عن تلك القائمة على الأحكام
٤. الآثار على الموارد والظروف الاجتماعية هي نتائج حتمية للاستخدام البشري	• أي مستوى من الاستخدام الترفيهي يؤدي إلى بعض التأثير. في معظم الحالات، توفر المستويات الأولية الصغيرة من الاستخدام أكبر التأثيرات لكل وحدة استخدام. عندما يكون هناك تعارض بين الصون والأهداف الأخرى، يكون للصون الأولوية. • تعتبر عملية تحديد مدى قبول التأثير أمرًا محوريًا لتخطيط وإدارة استخدام الزائر.	• يجب على المدراء أن يسألوا: "ما مدى التأثير المقبول على أساس قيم وأهداف المناطق المحمية؟" • يجب على المدراء التصرف بشكل مناسب لإدارة مستوى التأثير المقبول
٥. الإدارة موجهة للتأثير على السلوك البشري وتقليل التغيير الناجم عن السياحة	• غالباً ما تحمي المناطق المحمية العمليات والخصائص الطبيعية، لذا فإن الإدارة موجهة بشكل عام نحو إدارة التغيير الذي يسببه الإنسان لأنه يسبب معظم الاضطرابات. • قد يؤدي التغيير الذي يسببه الإنسان إلى ظروف تعتبر غير مرغوب فيها. • بعض التغييرات مرغوبة وقد تكون سبب إنشاء المنطقة المحمية. على سبيل المثال، تم إنشاء العديد من المناطق المحمية لتوفير فرص الترفيه والتنمية الاقتصادية المحلية	• تحدد إجراءات الإدارة الأكثر فعالية في التأثير على مقدار ونوع وموقع التغييرات
6. يمكن أن تتغير التأثيرات بالعديد من العوامل، لذا فإن تقييد مقدار الاستخدام ليس سوى أحد خيارات الإدارة العديدة	• تؤثر العديد من المتغيرات (بخلاف مستوى الاستخدام) على علاقة الاستخدام / التأثير في المناطق المحمية (مثل سلوك الزوار وطريقة السفر وحجم المجموعة والموسم والظروف الفيزيائية الحيوية).	• قد تكون برامج التعليم والمعلومات والرصد، وكذلك اللوائح التي تهدف إلى تقييد سلوك الزائر ضرورية

	• الآثار الناجمة عن استخدام الزائر أو أنشطة الإدارة قد تحدث خارج المنطقة المحمية، أو قد لا تكون مرئية حتى وقت لاحق (على سبيل المثال، قد يؤدي حظر الاستخدام إلى إزاحة ذلك الاستخدام إلى مناطق أخرى؛ أو قد يؤدي سوء معالجة المياه إلى تلوث المياه في اتجاه مجرى النهر). • يحتاج المخططون إلى معرفة كبيرة بالعلاقات بين الاستخدام والتأثيرات للتنبؤ بالتأثيرات المستقبلية على مجموعة متنوعة من المقاييس ومع مرور الوقت	
٧. المراقبة ضرورية للإدارة المهنية	• المراقبة أمر أساسي للإدارة المهنية وتعتبر المراقبة خطوة أساسية لجميع أطر الإدارة التكيفية أو الاستباقية، وتوفر البيانات معلومات حول الموارد والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تسترشد بقرارات الإدارة. • لا يلزم أن تكون المراقبة معقدة أو مكلفة. غالبًا ما يكون هناك العديد من الخيارات الممكنة.	• تعزيز المشاركة العامة وتثقيف الزوار من خلال تشجيعهم على المشاركة في المراقبة
٨. يجب أن تفصل عملية صنع القرار الوصف الفني عن الأحكام الإدارية	• العديد من قرارات إدارة المناطق المحمية هي قرارات تقنية (مثل تحديد موقع المسار وتصميم مركز الزوار)، ولكن البعض الآخر يعكس أحكامًا إدارية (مثل القرارات المتعلقة بما إذا كان سيتم تقييد الاستخدام وكيفية الحد منه، وأنواع المرافق وفرص السياحة المقدمة).	• يجب أن تفصل عمليات القرار أسئلة "الظروف الحالية" عن "الظروف المفضلة"
٩. ينبغي إشراك المجموعات المتأثرة حيث أن هناك حاجة إلى توافق في الآراء والشراكة من أجل التنفيذ	• تؤثر جميع قرارات الإدارة على بعض الأفراد والجماعات. ويجب تحديد هذه المجموعات في وقت مبكر من عملية صنع القرار.	
١٠. الاتصال هو المفتاح لزيادة المعرفة ودعم الاستدامة	• يمكن للإبلاغ عن نتائج مراقبة الآثار السياحية على الصون والمنافع المجتمعية أن يفسر أسباب قرارات الإدارة	

٦.٥ النشاطات العامة للسياحة البيئية

ويمكن تلخيص النشاطات السياحية داخل المناطق المحمية كالاتي:

- المشي في الطبيعة والمشي الطويل.
- مراقبة الطيور.
- تصوير الطبيعة.
- سفاري الحيوانات البرية.
- التخييم والمبيت في الطبيعة.
- تسلق الجبال.
- صيد السمك.
- التجديف في الأنهار والمسطحات المائية.
- الدراسات النباتية وخصوصا للأزهار البرية.

٧.٥ تعريف السياحة البيئية

تم تطوير مجموعة من التعريفات للسياحة البيئية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. يمكن ملاحظة تغيرها مع الوقت بسهولة، وهي بشكل عام تركز بداية على مجرد التمتع بالطبيعة حتى تصل إلى دعم برامج حمايتها وديمومة أنظمتها.

التعريف الأول

هي الانتقال إلى مناطق غير ملوثة ولم تعاني من العبث بهدف التمتع والإعجاب ودراسة نباتاتها وحيواناتها الفطرية إضافة إلى المكتسبات التاريخية والثقافية الموجودة فيها (١٩٨٨).

التعريف الثاني

هي السياحة التي تشتمل على تفسير وتعلم موجودات موقع ما والتي تدار بطريقة مستدامة بيئيا (١٩٩٠).

التعريف الثالث

هي عملية الانتقال ذات المغزى للمناطق الطبيعية بهدف فهم المكتسبات الطبيعية والثقافية في تلك البيئات مع الاهتمام الكبير بعدم إحداث تغيير على سلامة أنظمتها الطبيعية مع إيجاد فرص اقتصادية تجعل عملية حماية المصادر الطبيعية مفيدة للمجتمعات المحلية (١٩٩١).

التعريف الرابع

هي السياحة ذات الأثر القليل على البيئة والمكتسبات الثقافية المحلية بينما تستخدم حثيثا لإدامة الاقتصاد المحلي وفي الوقت نفسه تساهم في حماية الموروث الطبيعي والإنساني.

٨.٥ تطوير الأهداف وأهميتها للسياحة البيئية

ومن اجل تطوير برنامج سياحي متكامل لا بد بداية من تطوير مجموعة من الأهداف الواضحة لتعكس الأسباب الرئيسية تطوير البرامج السياحية في المناطق المحمية

أهمية تحديد الأهداف

- تعتمد جميع القرارات الخاصة بتطوير المنطقة المحمية على أهدافها بشكل مباشر.
- تمكن من مستوى أعلى من الاستهداف والتركيز.
- تشكل غاية موحدة وواضحة للجميع.
- تحقق فعالية أكبر للجهود وحفظها.

٩.٥ الاعتبارات المهمة في عملية تطوير الأهداف للسياحة البيئية

١. المستفيدون

هل هم المجتمعات المحلية أم المستثمرون أم غيرهم؟

٢. مستوى الاعتمادية

إلى أي مدى ستعتمد المحمية على السياحة البيئية كمصدر للدخل؟

٣. نطاق التطوير

ما حجم العملية السياحية التي تخطط إدارة المناطق المحمية لتأسيسها، وهل هناك حاجة لربط نطاق التطوير بالمستفيدين من العملية السياحية ومدى اعتماد الموقع عليها؟

٤. مصادر الزوار

- ما هي مصادر الزوار المحتملين للمنطقة المحمية وهل هم محليين أم من الخارج؟
- مصادر تمويل العملية السياحية.
- ما مدى وفرة مصادر التمويل ومن أين يمكن الحصول عليها.

٥. إشراك أصحاب المصلحة

من الضروري جدا أن يكون هناك سياسة واضحة للمؤسسة المديرة للعملية السياحية نحو دمج جميع الأفراد والمجموعات ذات العلاقة بالمنطقة المحمية وإشراكهم في عملية تطوير الأهداف، على أن يكون ذلك من خلال آليات واضحة منها الاجتماعات العامة وحلقات النقاش واللقاءات. وفي حال تطوير الأهداف من قبل الجميع فإنه لابد أن يتم تبنيها والالتزام بها من قبل الجميع أيضا.

٦. شمولية الأهداف

هنا لابد للأهداف أن تعكس احتياجات ومتطلبات عناصر المنطقة المحمية المختلفة ويجب أن تحقق اتزان بين أهمية صون المصادر الطبيعية وبين استخدامها لغايات السياحة.

٧. وضوح الأهداف

على الأهداف أن تكون واضحة ومفسرة لنفسها بنفسها دون فسح أي مجال لاختلاف الأحكام والفهم.

أمثلة على أهداف تطوير السياحة لبعض المناطق المحمية

الأول: تطوير عملية سياحية ذات جدوى للمنطقة المحمية مبنية على مبادئ وقواعد السياحة البيئية وذلك في سبيل تحقيق دخل مادي ودعم سياسي للوصول إلى مستوى أعلى من الوعي بأهمية أنظمتها الطبيعية وتحقيق منافع اقتصادية للسكان المحليين.

الثاني: تشجيع تطوير السياحة البيئية في المنطقة المحمية كوسيلة للنهوض بمستوى تقدير الزوار لمقوماتها الداخلية بينما تجلب منافع اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المحلية وتحقق دخل مادي لدعم برامج صونها وإدارتها.

١٠.٥ خطط تطوير السياحة البيئية

لابد قبل العمل على إنتاج خطة تطوير السياحة البيئية للمنطقة المحمية أو لموقع ما، أن نسأل بعض الأسئلة الأساسية:

هل تملك المنطقة المحمية عوامل جذب كافية تجلب الزوار وتجعلهم مستعدين للدفع مقابلها؟

- من المحتمل أن تكون المنطقة معروفة للزوار منذ سنين.
- يمكن أن تحتوي المنطقة المحمية على أشياء مميزة أو غريبة أو رائعة.
- قد توفر المنطقة المحمية فرصة للمغامرة أو التجربة غير الاعتيادية أو الخروج إلى مناطق منعزلة.

هل يمكن ربط العملية السياحية في المنطقة المحمية بمواقع محلية أو وطنية ذات جذب سياحي؟ وهل يمكن للمنطقة المحمية أن تقدم مستوى مشابه من الخدمة والتجربة؟ وهل يمكن مقارنتها بمناطق عالمية شبيهة؟

- يمكن للمنطقة المحمية ألا تتعدى كونها مكان جميل لكن في الوقت ذاته توفر مرافق متميزة جدا وتجربة غريبة خاصة تمكنها من جذب أعداد كبيرة من الزوار.

هل يمكن وصول الزوار لمواقع الجذب المتميزة في المنطقة المحمية بسهولة؟

هنا لابد من ربط عملية وصول الزوار للمناطق الأكثر حساسية من المنطقة المحمية بأهمية صونها والحفاظ عليها.

ما هو السوق المتوقع للعملية السياحية؟

- يجب التذكر هنا أننا لا نبحث عن سياحة عددية لتعارضها مع مبادئ السياحة البيئية.
- يمكن أن يكون الزوار المحتملون محليين أو خارجيين أو كلاهما.
- يجب ملاحظة إمكانية وجود السوق المحلي قبل تطوير البرنامج السياحي في المنطقة المحمية

كما يجب ملاحظة قرب موقع المنطقة المحمية من مراكز التجمعات السكانية أو المواقع السياحية الأخرى مع ربطها بأفضليات الزوار فيما يتعلق بالعزلة والهدوء.

هناك ميزة للسوق المحلي والوطني أنه يساعد في استدامة العملية السياحية حال فقدان السوق الخارجي وفي الوقت ذاته يقلل من الآثار الجانبية للسياحة البيئية على الثقافة المحلية.

يمكن أن تكون متطلبات الزوار الخارجيين من حيث مستوى المرافق والخدمات أعلى من المعتاد وأكثر رفقا بالبيئة وبالتالي فإن تلبيتها تتطلب استثمار أكبر مع اعتبار كونهم مستعدون لدفع قيمة أكبر مقابل ما يحصلون عليه. ويجب مراعاة أنه في سبيل جذب الزوار الخارجيين لا بد من وجود مقومات مميزة جدا للموقع تبرر قدومهم من مسافات شاسعة لأجله.

١.١٠.٥ مراحل إعداد الخطة العامة لتطوير السياحة

المرحلة الأولى: مرحلة تقييم الوضع الحالي للمنطقة

أولا: المعلومات البيئية وتضم الأنظمة الطبيعية والموائل والأنواع البرية وأنواع النبات الطبيعي، المظاهر التضاريسية الأساسية، المعلومات الفيزيائية الأخرى مثل الجيولوجيا والتربة والمعلومات المناخية.. الخ

ثانيا: المعلومات الثقافية والاقتصادية الاجتماعية وتضم التنظيم الاجتماعي وآلية اتخاذ القرار في المجتمع المحلي، الأهمية الأثرية للموقع، مصادر الدخل والمعيشة الأساسية، تجربة المجتمعات المحلية السابقة في مجال السياحة، توجهات المجتمعات المحلية العامة بما يخص إمكانية تطوير السياحة في المنطقة.

ثالثا: المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية والمرافق ذات العلاقة بالسياحة.

رابعا: المعلومات المتعلقة باتجاهات استخدامات الزوار للمنطقة

المرحلة الثانية: مرحلة تطوير الخطة العامة للسياحة في الموقع

أولا: تحديد خيار التطوير للموقع.
ثانيا: تبرير ذلك الخيار.

ثالثا: عرض تفصيلي لخطة الموقع لتضم خطط تقسيم المناطق، عوامل الجذب، البنى التحتية والمرافق، الاستخدامات المحتملة للزوار.

رابعا: عرض تفصيلي لاستراتيجية التطوير المقترحة على أن تشمل ما يلي: النشاطات العامة ومنهجية دمج المجتمعات المحلية والقطاع الخاص ولوائح التنظيم وهياكل الإدارة.

خامسا: تطوير دراسة جدوى أولية مالية للبرنامج.

سادسا: تحديد المؤشرات وتطوير برامج المراقبة.

المنهجية السياحة المعتمدة على صون المصادر

كما هو معلوم أن محور السياحة البيئية يعتمد على استخدام المصادر لموقع ما، وبطريقة لا تلحق ضررا بتلك المصادر ولا تسبب تغيرا لمكوناتها. وحقيقة الأمر أنها عملية متبادلة إذ أن صون المصادر الطبيعية هو أنجع وسيلة لإدامة العملية السياحية. وتعتبر الطبيعة والثقافة في العديد من الحالات هي موقع الجذب وبالتالي فإن هناك احتمال بأن تتعارض أهداف صون مكونات الموقع الطبيعية والثقافية مع أهداف استخدامه لغايات السياحة. لذا يجب أن تراعي المؤسسة القائمة على إدارة العملية السياحية في المنطقة المحمية ضرورة تحديد مواقع التعارض المحتملة وتطوير خيارات حلها ولا يكون ذلك إلا بعد تطوير مستوى مناسبا من المعرفة لبيئة المنطقة وثقافتها حتى يتسنى لها تحديد أولويات صونها وإمكانات تطويرها.

عملية جمع المعلومات الأولية

١. أهمية المعلومات الأولية: ويتضمن ذلك النقاط التالية:

- تحقيق فهم شامل لقيمة المنطقة المحمية من الناحية الطبيعية والثقافية.
- التأكد من أن عملية التطوير السياحية مستدامة بيئيا وثقافيا.
- تحديد مواقع الحساسية والهشاشة.
- اتخاذ إجراءات مبدئية لصون المصادر.
- تقييم الوضع الحالي في الموقع لنتمكن من القياس عليه في المستقبل.
- تعريف المؤشرات البيئية والثقافية اللازمة لبرنامج تقييم أثر التطوير السياحي.

أنواع معلومات المجموعة لتطوير الخطة السياحية ويمكن تلخيصها بما يلي:

١. المعلومات الحيوية

- النباتات والحيوانات
- تكوين الأنواع وتنوعها.
- هيكل الغطاء النباتي.
- قوائم الأنواع لتشمل النادرة والمستوطنة والمهددة.
- الوفرة النسبية للمفترسات وفرائسها.
- حركة الهجرة.

٢. المؤشرات الحيوية

تعريف المؤشر الحيوي

هو النوع أو مجموعة الأنواع التي بمعرفة وضعها يمكن التعرف على الوضع البيئي العام المحيط بها.

صفات المؤشرات الحيوية

- سهلة التعريف.
- سهلة الدراسة.
- تستجيب بسرعة لتغيرات الموائل.
- تتميز بدورات سكانية متزنة (مجموعات سكانية غير متغيرة).
- تاريخها الطبيعي وصفاتها الحيوية معروفة.

٣. الأنواع المستهدفة

تعريف الأنواع المستهدفة

هي الأنواع التي يحظى وضعها البيئي باهتمام كبير للأسباب التالية:

- أنواع مهددة بالانقراض.
- أنواع مستوطنة.
- أنواع ذات أهمية ثقافية.
- أنواع ذات بعد إعلامي (أعلام).
- أنواع ذات أهمية اقتصادية أو طبية.

٤. المعلومات الفيزيائية (اللاحيوية) ومنها:

- نوعية المياه ومصادرها.
- تضاريس المنطقة وصخورها.
- أنواع التربة ومكوناتها.
- المعلومات المناخية.

٥. المعلومات الثقافية ومنها:

- أثار المنطقة واستخداماتها التقليدية.
- تاريخ المنطقة الحديث.
- المعلومات الاقتصادية الاجتماعية.
- أنظمة استخدام الأراضي الحالية (رعي، سياحة، جمع حطب، صيد).
- المجموعات الاجتماعية المستخدمة للموقع (أصولهم وأنماط حياتهم ومصادر دخلهم).

كيفية استعمال المعلومات المجموعة والاستفادة منها

- تطوير توصيات لإدارة الموقع فيما يخص استراتيجيات استخدامات الأراضي (السياحة، المشاريع الاقتصادية الاجتماعية، الاتصال والتوعية والتعليم والأبحاث العلمية الأخرى).
- تطوير برامج المراقبة البيئية (الأنواع المستهدفة، المؤشرات الحيوية، المؤشرات الثقافية).
- تطوير صورة متكاملة للمنطقة المحمية.
- تحديد استخدامات الأراضي ومناطقها المختلفة.
- تقييم الأثر البيئي والثقافي لاستخدامات الموقع المختلفة.

١١.٥ خطة تقسيم المناطق

مقدمة

تنشأ معظم المناطق المحمية بأهداف اجتماعية واقتصادية إضافة إلى أهداف حماية التنوع الحيوي، وينتج عن هذا تعدد الاحتياجات الإدارية للموقع الواحد لتحقيق هذه الاهداف المتنوعة. وعليه يتم تنظيم الأنشطة المختلفة المسموحة في المناطق المحمية من خلال «خطط تقسيم المناطق» وهي الوسيلة التي يتمكن من خلالها مدراء المناطق المحمية والمخططون من تحديد غرض الاستخدام لكل جزء من المنطقة المحمية بناء على فهم أهميته البيئية من جهة ومقدار الضغوط والمهددات التي يتعرض لها الموقع من جهة أخرى. وقد تكون خطة التقسيم بشكل وثيقة وصفية مكتوبة توضح الحدود الجغرافية لكل منطقة أو بشكل خارطة مفصلة ترفق عادةً بالخطة الإدارية لكل منطقة محمية.

تهدف خطط تقسيم المناطق المحمية بشكل عام إلى توفير الحد الأقصى من الحماية للأجزاء الأكثر أهمية من ناحية بيئية والأقل تأثراً بالاستخدامات والأنشطة البشرية مع السماح بعدد من الاستخدامات الضرورية لاستدامة الموقع والمتوافقة مع أهداف تأسيس المناطق المحمية كالأنشطة التعليمية وأنشطة السياحة البيئية. وتلعب خطة تقسيم المناطق دور أساسي في التخطيط لتطوير الكثير من الخطط العملية للمناطق المحمية ومنها بشكل رئيسي خطط تطوير السياحة البيئية، حيث تساعد في تحديد مواقع الاستخدام السياحي وإدارة الزوار وأعدادها.

الطريقة العامة لتطوير خطة التقسيم

تتدرج طرق إعداد خطط التقسيم للمناطق المحمية من البساطة إلى التعقيد بحسب: تعدد الأهداف الإدارية المتوقعة من الموقع، طبيعة الموقع نفسه وبحسب طبيعة البيانات المتوفرة عنه. فمن الممكن تحضيرها بالاعتماد على خبرة الباحثين في الموقع دون إجراء تحاليل جغرافية معقدة، إلا أن هذه الطرق تعتبر غير دقيقة وتستخدم فقط في حال عدم وجود مسوحات بيئية كافية. ومع تطور البرمجيات وطرق التحليل المتاحة ووفرة البيانات تم تطوير منهجية موحدة تعتمد على أسس واضحة ومعايير جغرافية قابلة للقياس وقابلة للتكرار والتطبيق مع مراعاة خصوصية كل موقع.
يتم استخدم نظام المعلومات الجغرافي في بناء نموذج جغرافي لتحليل وربط البيانات التي جمعت من المسوحات البيئية الأولية للموقع إضافةً إلى البيانات الجغرافية المجموعة من التقارير السابقة المتوفرة عن الموقع. يقوم النموذج بتقييم الموقع عن طريق معايير متعددة يتم اختيارها لإبراز أهمية الموقع من ناحية بيئية ولتقدير مقدار الضغوط التي يتعرض لها الموقع نتيجة للاستخدامات المختلفة، وذلك باستخدام مبدأ التراكب الموزون للطبقات.

إذ يتم في البداية تمثيل البيانات التي تمثل خصائص الموقع في شكل طبقات منفصلة، ثم يتم تحليلها على ثلاث مراحل:

١. تقييم أهمية التنوع الحيوي للمنطقة المحمية: يقوم في بداية هذا الجزء من التحليل الخبراء المعنيون (الباحثون وخبراء التنوع الحيوي) بتحديد المعايير التي سيتم تقييم أهمية التنوع الحيوي للمنطقة المحمية بناءً عليها، وتشمل بشكل عام المناطق الممثلة للأنماط النباتية التي أنشئت من أجلها المنطقة المحمية، وتوزيعات

١. الأنواع الهامة من النباتات والحيوانات وكثافاتها (كالأنواع النادرة والمهددة والأنواع المؤشرة على صحة النظام البيئي). يتم تمثيل كل من هذه المعايير بشكل طبقات منفصلة باستخدام نظام المعلومات الجغرافي، ويتم تقييم كل طبقة على حدةً وإعادة تصنيفها باستخدام مقياس تقييم موحد مثلاً (من ١ – ١٠) أو من (١ -٥). إذ يجب أن تعطى المناطق التي تتوفر فيها الأنماط النباتية الممثلة والأهم للمنطقة المحمية العلامة الأعلى وتقل العلامة كلما قلت أهمية النمط النباتي بالنسبة لأهداف إنشاء المنطقة المحمية. أما بالنسبة لتوزيعات الأنواع النباتية والحيوانية فإنها تحول إلى خرائط كثافة، فتعطى القيم الأعلى لكثافات الأنواع العلامات الأعلى والقيم الأقل تعطى علامات أقل. وفي الخطوة الثانية تجمع كافة الطبقات المصنفة بحسب الأهمية النسبية لكل طبقة باستخدام أداة الجمع الموزون، إذ يقدر الخبراء المعنيون الأوزان النسبية لكل من هذه الطبقات المصنفة لتحديد الأماكن ذات الأهمية التراكمية الأعلى لقيم التنوع الحيوي في المنطقة المحمية.

٢. تقييم المهددات والاستخدامات البشرية في المحمية: يقوم في بداية هذا الجزء فريق إدارة المحمية وخبراء التنوع الحيوي بتحديد معايير التقييم والتي تمثل الاستخدامات الأكثر تهديداً للتنوع الحيوي في المنطقة المحمية كالصيد والرعي والسياحة غير المستدامة وغيرها من المهددات. تمثل هذه المهددات في طبقات منفصلة كما في المرحلة الأولى، وتقيَم كل طبقة لوحدها عن طريق إعطاء كل موقع في المنطقة المحمية علامة حسب قربه أو بعده من كل نوع من أنواع المهددات باستخدام مقياس تقييم موحد. إذ تعطى أماكن وجود المهددات نفسها أعلى علامة (تمثل المستوى الأعلى من الضغط او التهديد) وتقل العلامة كلما زادت المسافة أو ابتعدنا عن مركز الضغط أو التهديد. ولتحديد الأماكن ذات المهددات التراكمية من جميع الطبقات يجب أن تجمع كافة الطبقات المصنفة (المقيَمة) بحسب الوزن النسبي لكل طبقة والذي يحدده الخبراء المعنيون.

٣. طرح محصلة المهددات والاستخدامات البشرية من محصلة أهمية التنوع الحيوي: يقوم النموذج الجغرافي في هذه المرحلة بطرح محصلة المهددات والاستخدامات البشرية التي تنتج في المرحلة الثانية من النموذج من محصلة أهمية التنوع الحيوي والتي تنتج من المرحلة الأولى من النموذج. ويتم في هذه الخطوة الربط بين الأهمية البيئية والاستخدام والمهددات.

تقسَم المناطق المحمية عادةً بناءً على هذه الخارطة إلى ثلاثة مناطق:

(أ) **المنطقة البرية (Wilderness zone):** وتشمل الأجزاء ذات الأهمية البيئية الأعلى في المنطقة المحمية والأكثر تمثيلاً للأنظمة البيئية التي أنشئت من أجلها المنطقة المحمية مع بعدها عن المهددات والاستخدامات البشرية المكثفة ليكون فيها النظام البيئي أقرب ما يمكن إلى حالته الطبيعية. وتعتبر هذه المنطقة الأكثر تحفظاً من ناحية الاستخدامات المسموحة فيها إذ تمنع فيها كافة الاستخدامات البشرية باستثناء الأبحاث وبرامج المراقبة من قبل الجهة التي تدير المنطقة المحمية، وبرامج التفتيش لضمان عدم وجود مخالفات لتعليمات الاستخدام المنصوص عليها في خطة التقسيم.

(ب) منطقة الاستخدام المكثف (Intensive use zone): وتشمل الأجزاء الأقل أهمية من ناحية التنوع الحيوي في المنطقة المحمية والتي تتركز فيها الاستخدامات البشرية والمهددات. وتعتبر هذه المنطقة التي يسمح فيها بالأنشطة الضرورية للاستدامة الإدارية والمالية والمجتمعية في المنطقة المحمية، إذ يسمح فيها بتشييد البنى التحتية والمرافق الإدارية والسياحية كمراكز الزوار ومباني الادارة وقاعات التدريب، إضافةً إلى أنشطة السياحة البيئية كالمخيمات والممرات السياحية، كما قد يسمح للمجتمعات المحلية فيها بالرعي المنظم في حال عدم تعارضه مع مناطق السياحة البيئية وذلك لتعزيز قبول المجتمعات المحلية لوجود منطقة محمية وعدم حرمانهم من حق الاستخدام المستدام لها.

(ج) منطقة الاستخدام شبه المكثف

(Semi-intensive use zone): وتشمل الأجزاء ذات الأهمية البيئية المتوسطة أو العالية نسبياً مع وجود بعض الاستخدامات في الموقع، ويسمح فيها بأنشطة محدودة كالدراسات والأبحاث وقد يفتح هنا المجال للطلاب من جهات بحثية أخرى غير الجهة المفوضة بإدارة المنطقة المحمية للقيام بالدراسات في هذه المناطق. كما قد يسمح فيها ببعض أنشطة السياحة البيئية المحدودة كنقاط مراقبة الطيور أو الممرات السياحية المحدودة ذات السعة الاستيعابية القليلة.

ويمكن إضافة مناطق استخدام أخرى مثل:

المنطقة السياحية ويسمح فيها بحرية أكبر للنشاطات السياحية وبطرق متعددة.

منطقة التطوير وفيها تركيز البنى التحتية والمرافق.

ويجب أن يراعى في تصميم المناطق المختلفة أن تحتوي جميعها على أجزاء من عناصر الجذب السياحي في المنطقة المحمية.

وعادة تكون منطقة الاستخدام المكثف ذات التركيز الأكبر لأعداد الزوار أخذا أولويات صون المصادر بعين الاعتبار. كما يحبذ في النوع الأخير أن يمثل مساحة محدودة من مساحة المنطقة المحمية العام، وفي الوقت ذاته يصمم لاستيعاب العدد والكثافة الأكبر للزوار ومرافقهم مثل الطرق المعبدة والمحلات التجارية المخيمات الكبيرة ومرافق المبيت المبنية. وبسبب وجود تركيز كبير للزوار في هذه المنطقة، فإنها عادة ما تكون الأكثر تأثرا بالنشاطات السياحية وبالتالي فإنها تحتاج إلى جهود إدارية أكبر وأكثر تشديدا.

وعلى إدارة المنطقة المحمية أن تطور مواصفات ومعايير لكل من هذه المناطق المختلفة وذلك لتحفيز استخدام مواقع الجذب فيها من قبل الزوار. بناء على ما سبق فإن كل منطقة يجب أن تحتوي على الحد الأدنى للمرافق اللازمة لتوفير التجربة والمتعة الأفضل لدى الزوار وفي ذات الوقت الحد المطلوب من صون المصادر والحفاظ عليها.

كيفية استخدام خطط المناطق في الخطط السياحية

يمكن استخدام خطة تقسيم المناطق من أجل:

- تطوير أنماط الزيارة لكل من المناطق المختلفة.
- إعداد جداول لكل من المناطق المختلفة لتضم التالي:
- أنواع النشاطات المسموح بها.
- أنواع النشاطات غير المسموح بها.
- توقيت ومدة كل من هذه النشاطات.
- كثافة كل من النشاطات.
- تساهم هذه العملية بشكل أو بآخر في عملية تحديد الطاقة الاستيعابية لكل منطقة من المناطق.

جمع المعلومات السياحية

وفيما يلي قائمة بأهم المعلومات السياحية التي يجب جمعها أثناء تطوير الخطة السياحية:

- تحديد مواقع الجذب المختلفة.
- تنزيل المواقع المختلفة على خارطة.
- تحديد نوع الجذب.
- تحديد نقاط الدخول.
- عملية الدخول هامة جدا، وتلعب دورا محوريا في إدارة الزوار والتحكم بهم.
- تحديد نقاط الدخول الحالية ومدى استخدام كل منها.
- تحديد وجود طرق خدمات لنقاط الدخول ومواقف للسيارات.
- تعريف علاقة نقاط الدخول بمواقع الجذب.
- تحديد وجود ممرات مشاة من نقاط الدخول لمواقع الجذب.
- تحديد المرافق المتوفرة.
- تحديد ماهية المرافق وأنواعها.
- تحديد مواقع المرافق المختلفة.
- دراسة كيفية استخدام المرافق الحالية.
- تحديد عدد المستخدمين لهذه المرافق.
- تعريف وضع ومستوى المرافق ومدى صلاحيتها للاستخدام.

- التعرف على الجهة أو الجهات القائمة على إدارة هذه المرافق.
- تحديد أنماط استخدامات الزوار للموقع.
- التعرف على مدى تواجد الزوار.
- تحديد أنواع الزوار المستخدمين للموقع.
- التعرف على عدد الزوار المستخدمين للموقع.
- التعرف على أصول الزوار وأماكن قدومهم.
- تحديد أسباب الزيارة.
- التعرف على طرق استخدام الزوار للموقع.
- التعرف على أفضليات الزوار ونشاطاتهم الشائعة.
- التعرف على ما يريده الزوار من الموقع وما الذي يتوقعونه لدى زيارتهم له.

١٢.٥ تطوير خيارات التطوير

قبل البدء بأي عملية تطوير أو ترويج أو إدارة للعملية السياحية للموقع لا بد من تطوير الاستراتيجية العامة لتطوير الخدمات السياحية فيه، وهذا ما يسمى بتطوير خيارات التطوير.

الخيار الأول

الاتجاه نحو أعداد قليلة من الزوار وضمن مجموعات صغيرة الحجم يتم السيطرة عليها بطريقة مكثفة، كما يلزم هنا الحجز المسبق للزيارة. ويعتمد هذا الخيار أيضا على توفير مرافق بسيطة ذات مستوى وأسعار عالية للخدمات.

كما يتطلب تبني هذا الخيار أن تحتوي المنطقة المحمية على مكونات فريدة جدا وعناصر جذب مميزة مثل (حيوانات مستوطنة، مغامرات الأنهار والجبال). كما أن هنالك حاجة لعملية تسويق فعالة جدا لفئات محددة وذات اهتمام كبير.

الخيار الثاني

أعداد متوسطة للزوار ضمن الطاقة الاستيعابية للموقع مع السماح للزيارة النهارية والمبيت وقبول الزيارات العارضة دون الحاجة إلى حجز مسبق. نوع المرافق يكون على شكل مزيج من المرافق مرتفعة الثمن ومنخفضة الثمن. كما أن هناك استعداد لاستيعاب التدفق غير المتوقع للزوار مع توفر مراكز مبيع المأكولات والمشروبات الخفيفة.

الخيار الثالث

أعداد كبيرة من الزوار خصوصا إذا كان الموقع ببعده التاريخي لا يمكنه من تجنب هذه الأعداد كما يمكن استخدام المناطق الأكثر تحمل للضغط السياحي لاستيعاب هذه الأعداد أخذين بعين الاعتبار العمل الحثيث لتجنب الآثار السلبية على مصادر الموقع.

الخيار الرابع

يعتمد هذا الخيار على مزيج من الخيارات الثلاثة الأولى توزع حسب مناطق الاستخدام المختلفة. كما يصلح هذا الخيار للمواقع الكبيرة التي تمكن من تلبية احتياجات الزيارة حسب نوع الزوار والنشاطات المفضلة لديهم وحجم مجموعاتهم ونوعية التجربة التي يبحثون عنها. بمعنى أخر هي عملية للجمع بين السياحة البيئية المحددة والسياحة العددية المفتوحة.

وبعد تحديد خيار التطوير للعملية السياحية لابد من تذكر التالي:

- من الضروري تذكر الطاقة الاستيعابية للموقع ومدى هشاشة مكوناته.
- من المفيد القيام بعمل تنبؤ لأعداد الزوار المحتملة ومستوى نموها المتوقع.
- يمكن هنا أيضا أن تطور عملية لتصنيف الزوار وربطها بنوعية المرافق المعدة للإقامة. على سبيل المثال هل سنتجه نحو مرافق المبيت المبنية أو المخيمات البسيطة؟

١٣.٥ البنى التحتية والمرافق

لدى النظر في عملية تطوير البنى التحية لابد من النظر إلى النقاط التالية:

- تحديد كيفية وصول الزوار إلى الموقع.
- من الضروري تعريف الحاجة إلى مواقف السيارات مساحتها وربطها مع الطاقة الاستيعابية للموقع. كما يجب النظر إلى حاجة الموقع للطرق والممرات الجديدة ومراكز الاستقبال ونقاط الدخول.

تحديد مواقع الإقامة

وهنا يجب تعريف الحاجة إلى مرافق الإقامة وما إذا كان الزوار يتوقعونها، كما يجب تقييم مدى تواجد مرافق الإقامة البديلة على المستوى المحلي. ومن الضروري هنا تذكر أن إدارة هذه المرافق ليست سهلة وتحتاج إلى جهود وكوادر كبيرة، لذا يكمن هنا دراسة إمكانية تضمين هذه المرافق للآخرين المختصين من القطاع الخاص. كما يجب البحث في موضوع المخيمات بنفس الطريقة.

كيفية وصول الزوار إلى مواقع الجذب في الموقع

ويتم هنا تحديد الممرات وآليات النقل الداخلية والحرص على وجود ممرات ترابية للمشاة أو حافلات نقل خاصة أو قوارب أو وسائل أخرى.

قوائم المرافق والبنى التحتية اللازمة

ويمكن تلخيصها كما يلي

- الطرق المعبدة أو الترابية.
- مواقف السيارات والحافلات.
- مراكز الزوار والمعلومات.
- مراكز الاستقبال ونقاط التحكم بالدخول.
- الفنادق والمخيمات وبيوت الضيافة والاستراحات.
- ممرات المشاة الترابية والخشبية والجسور المعدة للمشاة.
- مخابئ مراقبة الطيور والحيوانات.

اعتبارات أخرى

- تحديد مدى إمكانية تلبية احتياجات الزوار من حيث المرافق والبنى التحتية من خلال ما هو موجود حاليا.
- تحديد إمكانية الحصول على الاستثمار المالي اللازم.
- دراسة إمكانية تنفيذ عملية تطوير البنى التحتية على مراحل.
- تحديد إمكانية البدء بمرافق وبنى تحتية بسيطة ثم تطويرها مع الزمن.

١٤.٥ دخول الزوار وتوزيعهم وإدارتهم داخل المنطقة المحمية

١. نقاط الدخول

- تكمن أهمية نقاط الدخول في أنها الأداة الرئيسية للتحكم بتدفق الزوار إلى داخل الموقع.
- يجب التوجه عادة إلى التقليل من عدد نقاط الدخول وذلك لتيسير العملية الإدارية.
- هناك حاجة ماسة للربط بين مواقع الدخول وخطة المناطق.
- يجب استخدام نقاط الدخول كنقاط لاستقبال الزوار وإصدار التذاكر وجمع الرسوم والتحكم بالعدد وتوفير المعلومات.
- من المفضل تصميم مراكز الزوار لتكون قريبة من نقاط الدخول وبالتالي يمكن استخدامها لغايات تلك النقاط.
- إن عملية التصميم هنا مهمة جدا إذ أنها يمكن أن توفر دعم كبير للعملية الإدارية وبالمقابل يمكن أن تجعلها صعبة.

في حال وجود صعوبة لتحديد نقاط الدخول للموقع بسبب التضاريس أو الطبوغرافية من الضروري استخدام المراقبين (جوالي المحمية) للتأكد من التزام الزوار بنقاط الدخول الرسمية كما يمكن تدعيم هذه العملية باللافتات الإرشادية.

قد يكون هناك صعوبة في إغلاق بعض نقاط الدخول التقليدية المستخدمة من قبل المجتمع المحلي وفي هذه الحالة يجب العمل على كسب دعمهم وتوعيتهم قبل تطوير أية بنى تحتية أو اتخاذ أي قرارات إدارية.

٢. تنظيم الزوار داخل المنطقة المحمية

تتعدد آليات تنظيم الزوار داخل المنطقة المحمية ويمكن تلخيصها بالتالي:

- خطط المناطق.
- الطرق المعبدة والترابية والممرات بأنواعها المختلفة.
- خطط التفتيش والمراقبة.
- الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- الأدلاء المحليين وممرات المشاة المدلة.

٣. تصميم البنى التحتية وأثرها في إدارة الزوار

إن البنى التحية المصممة بطريقة جيدة تمكننا مما يلي:

- تشجيع التدفق السلس والمنطقي للزوار.
- توفر دعم لخطط المناطق.
- تدعم عملية المراقبة والتحكم بتوزيع الزوار.
- التأكد من حصول الزوار على المعلومات والرسائل المناسبة في الأماكن والأوقات المناسبة.

١٥.٥ تصميم الموقع كوحدة واحدة

لدينا حتى الآن كل المعلومات الأساسية اللازمة لرسم الصورة العامة للموقع كونه وحدة واحدة:

- ملخص للعناصر المتوفرة حتى الآن.
- خطط تقسيم المناطق (وتحدد لنا أين نريد الزوار أن يذهبوا أو لا يذهبوا).
- حدود الاستخدام الجغرافية.
- توزيع مواقع الجذب الرئيسية.
- أنواع وتوزيع البنى التحتية والمرافق اللازمة.
- معرفة كافية بأنماط الزيارة الحالية.
- الخيارات المفضلة لتطوير البرنامج السياحي.
- احتياجات البنى التحتية الجديدة من طرق ومواقف سيارات وممرات وغيرها.
- احتياجات المرافق الجديدة من نقاط استقبال ومراكز زوار ومخيمات وفنادق وغيرها.
- فهم معقول للحاجات الإدارية للعملية السياحية.
- فهم مناسب لاحتياجات التصميم الخاصة بالبنى التحتية.

المرحلة الآتية تتلخص في القدرة على وضع كل هذه العناصر مع بعضها البعض ضمن خطة واحدة شاملة متكاملة وهي التي نسميها الخطة العامة لتطوير السياحة في المنطقة المحمية (المذكورة سابقا) والتي ستمكننا من اتخاذ القرارات بخصوص توزيع وطرق إدارة كل من هذه العناصر المذكورة أعلاه.

١٦.٥ الاعتبارات الاستراتيجية العامة لعملية التطوير السياحي

١.١٦.٥ إشراك أصحاب المصلحة

بداية يجب التعرف على أهمية إشراك أصحاب المصلحة في إدارة المناطق المحمية. إن الغاية من هذه العملية هي التأكد أن المجتمعات المحلية خصوصا وغيرهم من أصحاب المصلحة لن يصبحوا مهمشين من قبل إدارة المنطقة المحمية وأنه يمكنهم إدامة الشعور بملكية المكان الموروث لديهم والحصول على فرص تحسين أوضاع معيشتهم واقتصادهم المحلي وبالتالي إعطائهم مبررات كافية تدفعهم لدعم وجود المنطقة المحمية ومبادئ حماية الطبيعة فيها.

مساهمات السياحة البيئية في تحقيق هدف إشراك أصحاب المصلحة فيما يخص المجتمعات المحلية:

- توفير مصادر للدخل وفرص العمل للمجتمعات المحلية بطرق مباشرة أو غير مباشرة.
- أداة لتعويض الخسارة المتحصلة من تقييد النشاطات المحلية في المنطقة المحمية.
- أداة لرفع مستوى القدرات المحلية ودعمها بأفكار جديدة عن التنمية والاستخدام المستدامين للمنطقة المحمية.
- أداة لتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية العامة المحلية.
- أداة لإشراك المجتمعات المحلية في العملية الإدارية للمنطقة المحمية ورفع مستوى مهاراتهم الإدارية والفنية.
- أداة لرفع مستوى الوعي المجتمعات المحلية لأهمية المنطقة المحمية وضرورة صون مكوناتها وارتباط ذلك بمنفعتهم.
- تطوير برامج اقتصادية واجتماعية أخرى للسكان المحليين مرافقة لعملية التطوير السياحي.

يجب ملاحظة أن إدارة المنطقة المحمية عادة ما تدخل تقييدات ومحددات كثيرة على أنماط الاستخدامات المحلية للمصادر وبالتالي تؤثر على مصادر دخل المجتمعات المحلية منها، وخصوصا منهم من لهم اعتماد اقتصادي مباشر

عليها. وهنا يأتي الدور المساعد لبرامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتي توجه عادة لتوفير بدائل لهذه المصادر لدعم الاقتصاد المحلي وبالتالي تحسين انطباعات المجتمعات المحلية نحو المنطقة المحمية.

خيارات إشراك السكان المحليين

١. سيطرة تامة للسكان المحليين

وهنا يكون للمجتمع المحلي سيطرة كاملة على إدارة المنطقة المحمية وجميع النشاطات فيها. ويمكن هنا أن يحصل المجتمع المحلي على بعض التوجيه من جهات خارجية تعمل بمثابة جهة استشارية للمجتمع المحلي ويقتصر تدخل الجهة الخارجية على توفير العمل الفني للعملية الإدارية.

٢. شراكة متساوية

وهنا تعتبر المؤسسة المسؤولة عن إدارة الموقع والمجتمعات المحلية شركاء متساوين في العملية الإدارية ولهم القدرة على صنع القرار من المراحل التطورية الأولى حتى مراحل التنفيذ المتأخرة، وبالتالي فإن المجتمعات المحلية يتساوون مع المؤسسة المديرة في حصة الدخل والمستوى الإداري، كما يشاركون بفعالية في تنفيذ نشاطات الإدارة كما يكون لهم أولوية التوظيف أيضا. ويفضل في هذه الحالة أن يفوض المجتمع المحلي أشخاصا يمثلونه في هذه العملية وذلك في سبيل التأكد من عدم ازدواج التمثيل المحلي مما قد يصعب العملية الإدارية ويبطئها.

٣. سيطرة تامة للمؤسسة المديرة

وتتخذ هنا المؤسسة المسؤولة عن إدارة الموقع الدور الريادي في إدارة المنطقة المحمية واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بها بما في ذلك ما يتعلق بنشاطات المجتمعات المحلية فيها مع توفير المعلومات لهم والذي يقتصر دورهم على الحصول على هذه المعلومات وتوفير الاستشارة للمؤسسة المديرة ضمن آليات استشارية محددة.

٤. خيار المراحل والتجزئة

هنا يتم تبني مزيج من الخيارات الثلاثة المذكورة سابقا بحيث يعتمد الاختيار على خصوصية المرحلة التطويرية لإدارة المنطقة المحمية والجزء من المنطقة المحمية المراد التعامل معه وأبعاده الاجتماعية.

٢.١٦.٥ الجدوى الاقتصادية للسياحة البيئية

يجب بداية تحديد تكاليف عملية التطوير السياحية.

- أنواع التكاليف.
- التكاليف التأسيسية (تكاليف البدء) ومنها:
- التكاليف الرأسمالية.
- البنية التحتية (الطرق والممرات والبوابات وغيرها).
- المرافق (مراكز الزوار والفنادق والمخيمات وغيرها).
- المعدات (السيارات والأجهزة المختلفة).

يمكن الحصول على عروض من مستشارين ومقاولين لتقييم تكلفة ما ذكر أعلاه.

التكاليف التشغيلية

- رواتب ومنافع الموظفين.
- مصاريف السيارات والآليات.
- الخدمات العامة من ماء وكهرباء وتدفئة وهاتف وغيرها.
- تكاليف الطعام والشراب.
- الإدارة وشؤون الموظفين.
- التدريب.
- التسويق والترويج.
- التأمين والتراخيص.

ويمكن التنبؤ بكل من هذه العناصر من خلال التجربة الذاتية أو تجربة الآخرين أو الاستعانة بفنيين أو أخصائيين. وفي حالة وجود أي من هذه العناصر فإنه يجب تثمينها وتقدير قيمتها.

تحليل الدخل

اعتبارات رئيسية لتقييم الدخل:

- عدد الزوار المتوقع أو المستهدف.
- نوع الزوار المعنيين بزيارة المنطقة المحمية (زوار نهاريين أو للمبيت).

- أسعار الخدمات التي سيتم تقديمها لهم.
- رسوم الدخول (يمكن أن تكون مختلفة للزوار المحليين والخارجيين).
- رسوم خدمات مرافق الإقامة حسب نسبة الإشغال المتوقعة.
- أسعار الخدمات الأخرى (الدلالة، النقل بالحافلة وغيرها).
- رسوم الدخول لمركز الزوار (في حال اتخاذ قرار بتحصيلها).
- عدد الخدمات المتوقع تقديمها خلال فترة معينة.

من الضروري التنبؤ بالتكاليف والدخل المتوقعين لخمس سنوات قادمة ويتم عرضها في جدول الربح والخسارة وذلك لتحديد المدة اللازمة للعملية السياحية حتى تغطي نفقاتها وتحقق ربحاً.

٣.١٦.٥ السعة الاحتمالية (الطاقة الاستيعابية) للموقع

يمكن حساب السعة الاحتمالية (الطاقة الاستيعابية) للمنطقة المحمية بناء على المعطيات التالية:

- تحديد موارد السياحة البيئية.
- الموارد الطبيعية.
- الموارد الاجتماعية.
- الموارد البشرية (الإنسانية).
- البنية التحتية.

تعريف الطاقة الاستيعابية

هي مستوى الاستخدام السياحي الذي يحقق رضى الزبائن (الزوار) وتستطيع المصادر والموارد تحمله دون أن يلحق بها أضرار كبيرة (التغير المقبول).

- العوامل المحددة للطاقة الاستيعابية
- عوامل بيئية.
- عوامل اجتماعية.
- عوامل إدارية.

المعايير المستخدمة لتقيم الطاقة الاستيعابية حسب نوع الموارد:

١. الموارد الطبيعية

- حجم المنطقة المحمية وبعد نقاط الدخول عنها.
- هشاشة الموائل وحساسيتها.
- مستويات تركز الأحياء البرية في المنطقة المحمية.
- التضاريس والغطاء النباتي.
- التصرفات البيئية الخاصة مثل مواسم التزاوج ومواسم الهجرة ومواقع التعشيش.

٢. الموارد الاجتماعية

- مدى تقبل المجتمعات المحلية لوجود الزوار.
- مدى هشاشة المكتسبات الثقافية للمجتمعات المحلية.

٣. الموارد البشرية

- مدى توفر المهارات الفنية اللازمة لإدارة الموقع في الموقع.

٤. البنية التحتية

- الطاقة الاستيعابية للبنى التحتية مثل الطرق والممرات ومرافق السيارات وغيرها.

٤.١٦.٥ مراقبة أثر العملية السياحية

المراقبة هي عبارة عن قياس للتغير نسبة إلى الوقت إذ تمكننا من مقارنة وضع (ما قبل) بوضع (ما بعد). وعادة ما تستخدم نقطة مرجعية للقياس. إن عملية السياحة البيئية تتمحور حول الحد من الآثار البيئية للزوار، ومراقبة الأثر تمكننا من تقييم ما إذا كان الزوار يتسببون بمستويات غير مقبولة من الأثر السلبي على المصادر، كما تحدد مدى فاعلية الأنظمة الإدارية. إن الحفاظ على نوعية مكونات الموقع تجلب منفعة مزدوجة لصون مكوناته وتجربة زواره على حد سواء. ومن البديهي أن خسارة الموقع لمكوناته الطبيعية سيؤثر تأثيرا بالغا على قدرته في جذب الزوار.

العناصر اللازم مراقبة أثر السياحة عليها (مؤشرات التغير)

إن عملية اختيار مؤشرات التغير تعتمد على الأهداف الإدارية إلى حد كبير. فإذا كانت أهمية الموقع تعود لمكوناته الأثرية فان عملية المراقبة ستعتمد على تأثر هذه الآثار بالزوار مثل الآثار على الأبنية أو الحفائر أو النقوش. أما إذا كان هدف

المنطقة المحمية معتمد على صون الطبيعة فان المؤشرات ستمثل المكونات البيئية والحيوية له.

يجب ملاحظة أن عملية المراقبة تستهلك وقت وجهد كبيرين وعادة ما تتجاهله المؤسسات. وحتى يتسنى لنا استدامة عملية المراقبة فان برامج المراقبة يجب أن تكون بسيطة ووغير مكلفة وسهلة التكرار ويمكن استخدامها من قبل غير المختصين. وفي الحالة المثالية فإن عملية المراقبة يجب أن تصبح من العمل الروتيني لموظفي المنطقة المحمية.

بعض مؤشرات المراقبة الشائعة

١. فقدان أو تغير الغطاء النباتي

الغطاء النباتي مهم جدا للأنظمة الطبيعية وفي حال تعرضه للضرر فإنه يفقد جاذبيته، كما أنه يسهل مراقبته بسبب ثبات موقعه.

يتأثر الغطاء النباتي بالمشي فوقه ويستجيب للضغط حسب كثافته، ففي حالة الضغط القليل فإن الغطاء النباتي يستجيب بأن تصبح الأنواع السائدة منه أكثر تأقلما مع ذلك الضغط مثل النجيل أما الشجيرات فتختفي تماما. وفي حال الضغط الشديد فان الغطاء النباتي يدمر كليا وتتحول المنطقة إلى أرض جرداء.

أحد أسهل الطرق لمراقبة الغطاء النباتي هي طريقة التصوير الثابت. وهنا يتم اختيار مناطق التصوير حسب الاستخدام السياحي. كما يتم مقارنة مناطق الضغط الشديد بمناطق الضغط القليل. وتستخدم لهذه الغاية نقطة ثابتة تحدد بالبوصلة أو بنظام التحديد الجغرافي ثم تأخذ الصورة للمكان ببعد معين وبزاوية معينة. ثم يتم تكرار نفس العملية كل سنة أو كل موسم. ومن المفضل هنا أن يتم توثيق مواصفات الصورة وزاوية أخذها ودرجة التكبير ليكون من السهل تكرارها فيما بعد. وينصح هنا باستخدام العدسات ذات الزاوية الكبيرة(٣٥ملم). وقد يكون من الصعب تمييز أنواع النباتات في المنطقة المصورة ولذلك يمكن استخدام عدسات بدرجة تكبير أكبر وعلى مساحات أصغر.

٢. ممرات المشاة (عمقها وسعتها)

تتأثر ممرات المشاة حسب درجة استخدامها ولدى تعرضها للتخريب فإنها تصبح غير جذابة ويحاول حينها الزوار إيجاد ممرات بديلة خصوصا إذا كانت الممرات القديمة غير مريحة مما يترتب عليه تدمير مناطق جديدة.

يمكن مراقبة الممرات حسب درجة استخدامها ويمكن أخذ مقاطع أرضية عند بدايتها ووسطها ونهايتها أو حسب ما يرتئيه الباحث. ويتم هنا قياس سعة الممر وعمقه على أن يكون طول العينة ٣م، بينما تأخذ القياسات كل 0سم، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب أيضا على ممرات السيارات مع تعديل حجم العينات المدروسة.

وفي كلا الحالتين فانه يمكن أيضا إدخال المراقبة بالتصوير عن طريق التصوير العامودي على أن تتبع نفس الاعتبارات المذكورة في مراقبة الغطاء النباتي. كما يمكن تطوير إطار خشبي أو معدني خاص تثبت عليه الكاميرا وذلك لتقليل نسبة الخطأ في مواصفات وظروف التقاط الصور.

٣. نقاط الضغط السياحي

سيكون هناك دوما مناطق يحتشد فيها الزوار مثل المخيمات ونقاط المراقبة ومناطق الدخول، ويمكن مراقبة الأثر السياحي على هذه المناطق عن طريق التصوير أيضا أو باستخدام أساليب أخرى مثل المسح المفصل للغطاء النباتي. وفي حال كون هذه المناطق المراقبة مواقع أثرية فإن تصويرها قد يبين مدى تأثرها بوضوح مع إظهار التغيرات على المباني والإضافات مثل الكتابة الحديثة عليها.

٤. مستوى إزعاج الحيوانات

وفي هذه الحالة تكون برامج المراقبة صعبة جدا ويمكن إجراء تعداد سنوي لبعض الأنواع المستهدفة من الحيوانات، إلا أنها عملية مستهلكة للوقت وعالية التكلفة كما أنها غير دقيقة بسبب تدخل متغيرات كثيرة في تغير أعداد الحيوانات، لارتباطها بالنزعات الطبيعية للحيوانات تجاه الأثر الإنساني. فعلى سبيل المثال في أفريقيا اكتشف أن حيوان الفهد يقلل

من نشاطه الإفتراسي عندما يحاط بأكثر من ست سيارات. ومن الأفضل أن تتخذ إجراءات وقائية لمنع استخدام الحيوانات لمخلفات الطعام من الزوار أو منع الزوار من دخول المنطقة الحساسة لهذه الحيوانات أصلا.

١. أعداد الزوار في الأماكن الخاطئة

أحد المؤشرات الدالة على السيطرة غير الفعالة على الزوار تكون بحساب عدد الزوار الموجودين في الأماكن الخاطئة غير المخصصة لهم. ويمكن أن يحتفظ مراقبو المنطقة المحمية بسجل لهذه الأعداد خصوصا في المناطق ذات الأهمية القصوى. وتشمل السجلات أعداد الزوار خارج الممرات ومحاولتهم الدخول بسياراتهم إلى المناطق الممنوعة لذلك.

٢. التحليل الإحصائي للزوار وربطه بعملية المراقبة

إن عملية المراقبة الفعالة تأخذ بعين الاعتبار علاقتها بأعداد الزوار المسببين للضرر، وهذا يعطي توجيها عاما للاستراتيجية الإدارية للمنطقة المحمية. ومن الناحية العملية فإن جمع معلومات عن الزوار ليس سهلا وربطه بعملية المراقبة يجعله أصعب. إلا أنها حال توفرها تعطي مؤشرات هامة لعملية المراقبة. من الناحية الأخرى يصعب ربط التغير بأعداد الزوار أحيانا فعلى سبيل المثال إذا خسر موقع ما خمسين بالمائة من غطائه النباتي، لا يعني بالضرورة أنها نتيجة محصورة في استخدام الزوار لذلك الموقع. وحال وجود متغيرات أخرى فإنه يصعب اتخاذ القرارات الإدارية بشأن أعداد الزوار المستخدمين لموقع ما. وفي كثير من الأحيان تطلق الأحكام بناء على النظرة العامة المنطقية لمدير الموقع كما قد تأخذ إجراءات لزيادة تحمل الموقع لأثر الزوار فضلا عن التأثير في أعدادهم.

كما يمكن تحفيز عملية جمع المعلومات عن الزوار باستخدام عدادات إلكترونية في المواقع الهامة مثل مداخل المنطقة المحمية وممرات المشاة وهذه الطريقة توفر معلومات ثابتة مستمرة عن أعداد الزوار، إلا أنها تحتاج إلى صيانة مستمرة وإشراف دائم. إن المكان الأفضل كما تظهر الدراسة لجمع المعلومات عن الزوار هي نقاط الدخول، إلا أنه ليس من السهل دوما الربط بين هذه الأعداد والأثر السلبي على مكونات المنطقة المحمية. وفي هذه الحالة ينصح باستخدام معلومات مرجعية (أولية) للقياس عليها فيما بعد وليتمكن القائمون على إدارة المنطقة المحمية من اتخاذ القرارات المناسبة.

مثال على المعلومات المجموعة:

- عدد ونوع الزوار (عائلات- أفراد- وغيرها).
- أصل الزوار ومكان قدومهم.
- تاريخ ووقت وصولهم.
- الوجهة القادمة للزوار.
- آلية وصول الزوار.
- النشاطات التي قاموا بها في المنطقة المحمية.
- طول مدة الإقامة.

التغير المقبول

من الضروري جدا أن يقرر القائمون على إدارة المنطقة المحمية مستوى التغير المقبول لديهم. وفي بعض الأحيان يكون القرار سهلا إذ يمكن أن يكون التغير في موقع أثري هو وضوح ذلك الأثر على المكونات الأثرية، بينما في حالة التغيرات البيئية فإن القرار يكون أصعب، فهل نقول على سبيل المثال أن خسارة ٢٥٪ من الغطاء النباتي هي الحد الأقصى للتغير أو نقول زيادة ممر المشاة بمقدار نصف متر تغير غير مقبول، وفي كلتا الحالتين يكون من الصعب الوصول إلى القيمة الحقيقة للتغير المقبول. ومثال على أن هذه العملية قد تصبح معقدة هو ارتباط هذا التغير أو ذاك بمتغيرات أخرى مصاحبة له مثل أن ترتبط خسارة ٢٥ ٪ من الغطاء النباتي بكثرة عدد الطرق الجانبية التي ينشئها الزوار بحثا عن راحتهم. وخلاصة الأمر أن عملية مراقبة التغير المقبول تعتمد في كثير من الأحيان على التجربة والخطأ.

٦. خطة التفتيش وبرامج الحماية

٦. خطة التفتيش وبرامج الحماية

تعتبر خطة التفتيش من أهم الخطط في المنطقة المحمية والتي تتطلب من إدارة المنطقة المحمية متابعة تنفيذها بشكل مستمر والتأكد من تنفيذها بفعالية، لذلك يعتبر التفتيش في المنطقة المحمية من أهم النشاطات التي تؤثر سلبا أو إيجابا على الخطط المتعلقة ب:

- حماية وسلامة الأحياء البرية في المنطقة.
- تنفيذ القانون المتعلق بالصيد والحماية.
- إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة في المنطقة المحمية.
- إدارة المنطقة المحمية ونقل صورة ميدانية عن جميع النواحي الأمنية والبيئية.

لذا فإن عملية التفتيش هي من أهم النشاطات التي تنقل صورة عن الواقع الميداني بشكل واضح ودقيق مما يوجه إدارة المنطقة المحمية ويمكنها من اجراء أية تعديلات ضرورية في برامج التفتيش.

إعداد خطة تفتيش فاعلة تتطلب مقدرة فنية في إعداد الخطط ولا بد من توفر المعلومات التالية:

- معرفة وتفهم للهدف العام للمنطقة المحمية تسعى خطة التفتيش لتحقيقه.
- معرفة بالمنطقة المحمية بكل عناصرها الحيوية وأهميتها البيئية.
- حدود المنطقة المحمية ومساحتها الفعلية وأية تداخلات
- أو استعمالات للأراضي داخل المنطقة المحمية أو حولها والإطار القانوني.
- استخدامات المنطقة المحمية.
- المشاكل البيئية التي تواجه المنطقة المحمية وأسبابها.
- توفر دراسات بيئية تحدد الأهمية البيئية والتنوع الحيوي داخل المنطقة المحمية.

١.٦ الهدف العام لخطة التفتيش

الهدف العام للخطة هو حماية وسلامة الأحياء البرية والأنظمة الطبيعية وعناصر المنطقة المحمية الأخرى من خلال وضع
- آلية واضحة تضمن تطبيق الخطة الإدارية والأنظمة الخاصة بالمنطقة المحمية.

٢.٦ الهدف العام لخطة التفتيش

فيما يلي الإجراءات المتبعة في إعداد الخطة:

- مراجعة كافة نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالحياة البرية في أي محمية.
- تحديد وتحليل أماكن الانتشار الفعلية والمتوقعة لأهم الأنواع البرية في المنطقة المحمية.
- جمع معلومات حول سلوك أهم الأنواع البرية وتحليلها.
- تحليل الموائل الموجودة في المنطقة المحمية لمعرفة مدى توفيرها للاحتياجات الطبيعية لهذه الأنواع.
- جمع معلومات حول تحركات الأنواع البرية المهمة وحسب المواسم وفصول السنة.
- دراسة تفاعل الأنواع البرية المهمة مع بيئاتها ومع الأنواع البرية الأخرى.
- تحليل كافة المعلومات السابقة وعمل تقرير مفصل ليتضمن خرائط توضيحية وتحليل دقيق باستخدام نظام المعلومات الجغرافي يبين مواقع تمركز الأنواع البرية وتوزيعها والمناطق الحساسة في المنطقة المحمية وما حولها.
- بناءً على ما سبق يتم تحليل المناطق وتقسيمها حسب أهميتها البيئية وبناءً على معالم جغرافية واضحة.
- تحديد التهديدات والاعتداءات المتوقعة لكل منطقة مع ارفاق خرائط توضيحية.
- تحديد المداخل والمخارج مع ارفاق خرائط توضيحية.
- عمل تحليل لكافة الخرائط الخاصة بتوزيع وتمركز الأنواع البرية وخرائط نقاط الاعتداءات والتهديدات والمداخل والمخارج والخروج بتحديد البؤر الساخنة وللتعديات.
- تقسيم المنطقة المحمية إلى جذور وتحديد نقاط المراقبة فيها بناء على البؤر الساخنة للتعديات والمناطق الحساسة بيئيا.
- إعداد وصف تفصيلي لكل جذر مع تحديد المناطق التي يضمها كل جذر.
- تحديد طبيعة نشاط التفتيش لكل جذر وطبيعة الاعتداء والمداخل وقت التفتيش ووسيلة التفتيش وعدد الزيارات وعدد المفتشين المقترح والادوات اللازمة.
- وضع آليات لتنفيذ خطة التفتيش وتحتوي على ماهية الاجراءات التي يجب أخذها قبل بدء جولة التفتيش وأثناء الجولة وبعد الانتهاء من الجولة.

- وضع اجراءات لآلية عمل الضبط مع إدراج أحكام عامة.
- وضع نظام لبرنامج التفتيش الأسبوعي ونظام دوام للمفتشين.
- وضع نظام للتقارير والمتابعة والاجتماعات. تحديد العدد اللازم من الكادر من الموارد البشرية.
- وضع قائمة بالمصادر المادية والمعدات اللازمة للمفتشين .
- تطوير نظام اتصالات شامل للمفتشين فيما بينهم وبين الإدارة.
- كتابة مسودة وثيقة خطة التفتيش بناءً على النشاطات السابقة مع وضع أهداف واضحة لخطة التفتيش.
- عمل ورشة وطنية مع الشركاء من أجل عرض وإبراز الخطوط العريضة لخطة التفتيش معهم.
- الخروج بالوثيقة النهائية بناء على خطة التفتيش والبدء بتعين الكادر المقترح.
- تطبيق خطة التفتيش.
- كتابة تقرير انجاز كل شهر وعمل مراجعة دورية للخطة كل ست أشهر.

٣.٦ الهدف العام لخطة التفتيش

١. المقدمة

تبدأ خطة التفتيش بصياغة مقدمة عن الخطة بحيث تكون مختصرة لا تتعدى صفحة واحدة حيث تشتمل على لمحة قصيرة عن المنطقة المحمية، تبين هدف تأسيس المنطقة المحمية وربط الهدف بضرورة وجود خطة تفتيش وأهمية المنطقة المحمية بيئياً على المستوى المحلي أو العالمي، وتاريخ تأسيسها ومساحتها. وفي المقدمة يتم بيان الفصول والابواب والمواضيع التي تتضمنها.

٢. الأهمية البيئية للمنطقة المحمية

يتم ذكر الأهمية البيئية للمنطقة المحمية سواء على المستوى المحلي او الوطني والعالمي وتأتي أهمية المنطقة المحمية البيئية من هدف تأسيسها، على مستوى الحيوانات والنباتات والطيور وهنا يجب وصف هذه الأهمية البيئية والحاجة إلى توفير اقصى درجات الحماية لهذه الأهمية البيئية من خلال وجود خطة تفتيش فاعلة.

٣. التنوع الحيوي في المنطقة المحمية

في هذا البند يتم بيان التنوع الحيوي في المنطقة المحمية من خلال ذكر عدد النباتات والاحياء البرية الإجمالي. وهنا يجب ذكر ووصف أهم الأنواع التي تعيش في المنطقة المحمية وحسب مدى اهميتها البيئية.

مثال من محمية أ: بخور مريم *(Cyclamen persicum)* نبات مهدد بالانقراض، مسجل في الملحق الثاني لقائمة الاتفاقية الدولية لمنع الإتجار بالأحياء البرية المهددة بالانقراض النباتية والحيوانية وهو موجود في جميع أجزاء المنطقة المحمية وله أسماء متعددة مثل الزعمطوط، صابونة الراعي وغيرها، حيث يتم جمع أوراقه وطبخها من قبل سكان القرى كما يباع في الأسواق.

٤. هدف خطة التفتيش

هدف خطة التفتيش لأي منطقة محمية هو ضمان حماية وسلامة الأحياء البرية والأنظمة الطبيعية وعناصر المنطقة المحمية الأخرى من خلال وضع آلية واضحة تضمن تطبيق الخطة الإدارية والأنظمة الخاصة بالمنطقة المحمية.

٥. الاستخدامات الحالية

هنا يتم تحديد الاستخدامات الحالية للمنطقة المحمية ومحيطها وأثرها على المنطقة المحمية. وهذه الاستخدامات مهما اختلف مدى تأثيرها يجب ذكرها وبيان أثرها على المنطقة المحمية وآلية التعامل مع كل استخدام.

مثال: إن التحطيب أو تقطيع الأشجار في محمية (أ) يعتبر من أهم المشاكل وأكبرها تأثيراً على التنوع الحيوي الذي تتميز به المنطقة المحمية، وذلك لأهمية هذه الأشجار وخاصة الأشجار المهددة بالانقراض مثل أشجار القيقب والبطم الفلسطيني والأجاص البري والزعرور بالإضافة للنوع السائد المميز وهو السنديان دائم الخضرة.

٦. الأثر

نظراً لوجود تجمعات سكانية محيطة بالمنطقة المحمية وقريبة من حدودها فقد يكون هنالك تعديات واستخدامات غير مستدامة للمصادر الطبيعية وقد يكون تقطيع والأشجار

والشجيرات مصدراً مهما للتدفئة في الشتاء حيث قد يتم تقطيعها بالصيف وتخزينها لفصل الشتاء أو بيعها للحصول على مصدر رزق. لذا يجب تحديد الآثار المترتبة على ذلك ووصفها.

١. التقييم

يجب التركيز على تقييم كافة العوامل البيئية وأهميتها وتقييم كافة الاستخدامات وأثرها. فمثلا وجود مجموعة تجمعات سكنية تعيش حول المنطقة المحمية وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وقلة الوعي البيئي وانتشار ظاهرة الاستخدام الجائر للمصادر الطبيعية، الأمر الذي يتطلب مراقبة ومتابعة مع الحرص على حماية جميع الأنواع النباتية في المنطقة المحمية وخاصة الأنواع المهددة بالانقراض والمتناقصة.

٢. آلية التعامل

وذلك بمنع جميع الاستخدامات غير القانونية وغير المستدامة وتنظيمها في جميع مناطق المنطقة المحمية من خلال تواجد واشراف المفتشين في المنطقة المحمية.

٣. برامج التفتيش (الجولات الميدانية)

إن برنامج التفتيش الصحيح المبني على أساس حماية جميع عناصر المنطقة المحمية الحيوية لابد أن يكون له آلية واضحة مبنية على آليات تحقيق الهدف من التفتيش. وهذه الآليات يجب أن توفر تغطية كاملة لجميع ارجاء المنطقة المحمية وحسب طبيعة المنطقة، وهذه الآليات تختلف من منطقة محمية لأخرى، نظراً لاختلاف طبوغرافية المناطق عادة يتم تقسيم المنطقة المحمية إلى جذور أجزاء وممرات رئيسية، وكل جذر محدود حسب المنطقة وله نقطة بداية ونقطة نهاية، حيث سيقوم المفتش باستخدام هذا النظام في المنطقة المحمية بشكل رئيسي وحسب برنامج العمل الأسبوعي الذي من خلاله يتم تحديد الجذور وأيام العمل لكل جذر.

آليات التفتيش المقترحة في المنطقة المحمية:

١. نظام المناطق (الجذور).
٢. نظام نقاط المراقبة الثابتة.
٣. نظام التفتيش باستخدام الدراجة أو السيارة.
٤. ستخدام طيارات بدون طيار.
٥. جولات مشتركة مع أصحاب العلاقة (مفتشي مديريات الوزارة والوزارات وعناصر الجهات الأمنية المختصة).

يجب تحديد هذه الجذور ووصفها بشكل واضح وأن تكون معروفة للمفتش بشكل دقيق ولا بد من ذكر نقاط المراقبة الثابتة ووصفها وتحديد مواقعها. وحسب عدد المفتشين ومواقع سكنهم وقربهم من هذه الجذور يتم توزيع هذه الجذور على المفتشين من خلال تنظيم برامج جولات ميدانية تضمن تغطية جميع ارجاء المنطقة المحمية. وعلى إدارة المنطقة المحمية تنظيم الجولات الميدانية بالسيارة أو الجولات المشتركة مع الجهات الأخرى وتوثيق هذه الجولات بشكل أسبوعي. إن جهاز التفتيش يجب أن يقوم بعمله باختيار الطريقة الأمثل للتفتيش من هذه الأنظمة وبشكل يضمن تحقيق الهدف من عملية التفتيش. الجدول رقم (١١) يشمل مثالاً على نظام تنفيذ برامج التفتيش في المنطقة المحمية حسب المشاكل والجذور والمناطق.

الجدول ١١ مثال على نظام تنفيذ برامج التفتيش في المنطقة المحمية حسب المشاكل والجذور والمناطق (المصدر: محمد زعرور)

المشكلة (نوع التعدي)	وقت التعدي	مناطق التهديد	آليات التفتيش	مناطق التفتيش
التحطيب	في جميع الأوقات	منطقة أ منطقة ب	1. الجذور 2.النقاط الثابتة	جميع الجذور في المنطقة المحمية

إن هذا البرنامج يعتبر بمثابة دليل المفتش الذي يجب التعامل معه بشكل يضمن تنفيذ آليات التفتيش حسب المناطق والتعديات المحتملة في جميع أجزاء المنطقة المحمية.

١٠. استعدادات الجولة الميدانية

قبل البدء بالجولة الميدانية يجب على المفتش أن يكون مرتدي الزي الرسمي إن وجد وأن يعلم إدارة المنطقة المحمية بمكان الجولة وأن يحتفظ بشنطة تحتوي على منظار وجهاز لاسلكي إن وجد أو أي وسيلة اتصال ودفتر ضبوطات مضبوطات وسجل المشاهدات، وأن يرتدي حذاء يتناسب وطبيعة المنطقة وأية أمور ضرورية لإتمام العمل. وخلال الجولة يجب عليه الانتباه إلى أية تغيرات في المنطقة وتسجيل أية مشاهدات بيئية وبنهاية الجولة عليه توثيق المشاهدات واخبار مدير المنطقة المحمية أو رئيس قسم التفتيش في حال تم ضبط أية مخالفات أو معلومات بحاجة لمتابعة إدارية.

١١. دوام المفتشين

- يكون دوام المفتشين حسب قانون العمل المعمول به وذلك بالعمل لمدة مقترحة لا تقل عن ٤٨ ساعة اسبوعيا بمعدل ٦ أيام.
- ساعات العمل اليومية ٩ ساعات يتخللها ساعة استراحة موزعة على اليوم حسب برنامج العمل المتفق علية اسبوعياً.
- لكل مفتش يوم استراحة اسبوعياً وفي حال المناوبة والمبيت في المنطقة المحمية يرصد كإجازة حسب نظام الحوافز والمناوبات في المنطقة المحمية.
- يقوم المفتش بإجراء جولة صباحية ومسائية يتخللها فترة استراحة، تحدد ساعات كل جولة حسب برنامج العمل الأسبوعي أسبوعي وطبيعة الطقس والوقت (الصيف، الشتاء).

١٢. الأدوات والأجهزة اللازمة للمفتش

حتى يتمكن المفتش من القيام بواجبه على أكمل وجه فلا بد من توفر مجموعة من الأدوات الضرورية للعمل ولتطبيق برنامج التفتيش المقترح في كافة اجزاء المنطقة المحمية كما هو موضح بالجدول رقم (١٢) .

الجدول ١٢ قائمة بالمعدات والأجهزة اللازمة للتفتيش (المصدر: محمد زعرور)

الأجهزة / الأدوات
زي موحد (صيفي – شتوي)، حذاء مناسب
جهاز لاسلكي، وسيلة اتصال مناسبة
منظار ذو تقنية عالية
صندوق إسعافات أولية
دراجة
سيارة
حقيبة (دفتر ملاحظات، دفتر مخالفات)
كشاف ليلي
فرشة (كيس نوم)
لوكس يدوي

٤.٦ تنفيذ البرنامج والمتابعة للجولات الميدانية

- في حال إجراء أي ضبط يقوم المفتش بإعلام مدير المنطقة المحمية يومياً.
- يتم الاجتماع مع المفتشين في بداية كل أسبوع.
- يقدم كل مفتش تقرير أسبوعي عن عدد الجولات والمخالفات إن وجدت.
- يقوم مدير المنطقة المحمية بمشاركة المفتش ببعض الجولات في أيام محددة أو بدون تحديد وبشكل فجائي.

- القيام بجولات بالسيارة ليلاً مع المفتشين وحسب الأولوية للمناطق والأهمية.
- على المفتش أن يحافظ على المصادر المتوفرة معه واستخدامها بشكل صحيح بما فيه مصلحة العمل.
- التحدث من خلال الأجهزة يجب أن يكون في العمل فقط وبالطريقة الصحيحة.

٥.٦ إجراءات تنظيم المضبوطات

في حال القيام بضبط أي مخالفة في منطقة المحمية والمناطق المحيطة بها:

١. يقوم المفتش بالتعريف عن نفسه ووظيفته بشكل طبيعي، مع عدم الإساءة للمخالف أو تهديده وعدم الاشتباك والدخول في مناقشات جانبية وضبط النفس
٢. يتم التعرف على المخالف بطلب هويته الشخصية وإذا رفض فإنه لا بد على المفتش أن يحاول التعرف على شخصيته من خلال البحث عن أي دليل في المنطقة ومن خلال الأسئلة أو رقم سيارة أو متابعة المخالف إذا أمكن.
٣. يتم بعد التعرف على اسم المخالف تنظيم ضبط بحقه حسب نوع المخالفة إذا كانت مخالفة رعي فيجب أن يقوم المفتش بعد الأغنام وتحديد مكان الرعي ورقم الحوض والقطعة إذا أمكن، وإذا كانت مخالفة تحطيب يتم عد الأشجار المقطوعة وتحديد كمية الأحطاب ونوع الأشجار. أما إذا كانت مخالفة صيد فيتم تنظيم ضبط صيد حسب نوع المخالفة.
٤. إرسال الضبط لمدير المنطقة المحمية.
٥. إرسال نسخة للجهات المختصة (المحكمة، المحافظ، المركز الأمني).
٦. كتابة تقرير عن عدد المضبوطات ونوعها في نهاية كل شهر. وفي حال عدم القبض على الفاعل، يتم إعداد تقرير بالحالة ووصفها مع بيان تاريخها ومكانها ويفضل أخذ نقطة احداثيات لها وتسجيلها في التقرير ووضع المنطقة تحت المراقبة.

٦.٦ التقارير الأسبوعية والشهرية والاجتماعات

يقوم المفتش بتعبئة سجل الدوام الأسبوعي الذي يحدد فيه أيام العمل والإجازة ومناطق العمل والجولات الصباحية والمسائية، وتقرير الجولات الشهري وتوثيق المضبوطات وإعداد التقارير الميدانية في حال كان هناك تعديات ولم يتم القبض على الفاعل. كما يقوم المفتشون سنويا بإعداد تقرير من خلال اجراء مسح شامل للمنطقة المحمية بحيث يوضح التقرير عدد المخالفات والتقارير ونوع المخالفات ومواقعها في المنطقة المحمية. وعلى مدير المنطقة المحمية أو رئيس قسم التفتيش أن يقوم بعقد اجتماع أسبوعي في المنطقة المحمية ويفضل في بداية الإسبوع للاتفاق على برنامج العمل الأسبوعي وتنظيم الجولات الميدانية وارشفة السجلات والتقارير حسب الأصول وتوزيع المهام.

٧.٦ المصادرات

في حال قيام المفتش بضبط أحد المخالفين في المنطقة المحمية وكان بحوزته معدات وأدوات تتعلق بالتعدي، وكانت تستخدم في اجراء التعدي فعليه تسجيلها وذكرها بالضبط والعمل على مصادرتها وتسليمها لأقرب مركز أمني مع نسخة من الضبط. ويمنع مصادرة أية أدوات وابقاءها بحوزة المفتش أو في المنطقة المحمية حيث لا بد من تسليمها مع الضبط وهذا سيعزز من قيمة الضبط قانونياً.

٨.٦ تقييم تنفيذ خطة التفتيش دورياً

على مدير المنطقة المحمية القيام بعمليات المتابعة والتقييم لخطة التفتيش بشكل سنوي من خلال المحاور الموضحة بالجدول رقم (١٣).

الجدول ١٣ محاور عمليات المراقبة والتقييم لخطة التفتيش (المصدر: محمد زعرور)

التحقق من المؤشر	المؤشر	الهدف / النشاط
تقارير التفتيش مضبوطات المخالفات	عدد الجولات انخفاض عدد المخالفات	حماية التنوع الحيوي
تقارير المشاهدات البيئية	زيادة عدد الأنواع	مراقبة التغيرات البيئية
عدم التعدي، الإبلاغ عن المخالفات من المجتمع المحلي	حماية الغابات. تواصل وتشارك في الحماية	مشاركة المجتمع المحلي
تقارير التفتيش، زيادة عدد السياح للمنطقة المحمية، نظافة المنطقة حول المنطقة المحمية	انخفاض عدد السواح غير المنظمين. تقليل الاثر السلبي للسياحة على المنطقة المحمية (تقييم دوري)	الحد من التأثير السلبي للسياحة العشوائية في جميع أرجاء المنطقة المحمية.

ظروف وضغوط العمل:

١. قد يتطلب العمل في التفتيش المشي لمدة ٨ ساعات يومياً والمبيت في المنطقة المحمية أو مناطق أخرى حسب ظروف العمل وفي ظروف طقس صعبة مما يتطلب قدرة على التحمل من قبل المفتشين.

٢. يتطلب العمل في العادة متابعة المخالفين (صيادين ورعاة وحطابين) مسلحين في مناطق داخل الغابة بعيدة مما يتطلب شجاعة وذكاء في كيفية التعامل مع هذه المواقف.

٣. قد يتعرض المفتش لضغوط نفسية واجتماعية عند كتابة ضبط أو مخالفة خصوصا لأحد أقاربه أو أبناء منطقته أو عشيرته مما يتطلب العمل بأمانة وإخلاص وصدق وعدم التحيز لفئة معينة وتطبيق قوانين المنطقة المحمية بشكل صحيح.

المراجع

- Beltrán, J. (Ed.) (2000). *Indigenous and Traditional Peoples and Protected Areas: Principles, Guidelines and Case Studies.* No.4. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN and Gland, Switzerland: WWF International. ISBN: 2-8317-0547-9. https://portals.iucn.org/library/node/7806
- Convention on Biological Diversity. (2011). *Strategic Plan for Biodiversity 2011-2020 and the Aichi Biodiversity "Living in harmony with nature". decision X/2.* Montreal, Canada: Convention on Biological Diversity.
- CBD. (2013) Quick guides to the Aichi Biodiversity Targets Version 2, https://www.cbd.int/doc/strategic-plan/targets/compilation-quick-guide-en.pdf
- Davey, A.G. (1998). *National System Planning for Protected Areas. No.1. Gland,* Switzerland and Cambridge, UK:https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.1998.PAG.1.en
- Dudley, N. and Phillips, A. (2006). *Forests and Protected Areas: Guidance on the use of the IUCN protected area management categories. Best Practice Protected Area Guidelines.* No.12. Gland, Switzerland and Cambridge, UK:IUCN.https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.2006.PAG.12.en
- Eagles, P., McCool, S. and Haynes, S. (2002). *Sustainable Tourism in Protected Areas: Guidelines for Planning and Management.* Best Practice Protected Area Guidelines. No.8. Gland, Switzerland, and Cambridge, UK, IUCN. https://portals.iucn.org/library/node/8024
- Emerton, L., Bishop, J. and Thomas, L. (2006). *Sustainable Financing of Protected Areas: A global review of challenges and options.* Best Practice Protected Area Guidelines. No. 13. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN. https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.2005.PAG.13.en
- Feyerabend, G., Kothari, A. and Oviedo, G. (2004). *Indigenous and Local Communities and Protected Areas: Towards Equity and Enhanced Conservation.* Best Practice Protected Area Guidelines. No.11. Gland, Switzerland: IUCN. https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.2004.PAG.11.en
- Financing Protected Areas Task Force of the World Commission on Protected Areas (WCPA) of IUCN, in collaboration with the Economics Unit of IUCN. (2000). *Financing Protected Areas: Guidelines for Protected Area Managers.*Best Practice Protected Area Guidelines. No.5. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN. https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.2000.PAG.5.en
- Hockings, M., Stolton, S. and Dudley, N. (2000). *Evaluating Effectiveness: A Framework for Assessing the Management of Protected Areas, 2nd edition*. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN. https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.2006.PAG.14.en
- Iraqi Ministry of Environment. (2010). Iraqi Fourth National Report to the Convention on Biological Diversity.
- Iraqi Ministry of Environment. (2013). First NBSAP for Iraq and Development of Fifth National Report to the Convention of Biological Diversity - NBSAP Stocktaking and Assessment Report.
- Iraqi Ministry of Environment. (2013). First NBSAP for Iraq and Development of Fifth National Report to the Convention of Biological Diversity - Report of the International Workshop on the National Biodiversity Strategy and action plan (NBSAP) and Indicators for Iraq.
- Iraqi Ministry of Environment. (2014). Fifth National Report to the Convention on Biological Diversity – Iraq.
- Iraqi Ministry of Environment. (2015). Iraqi's National Biodiversity Strategy and Action Plan (2015-2020).
- Iraqi Ministry of Environment. (2018). Iraqi Sixth National Report to the Convention on Biological Diversity.
- IUCN. (2004). Durban Action Plan, IUCN World Parks Congress V. Gland, Switzerland: IUCN.
- IUCN. (2012a). IUCN Conservation Outlook *Assessments—Guidelines for their Application to Natural World Heritage Sites.* Gland, Switzerland: IUCN.
- IUCN. (2012b). *Siting and Design of Hotels and Resorts: Principles and Case Studies for Biodiversity Conservation.* Gland, Switzerland: IUCN. https://portals.iucn.org/library/node/10112

- IUCN. (2017a). 'IUCN Global Protected Areas Programme'.https://www.iucn.org/theme/protected-areas/about/iucn-global-protected-areas-programme
- IUCN. (2017b). IUCN-World Heritage Outlook. http://www.worldheritageoutlook.iucn.org
- IUCN. (2017c). 'Key Biodiversity Areas'. https://www.iucn.org/theme/protected-areas/wcpa/what-we-do/biodiversity-and-protected-areas/key-biodiversity-areas.
- IUCN. (2017d) 'IUCN Green List' http://www.iucn.org/about/work/programmes/gpap_home/gpap_quality/gpap_greenlist
- IUCN-WCPA. (2007). 'Guidelines for Applying the Precautionary Principle to Biodiversity Conservation and Natural Resource Management'.
- Kelleher, G. (1999). *Guidelines for Marine Protected Areas.* Best Practice Protected Area Guidelines.No.3. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN. https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.1999.PAG.3.en
- Lausche, B. (2011). *Guidelines for Protected Areas Legislation.* Gland, Switzerland: IUCN. https://portals.iucn.org/library/node/9869
- Phillips, A. (2002). *Management Guidelines for IUCN Category V Protected Areas: Protected Landscapes/ Seascapes.* . Best Practice Protected Area Guidelines. No.9. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN. https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.2002.PAG.9.en
- Sandwich, T., Shine, T., Hamilton, L. and Sheppard, D. (2001). *Transboundary Protected Areas for Peace and Co-operation.* Best Practice Protected Area Guidelines. No.7. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN. https://portals.iucn.org/library/node/7945
- Task Force on Economic Benefits of Protected Areas of the World Commission on Protected Areas (WCPA) of IUCN, in collaboration with the Economics Service Unit of IUCN. (1998). *Economic Values of Protected Areas: Guidelines for Protected Area Managers.* Best Practice Protected Area Guidelines. No.2. Gland, Switzerland and Cambridge, UK: IUCN. https://doi.org/10.2305/IUCN.CH.1998.PAG.2.en
- Thomas, L. and Middleton, J. (2003). *Guidelines for Management Planning of Protected Areas.* Gland, Switzerland and UK, Cambridge: IUCN. Best Practice Protected Area Guidelines No. 10. https://portals.iucn.org/library/node/8259
- Convention on Biological Diversity https://www.cbd.int/convention
- World Bank. (n.d.). Climate Change Knowledge Portal: Iraq Dashboard, https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
المكتب الإقليمي لغرب آسيا
شارع عبد اللطيف صلاح # 29
الصويفية - عمان – الأردن
هاتف: 96265546912+
فاكس: 5546915 6 962+

www.iucn.org/westasia
www.iucn.org/resources/publications